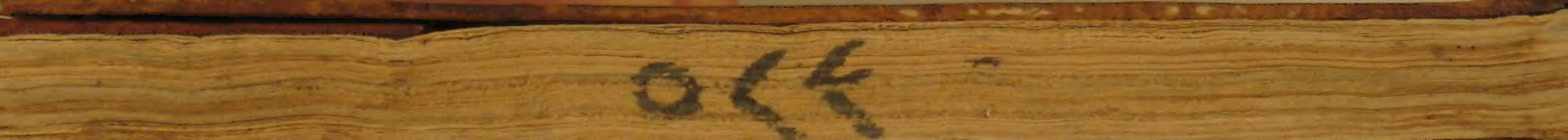


شرح قتلا
من اجلافة
كفرنا على من
لست اعمد اليه



523

ASIAN



واعلم ان ما خلق الله من
 بغير وقوع بمتنج ووقوع اولو خلق
 بغير خلق الكواكب او اودته
 وهو العجز المتناهي لا الهية
 فتعالى الله عن العجز والضعف
 اعلم ان التقابل اربعة تقابل العدم والمكان والتقابل
 التقابل والتقابل الايجاب والسلب والتقابل
 التضاو علم الكلام

ما يحوي هذا المحل كقوى على الحسية

2 خلاصة من البيان وشرح خلاصة
 رسالة احمد افندي
 للمفتي

المنطق من حق طالب ان يعرفه وحدة
 وان يعرف غايته وموضوعه قبل الشروع
 في مسائله لان المنطق علم وكل كثره تضبطها
 جهة وحدة المنطق كثره تضبطها
 تضبطها جهة وحدة وكل كثره تضبطها
 جهة وحدة من حق طالبها اجهت وحدة

واجترى جعل ان يكون طرف الكلي الصادق عليه لا شئما له عليه والكلي الطبيعي الذي له افراد موجود في الخارج موجود فيه
 بوجوده اشقي ص والمفرد المصدري غير موجود بل الموجود في الكيفية الحاصل بالمصدر خفيه على امرات واعلم ان ايقاع الايقاع
 نفس الايقاع كما جاز في وجود الوجود وتكوين التكوين وعلم العلم بعينه انه معلوم بذلك العلم فافهم

كفوى على الحسينيه وصحبه واولادهم في الامم والكنى



٥٤٤



三

[illegible]

وعلی ما قرینا یکبار اولادمانا که
ان المقام یقتضی اضایار ما هو المخصوص
بالغیب لوجوده فافهم

افق كوكب من النجوم في الشفق المشرق او بعد ان تشرق
على ان يكون ان الشفق كوكب لا يرى خالفاً للشمس
على ان يكون في ما هو مخصوص في الايام من كوكب
على الغرب او في الايام من كوكب مخصوص في الغرب
فيما لم

على الترتيب
 فبما ان كونه التعيين على خلاف القانون ليس
 على الاطلاق من افعالها الطبيعية فليس على
 اصنافها ان تخرج من اعدادها من كونها
 خلاف القانون كصورتها الخاصة
 فقد وجد المخرج وهو اولى الخصوص
 باليوب على المقصود فيكون على قانون
 التوجيه

التوجه
لا يتصور من جهة القرب كما في البصيرة
التي تطلب العجب في غير الوجه بغيره
الساكنة في
وذلك كما قالوا في أسرار الأثر في
في خلاف ما وضعف من القرب
والبعد

وآه ان كان الامر موزعا للذوا البعيد فقط
فلا يلزم استعمالها في حلقها وحاصل
الرفع ان كانت باهنا يستعاض عنها
الحذف في استعمالها في حلقها وحاصل
في الارجاء في استعمالها في حلقها وحاصل

الذي عليه العلامة خ
فان استعمل في التوقيف
والاستنفاذ الذي في
الاستيفاء من رتبة
المدونة

كنه لا يفيد لان الاشتراك لا يثبت في الزاوية القريبة على هذا التفسير بوجوب كونه لاعتداله اذ لا يكون من قبيل
 تعين الطريق وهو ليس على قانون التوجيه في لا يجتجج التوجيه العلامة ايضا **قوله** فلا يجتجج التوجيه
 العلامة اه فلهذه العبارة يشتران توجيه العلامة تكلف ونفس وعلل وجهه ان الاعلى ربما يقول
 في دعائه يا قريب يا عزيز يا من هو اقرب من جبل اوريد فلا يجتجج في الاعتدال المذكور وايضا يجوز
 الاستقصاء والاستنباط المذكورين لا يصح استعمالهما في الموضوع للبعد المكاني في حقيقته وتقدم التمام
 ان يقال انزال بعد الدرجة منزلة الله بعد المكاني اجزاء الامور العقلية مجرى الامور الحسية فيستعمل
 فيه ما وضع للبعد المكاني والفيض اما حقيقة الكون او تعظيم المنزلة فان قلت ففي تقدير الاشتراك
 ايضا يجتجج الا التكلف قلت الظاهر ان المراد بالاشتراك هو المعنوي وان ما موضوعه بطلب الاقبال مطلقا
 كما صرح به العلامة في شرح التلخيص فلا يجتجج الا التكلف ولو سلم في التكلف انها مرتبتين وهما مرتبة
 واحدة **قوله** والمراد بها غاية معناها اشارة الى جواب سؤاليه وعلى المقدمة الظنية المنفردة
 استعمال حرف النداء في حقيقته وانه ان النداء في حقيقته جائزة حاصل السؤال ان النداء في حقيقته
 لا يخرج جائزة لادخلها لا يقال ما بالقلب او بالوجه وهو في الوجود في حقيقته وحاصل استعمال الجواب
 ان النداء هو هنا ليس على حقيقته بل المراد به غاية معناها وهي الاجابة ومع جائزة في حقيقته وفيه
 لواريد بالاجابة انعام ما سئل فهو لا يستفاد من النداء مع انه قد يكون المقصود النداء الخ فلا
 معنى للاجابة فيه اه وان اريد القلبية فهو لا يكون مطلوبا منه اهذا ويمكن الجواب عن اصل
 السؤال بان الاقبال في تعريف النداء اعلم من الحقيقي والحكيمة ينزله ما لا صلاحية للاقبال كما لا سماء
 والجار منزلة ليس له صلاحية كما صرح به في شرح الكافية وطلب الاقبال الحكم بالنزول المذكور
 لاعتداله من الاعتبارات المناسبة جائزة في حقيقته فان قلت القولية ينزله منزلة من قوله
 ها النداء ترك جواب فلما التزم انزال على سائر العباد فلما ليس بالنزول بعد ما ثبت في الشرع على انه
 في قوله تعالى الصريح والضمي هذا ويحتمل ان يكون المراد منها ايضا وتعالى لودع استبان كما يظهر
 بالتأمل صادق **قوله** خلق الزهرة اه ان العذرة التامة الفارقة للفرد من هذا السند و

۶۰

تأليفه عليه السلام

والجاء فيها وانما تعميم الحكم على كثر ان يكون تعميلا للثبات والاثبات او الكل على التفريق
لا يقال كيف يصح ان يكون تعميلا للثبات ما لان الاثبات مقابل للنفي لانا نقول الاثبات هو هنا عبارة
عن بيان كونه النسبة الجزئية مطابقة للواقع بالذات وليس هو ليس بمقابل للسلب بل ببيعة والواجب والاثبات
المقابل للنفي عبارة عن الواجب **قوله** وهو الظاهر ان المعنى الاصطلاحي لا يعنى لشيء مناسبه في
جذوف النفي والمعنى انه هو لظهورها وادع معانيه الاخر وقد يقال ان البحث بالمعنى المذكور وطفة
مخصوصة فيلزم تخصيص الوظائف الموفق لها وهو ليس بجيد اقول اعلم انني اريد بتخصيصها
تخصيصها برب الف تفتة او ليس في التفتة معنى والاثبات بالذات ليس وفيه انه لا يلزم لزوم
ذلك التخصيص او يجوز ان يراد الوظائف التي هي في مقابلة ذلك البحث في خصوصية النوع الثالث
على ان يكون الاضافة لادنى مداسة لا من قبيل شئ الاراك على انه يمكن ان يتكلم بتعميم
الذات والاثبات والاعنى ليس مثل الوظائف كلها والمعنى لا بد له من سند غايته انه قد لا يكون
ولذلك سمى مجر **قوله** النوع الثالث يحتمل ان يراد بالنوع الثالث حقائقها وبما لها في
مجازاتها وقيل ارادوا بالمثل الاثبات والتعريف والتغير وابطال السند وعينها **قوله** وهو
الظاهر وجه الاظهارية انما هي المطلق في ملك او قيل كون الموجهة انفع عيناه و قد يقال
ان الشهادة والتبادر ويقال هو الموافقة للتوفيق والتحقيق والمناسبة للمرام **قوله**
ويحتمل ان يكون اعلم منها اي من الموجهة لا يقال لا يصح كون غير الموجهة موقفا له او ليس فيه
نفع فلا يصح التعميم لانا نقول اننا او معرفة الوظائف لانفسها كما سبق في الية الاشارة
منا ولا يخفى ان معرفة غير الموجهة ايضا تنفع كما لا حزن في استعمالها والملكة على استعمالها
ويقال كلمة الاظهارية شعرا احتمالا لا عينية فلا حاجة الى قوله ويحتمل لا يقال الاظهارية بالنسبة
الى غير الموجهة فقط او لا احتمالا هنا اقول الامر فيه سهل او الصريح بعد ان شعرت انفع
على ان سلب الاحتمال عن غير الموجهة فلها محل نظر **قوله** واضافتها الى البحث سببه
بان يكون المراد بالبحث وظيفة المعطلة في اول المرتبة ه بالوظائف ماعداها من وظائف

السائل والمحل فان الاول سبب الثاني كما لا يخفى فيكون من قبيل اضافة السبب الى السبب
وجوه المحسنين جواز كونها من اضافة السبب الى السبب ولم يبينوا ان ارادوا بالوظائف البحث
ماذا فقد يفارغ الوجه ان الوظائف سبب خارجي للبحث وهو سبب وهي لها ويقال هو سبب
لها اولاهي له ثانيا والظاهر انهم حملوا المراد منها على معنى واحد فتأمل حتى لا يخطئ **قوله** وهو ان يكون
الاضافة سببية ووزان يكون بمعنى اوليانية او احتمال كون المراد بالوظائف هم اعظم من الوجهة او
كل واحد منها انما هو النسب الى الخارج ونفس الامر فان السببية متحققة في نفس الامر ووزان الظن
والبيانية او المقام فانه يبحث في المقام عن الموجبة وغير الموجبة **قوله** في التجربات تتعلق
بالتوفيق او صار عن مقوله وعن الوظائف او صفة البحث ويجوز تعلقه بنفس البحث والوظائف
فتأمل **قوله** والادليل والمقدمات المراد بالمقدمات هي ما جعلت جزء قياس فالمراد بتجربة
الادليل كبر شرطه وتجربة المقدمات تجزئة اجزائه او ما يتوقف عليه للدليل فالمراد بالتجربة ما
بالعكس قد يقال المراد بتجربة الادليل تجزئة كونه اقرب انيا او كاستثنائنا لثبوتها او لا وثانيا
او غير ذلك بناء على ان ورودها لا يخرها باعتبار منزلها ودفعه باعتبار آخر **قوله** اي الدليل المذكورة
قيل اي المراد بالدليل المذكورة بقرينة مقابلة قوله في تفسير الحقائق اعني الدلائل وقد يقال يلزم
ح تحقيق الحاصل اقول يمكن ان يحصل على التجزئة في من قبل قبلنا على ان يجوز ان يكون الاضافة لاثية
لاضافة المصدر المفعول تدبر ويقال في تحقيق الدلائل بقرينة ما من من تفسير التجزئة بتجربة المدعي
فما يخبر في الفرق بين التفسيرين لا تقويم الادلة او اقول صحيح المذكور يستحق تحقيق الدلائل عبارة عن ابردها
لا عن شيء اخر فيقول لا تقدير الادلة او **قوله** على المذكورات قد يقال لا يورده على المدعي والمقدمات
من المذكورات ولعل ان يقال ان باعتبار الادعاء والضميمة اقوال هذه النماذج او اجملت المذكورات
على المدعي والادليل وانما لها في هو الظاهر اما اذا حملت على خبراتها فلا كما لا يخفى فيستعمل عليها
قوله افني الادعاء لا وجه للتخصيص بل ان يقال ان المذكورات ويمكن ان يحمل على احد في العطف
اي الادعاء وانما لها ولا يمكن في الادعاء على الاغم من الصريحة والضميمة او التجزئة انما هي ال
المذكورات

ان رتبة الادلة والنسب على الثاني و
بالحال وجه الانسبة على ذلك التقدير
لشأن التوفيق في جميع الوظائف موجبة
كانت او غير موجبة باعتبار الانباء
والاحتمال من مسبق
جواب وقد مقدروا ان ذلك المقدمات
مستدركة فانما تجزئة المدعي عبارة عن تجزئة
مقدمات وتوجيه جواب ان تجزئة الادليل عام
بالنسبة الى المقدمات فذكر اني صا بعد العام
لكنه قد استدل وقد يقال في الجواب
بعضان ذكر الادليل استطاعوا او قوله
والمقدمات بيان وتفسير لقوله
الادليل مستحق
في جواب الادعاء المذكور فان ذكر المقدمات
مستدرك مستحق

وهذا
الظاهر ان تلك وان كانت بار في
وضع التخصيص من ان الادعاء
هو من قبل الخصم وحصل الرتبة
على ان التخصيص لا يورده على المدعي
بل على المدعي فانهم مستحق

المذكورات لا ادعاء والضميمة فيها **قوله** اي الدلائل المذكورة هي الدلائل المذكورة على المذكورات والقدر
على البعض منها تفصيل **قوله** وهو الاظهر لفظا اه قد يقال في كونه اظهر لفظا حقا ولازمها في الاور حقيقة
وفي الثاني في ان يقال ان اظهر لفظا باعتبار كونها مصدرين بصيغة الجمع ثم ان اقدمية الاول
معنى انما هي باعتبار عموم من الثاني على ما خصصه التجزئة بالادعاء ورفينا مدرو ويقال ويجوز ان يكون
باعتبار كثرة الوظائف في الاول لانها تتعلق فيه بالاول والثاني واما في الثاني في الثاني فقط فالمراد
قوله وليست سببية سببها عن سببها الظان الضمير للوظائف فالمراد بالسبب والسبب
المناسب للمقام وغير ذلك سبب واما الموجبة وغير الموجبة لكن يحتاج الى الاستدراك على التقديرين
الثاني على الاحتمال الاول في الوظائف وقد يقال في جعل العام في طرفه الخاص اقول ضمه الى ليس المقام
خاص بل ذكره اذ هو بعض الاخر ويجوز رجوعها الى كل واحد من التجزئات والتحقيقات
في الكلام فيه اصلا والمراد بالسبب والسبب في الصحيح والفاصل **قوله** هذا الشارح الى
قوله يامن يستداه يدل عليه الايمان قبل تمام الفقرة ويجوز ان يكون اشارة الى قوله يامن فقط
او الى قوله سببها وكل من لها على حدة وسبب التاليف بغير ذلك عدة المقام للعللة المتأثرة فيه
وهي القدرة المستفادة من التوفيق والتبشير والهداية وهي الوظائف وسببها وسببها
واللغائية وهي التمييز بينهما والجميع فلهذا افشاهما احتمالا حاصل من ضرب الغشقة في الآية
قوله من وجهين متعلق اما بالتاليف اي تاليف العلم وتدوينه وتاليف هذا الكتاب و
تكميله يعني ان التبشير ووجوه سببها وسببها وتبشير احمدها عن الاخر سبب التدوين علم الادب
وتاليف هذا الكتاب واما بالسبب الى لوجه السمين والسقيم الفناء هذه لاسانه للبحر
لث غلبت فيها بغير احداهما الآخر وايضا حصل التمييز الفناء يكون شكرنا لبعض
ما انشأ واما بالاشارة فاحد وجهين لاشارة وجود السمين والسقيم والثاني في تمييز احدهما
عن الآخر وقد عزم ان احدهما التمييز والثاني التبشير واما بكل واحد من الغشقة على سبيل التنزيح
فقد يقال ان معرفة الوظائف نعمة من نعم الله تعالى والنوع سبب لشكر والتاليف من

والمراد بتبشير النفس من ان المراد على
الثاني في نفس الامر المذكورة على المذكورات
وعلى الاول المراد على المذكورات وعلى الثاني
المراد على المذكورات وعلى الثاني في نفس الامر
المراد على المذكورات وعلى الثاني في نفس الامر
بعضا القاضية من مسبق
اي على تقدير ان يكون المراد بالسبب
السقيم الموجبة وغيره الوجهة والاختلاف
هو الاشارة الى ان بعضه لاخر او باحد
الاخر فالوظائف لا ينفك عن وظائف
ضمنية احدها والآخر الاخر والثاني ما هو
له معنى ان احدها الموجبة والثاني ما هو
الاغم من الموجبة في ادبها
وبصيرة الرجوع اليه في قوله سببها
عن سببها المتعلق الثاني وهو الاسم
من الموجبة وغيره لوجه مستحق
وهي الاحتمال في الآية الاضافة في
السبب والمادة والغاية والجميع مستحق
وهي الاحتمال في الغشقة الاول
في اشارة هذا مستحق
اشارة الى السبب المذكور
اشارة الى الغشقة المذكورة
اشارة الى الغشقة الثانية مستحق

انواعه والثاني ان العلم للعلم والالتفات من اصنافه فتارة **قوله** على الوجهين صفة
 الثانية للشيء فاحد الوجهين موجب للعلم وترويه والثاني موجب للالتفات هذا الكتاب
 فتوجه على الوجه المستطاب **قوله** والما من التزيينات الدلائل على الالوان اي الالوان اذ كانت
 التزيينات في معانيها او نفس الدلائل الموردة على ان تكون بمعنى الموقوفات اسم فاعل و
 لا يجوز ان يكون بمعنى اسم المفعول اذ الموقوف اسم مفعول هو الدلائل الموردة عليها لا الدلائل الموردة
 على الالوان **قوله** على الالوان ومقدارها اعترض عليه بان الظاهر ترك الدلائل في قوله
 صرح الدلائل بغيرها على ان الدلائل الموردة على المقدمات بالسر لها دلائل موروثة على نفس الدلائل
 وقد يقال في الجواب ايضا ان الدلائل الموردة على الدلائل هي الموردة على صحة الدلائل والصحة
 ليست من المقدمات لكن الكل خلاف الظن **قوله** في مرتبة الثانية متعلق بالاية او المراد بها
 ما بعد المرتبة الاولى كما في قوله المفعولات الثانية والحوال على كل فان في كل ما في مرتبة الثانية
 والراية وبغيرها **قوله** وعاء بطلب الرحمة اشارة الى جواب سؤاله على ان حقيقة الصلوة وهي
 الدعاء لا يتصور في الموقف واليسر لللطيف فكيف يصح طلبه منه فاجاب بان الصلوة هي ما ليست
 على حقيقته بل هي معنى الرحمة مراد بها الانعام باعتبار الغاية وقال بعضهم هو على حقيقته
 ومعنى صلواته عليه السلام ووعده لانه لا يصلح الجزاء عليه السلام فاعلم وقاله
 بعضهم هو مشرك بين الرحمة من الله تعالى والاعاد من العباد والاستغفار من الملائكة وبغير
 كلام القاموس فلما انكسر **قوله** باعتبار اشارة الى جواب سؤال مشهوره هو ان
 على السلام معصوم ومغفور فكيف يدعى بطلب الرحمة وحاصل الجواب ان الدعاء هو ما عليه
 وعاء بها للبر بالهدية فبهذا الاعتبار يصح الدعاء بها لطلب السلام وقد اوجب بان باعتبار
 الى الصلوة كما انطلق به قوله عليه السلام من صلى على مرة فقد صلى الله تعالى على عشرات وانه
 باعتبار زيادة الدرجات لا باعتبار عدد الانوب فان الدرجات غير متناهية فليكن كل **قوله**
 لانه على الرحمة للعالمين وفي استندهم هذا الالوان لطلب الايجاف **قوله** باعتبار الغاية متعلق

وعلى ان يقال ان الدلائل الموردة على
 الالوان هي الموردة على مقدمات الدلائل
 وقوله ومقدارها ببيان ونفس الدلائل
 فانها مستلزمة

وانما صرح الظاهر لا ينفذ في
 على الالوان المقدر اذ كانت
 التزيينات في معانيها او الالوان

ومن قال ان اشارة الى
 من قوله العطف في قوله عليه
 او الصلوة على فمقتضى قوله
 شانه فانه فمقتضى قوله
 فاجاب ان شانه فمقتضى قوله

بارضا

بالرضا اي باعتبار انه غاية للصلاة قيل في نظر لان الرضا ليس غاية لها بل هو جهة غاية للرحمة
 ويحتمل ان يكون المراد ان غاية للرحمة التي هي غاية للصلاة وقد يقال في كون الرضا غاية للرحمة
 نظر بل الامر بالعكس لان المراد بالرضا الرضا الكامل وما متعلق به والرحمة على التنازع
 او الرحمة ايضا غاية للصلاة **قوله** او عا بان من انصف او لا ينجح ركنا كانه هذه العبارة
 والعبارة الصحيحة او عا وبظهور ان من انصف بهذه الصفات ليس الا هو النبي عليه السلام و
 اعترض عليه بان الاو عا يستعمل في غير الواقع وهذا ليس كذلك واجيب بان يقال لكل
 من المرسلين ان صبيح الشريعة الفراء عا بان يكون المراد بها الشريعة المطلقة فارادة
 محمد عليه السلام هي ان او عا بان او قد يقال انه قد يستعمل فيما هو الواقع ايضا **قوله** او
 التعظيم ويجوز ان يكون عدم التخرج باسمه على القصد بزاوية بالموصولة لثبات مناسبة
 للمقام فما قد يقال ان القضية لمنه الخلق فقط للشاير وعليه السؤال بافائه الاو عا ومصحح
 والتعظيم مرجع فلا عا في جمعها فالاول عطف الواو محل بحث فالحق ان عطفها بالواو
 لا اثر له في تباعد النكتتين فان النكتة الاولى مأخوذة من الموصلية والثانية من
 عدم التخرج **قوله** والتشريف عطف لغية للتعظيم وهو الظاهر لفظا
 فيكون نكتته واحدة ويحتمل ان نكتتين كما هو مقتضى السوق والرواق وخبرية التنا
 التاسب بان يكون التشريف مبنيا للمفعول او يكون بمعنى الشرف الا ان في به رعاية السج
 او بان يكون التعظيم مبنيا للمفعول او بمعنى المدح العظيمة والعطف بالواو يكون للتبينة الى
 تقاربها كما اذا قال الله البعض كمن الظن انها نكتتان غير متقاربتين فان احد هاج وصفا
 للتعظيم والثانية وصفا لغيره فالواجب ان العطف بالواو اشارة الى عدم التنا في
 بينهما فليتامل **قوله** في عبارة القصي من البراعة قيل هو باعتبار نصيحتي النقل او عا
 اعتبار نصيحتي المعلن مدعاه فانه اذا وروى ليل علم مدعاه فقد صح او باعتبار نصيحتي النقل
 نقض بان هذا وقد يقال لا يصح ان يكون الاعتبار بين الاخيرين فان البراعة عبارة عن

كون الامة او مناسبتة لما ذكر في المقصود وهذا ان لب كذلك الا ان يعبر الذكر للضمين **قوله**
 باصح التصحيحات وهو التصحيح الذي لا يقبل الفسخ والتبديل حتى لا يوم القيمة ويقال ان العجز
 فصاحه القرآن وبلاغته واسلوب تركيبه معها **قوله** استنكا في اي استنكا في القاموس
قوله وهو الظاهر وهو الظاهر المناقشة في المناقضة وفيه نوع من المصداقة وقد
 زعم ان وجهه هو التعلق بالباطل او هو مستعمل في ابطال السنن في هذا الفن وفيه ايضا ان استنكا
 في ابطال السنن لا يصلح وجها لما نحن فيه من هذه الاستنكا في ابطال المناقضة لو
 تحقق كما لا يخفى قال بعضهم الوجه كونه المناقضة اسهل من غيرها وفيه نظر او اسهل من الجواب
 الظاهرة الدلالة نعم يقتضيه الترجيح في الارادة وبين هذا من ذلك ويقال وجه الظاهر هو غلبة الله
 الاستنكا فيها اقوال يجوز ان يكون وجهه هو الاضافة الى المكابرة او المكابرة هي المناقضة على الله
 البديهيات **قوله** او المراد النوع المراد بالمنوع منها هو المنوع من الاعتراف بالناقضة والنقض
 والمعارضة بعزيمة المقابلة ثم انه لا يخفى على نسبة المناقضة والمنوع الى المتكبرين الحق في زمان النبي
 عليه الصلوة والسلام وان لم تكن هذه الاصطلاحات في ذلك الزمان فانه شبه الشيء وافادتها
 بلفظ لا تتوقف على وضع ذلك اللفظ لهذا المنسوب عند حدوثه بل يكفي وضعه عند التكلم
 وما نحن فيه من هذا هو العيب او من افشاهم لا محالة اما في مقابلة الدعوى او في مقابلة الدليل
 واما كما لا يدخل تحت معنوم هذه الاصطلاحات **قوله** وهو الانسب للمقام قيل ان يكون
 النقاش من النقاش هو الانسب للمقام لانه يلائم ابطال المكابرة باعتبار المعنى التوبيخ
 اقوال فان ان الضمير كونه المراد من النقاش من النقاش على تقدير كونه من النقاش هو الاتهام صام
 لوجه لا كونه المراد من النقاش من النقاش وبؤيده التوجيه كما لا يخفى وجه الانسبة ان المراد بالمكابرة
 هنا هو المكابرة على دعوى العابد والاصنام فتأمل ثم انه لا منافاة بين قولنا سبق
 وهو الظاهر والاشارة الى الاول والظن الثاني في النظر الى المعنى والمقام **قوله**
 الصحيحة ضد التصحيحات والبراهين الموضحة عطف على التصحيحات الصحيحة وقوله العجز

ثم ان في الاول من النقاش على تقدير كونه
 من النقاش هو الانسب للمقام
 او صافى بين عليا سلام من غير
 النقاش الصورة في ابدانهم
 ابدانهم في جدران بيوتهم
 النقاش من النقاش والاشارة
 فانه انما هو النقاش والاشارة
 جلاله

والمجرات الواضحة خبر المبدأ وهو المراد في المحض عطف عليه فالاول ناظر الى الاول والثاني
 الى الثاني او كليهما ناظر الى كليهما **قوله** ان رتبة العلية لعل المراد بالاشارة العلية
 من الاحكام الشرعية وبالات بن السوية هي الالة الشرعية الكتاب والسنة والاشارة
 والواقعة والقواعد والاصول التي يبرهن عليها في علم اصول الفقه كما سيوضح به وبالات
 المستفادات من قوله باعلى التصحيحات هي الوجوب والحكمة والكراهة والندب والاباحة
 ويحتمل ان يكون المراد بها ما اخضع به كل من الالة المجتهدين من الفلك كما يقتضيه قوله فيما بعد
 وهو اشارة الى انقراض الاجتهاد **قوله** من التوفيق بيان الاشتقاق على ان يكون الكلام
 مبنيا على المذهب المنصور او تصوير المعنى فيجوز ان يكون **قوله** وعلى كلا التقديرين اشارة
 مبتدأ اشارة المفردة اما قوله عرفوا اني هو الظاهر ولا يخفى ما فيه الا ان يقال في الكلام مخوف
 اي وعلى التقديرين قوله عرفوا اشارة الى وصف الشيخ اه واما قوله وعلى عرفوا فغيره
 ما فيه وفيه حذف ايضا اشارة الى صلوة الشيخ واما قوله من عرفوا لكنه خلاف الظاهر
قوله الى الشيخ الاربعة العظام المراد اما الخلفاء الاربعة كما يؤيده الترجمة او الالة الاربعة
 فالترجمة التوقير والتعظيم بالبراهة عن العصية حيث لم يأت الرعا بالرحمة فانه يشوبه
 بكونهم للتقديس مطلقا كما نقل الفاضل ورواه خليفة عن صاحب الفتاوى الصوفية وعلى كلا التقديرين
 المراد بالالة الاربعة في الاشارات الالهية اما الخلفاء او الالة وتغيير التعبير والرعا اما للتفريق
 او المفايدة وضمير قاسموا استندوا بالاحتجاج الى الاستخارام عند المفايدة فتأمل فيه باصح المفايدة
 فان قلت مضمون الصلوة بعب الاربعة وغيرها في الوجه للتخصيص قلت انما هو المطلق في الكلام
 الى الكامل والادعاء بعد تصانيف التوبة كما فيما سبق **قوله** وايضا فيه براءة الاستعمال لفظان
 المراد ان قوله عرفوا على كلا التقديرين براءة الاستعمال اما على الثاني فخطا في بحث في هذه
 الرسالة عن التوفيق واما على الاول فخطبه ايضا اشارة الى التوفيق لكن بطريق الابراهام
 كما لا يخفى على ذي الاقدام ويحتمل ان يكون المراد ان في هذه الفقرة من الكلام على كلا التقديرين

بان يقال نزل هذه الاشياء لذكر تميزها واتقانها منزلة المحسوس البصر فاستعمل لفظ
 هذه فيها فيكون حقيقة لا مجازا صريح بمثل في منزلة القام القاضل المقصود فتأمل
 فيه ويحتمل ان يكون وجه الامر بالسائل هو هذا ويحتمل ان يكون اشارة الى ان يكون هذه في الوجهين لا
 المذكورين ايضا حقيقة محل نظرنا عيانا ان الشك اليه بسم الاشارة لا بد ان يكون مبعثا بالفعل
 عند الاستعمال كذلك الاشارة الى الالفاظ الموجودة ولا الى النفوس الكلية ايضا اذا كانت على وجه
 العادة التي جرت فلما يكون حقيقة هذا في ذاته لا لفهم مجاز او مقام جواز وتعود عن حصرها
 العمود الذي يبلو العلوم والخواص الى الحق الذي يطلع القطر او اراد انه مجاز ومحل جواز لا
 لا فهم اي تجاوزا ويتعد عن اكثر الانام لعدم وكرهم لوقته فيكون اشارة الى دفعه القام
 ويحتمل ان يكون الكلام انه محل الجواز لا لفهم لعدم مقبولية عند الكرام حتى يتجاوزون عنه الى
 المقبول المقدم فيكون اشارة الى التضعيف الكلام فتأمل حتى لا تنفع على الكلام عجزا ونقل
 ان فيه استعارة مصرحة وللوجه الاستعارة ان العجالة في الامر هو استحقاقه للضعيف
 فتشبه له به ثم غير ضيقا وناوجه من قبيل التشبيه البليغ وفيه اشارة اه فائدة هذه اما
 شدة الاحترار عما وقع فيها من القصور والافتقار وفي قوله لوسل البليغ لو
 لوظائف الكلام استعارة مكنية ومصرحة القول وتبين المقام يستدعي سلطان الكلام فاعلم ان
 المجاز المفرد ان كانت علاقته غير ثابتة في زمره والافاستعارة مصرحة وان كان
 المستعار اسما غير شئ فاحسبته والافتيقنه ثم ان بان قرنت بالاطلاق استعارته في شئ
 وان بطلان استعاره مجزوة وان لم تكون لفظة شئ منها فمطلقة ثم ان الاستعارة يجوز ان يكون
 باقيا على حقيقة تابع للاستعارة ويجوز ان يكون مستعاره للالام استعارته ثم اعلم بان الاستعارة
 بالكنية على ما ذهب الخطيب هي التشبيه الضمني بالنفس والاثبات الامر ان هو من خواص التشبيه
 استعارة تشبيلية وهي قرينة المكنية وذلك الامر ما ياتي على حقيقة ان لم يكن التشبيه المذكور تابع
 المشبهة او استعارة مصرحة لذلك التتابع ثم ان زاد على قرينة المكنية شي من اللاماتية سمي

[illegible]



ترشح على كل واحد ايضا شبه استغفارهم بالاستغفار التام فاستحق منه سلاح استغارة بتوبته
فأفرهم فانه من النفاس قوله بسبب علم الانواع حيلة متعلية لا يغلب بها لا يغلب بسبب علم ذلك
المسود بانواع حيل علم المناظرة يدفع جوارحه من المتعنت الغيرة المسترس فلا يغلب عليه
واما الغلبة بالحيلة على الخضم المسترس المتعنت فمكروا به في خطر عظيم قوله تشبيه الجنتين
قد بدلت الاستغفار من كلام اهل بيته ان ذكر المشبه واجب في الاستغارة فكيف يمكن ان يكون
كان وهذا السبب ان لا ينزل الزك في كلامهم على ما هو الا علم من الخفية واحكامه كمنه في كل
الكلام والثالث تشبيه الباطنة قوله والسيف والسهم تشبيهية الاوجه انه ترشح في تشبيهية
في اثبات السج والثالث يمكن اثبات الاستغارة بوجه غير المتعنت في الاستغارة التشبيهية
والاستغارة التبعية في الخفية ووجوه تشبيهية في الخفية لغزوة تشبهية او ملكية
الاقتدار للبحث والحرث من العلم والشجاعة وفي الثاني كونه القاعدة والسيف آلة للغلبة على الخضم
وفي الثالث الانتظار لغزوة الخضم في المباحية والقتال واظهار المهابة عن كل من هاهنا الآخر قوله
ان فابن اخوانه لا لا تشبه في تفسيره فليس معنى ان المناظرين ههنا بمعنى "عالمين في انواع المناظر كما
ان المشككين في المهندسين والبيانيين بعد العالمين باب الكلام والهندسة والنجوم وضافوا قوله
الى ما ادب بجانبة او من غير انما في المسح الا انهم يقولون سجد كراي القوم اعلم من الاداب وقوله الحق
بجهر عطف على قوله الاداب في التقدير والعارفين بالحق في الباطن والناظرين في ظاهريه
لغزوة الاداب ولا حاجة الى تقدير الى ههنا او الوفاق بتعريف نفسه ايضا في من عرفت
عرفه نفسه قد عرفت ربه وكذا في قولهم عرفت الشرا لا الشرح وكذا قوله الاتي العارفين الاقوال وهذا
من شرا شدة ان استفادوا من كلمة في معنى باق فان انقصه معنى غير
المنصفين تفسير الماهرين فانهم انما هم في قديمه من صناعة مهارة فاعلموا بالماهرين
في بيان قوام الادب والهندسة وقوله العارفين للرب ان العلم في نظر المتعبد
بالعلم قوله ان ينظر البعدين المواد من قبل افكار المنية يعني ان ينظرها بالبحر لا بالبحر

قوله

قوله بين الجواهر الضيفة المبالغة اشارة الى ان جواهر الارزاق بالرو العناوي انما تصورها الجاهلة
بجهر كركب الذي لا يعلم ولا يعلمون انهم لا يعلمون فغلبه كركبها في حقها على اهل العلم والبيان
فيه اهل الوداد قوله ونسئل عن المنكحة حصة الكلام مع الخفية نظرية وتشبيهية في
ان السؤل "يا ابي" واما ان لا يلحق بكل حدث يستلزم خفية بهذا الورد من
تناولها لان برادها اهل الف وتقول السؤل غيرة او كسيرة او غلبة انفس خفية لغزوة
وطع الدالة المتكلمة الى المطلوب فالاعلامه التفتنا في شرح الحق في النسخة المذكورة في
كلام الاشاعرة ان الحق عندهم هو لا اورد عند معتزلة هو الثاني والشر هو الحق وفي الحق
الحق يمكن التوفيق بينهما في كلام الاشاعرة في الحق "شعر في المروءة غلب استغارة شاع و
المشهور بين علي الغفور والعروة وقار امير المؤمنين في حاشية التكملة في التمهيد الاظهر هو التوفيق
بعكس ما ذكره صاحب الكشف مع تشبيهه في المنة اختار اربع الاورد في نفسه عاكس الى
المتعبد مع ان "القرآن هو الحق" الشعر في المروءة غلب استغارة شاع واما عند اهل الحق فالله واية
مشتركة بين المتعبدين المذكورين على ما يستفاد من التجربة هذا وقار جواهر الدين الدواني في حاشية
التمهيد التفتنا في قال المصنف في حاشية الكشف ان الهداية او اتقوت بنفسها يكون بالحق الاورد واذا
بحرف بحر من الى واللام تكون بالحق الثاني قال الخشبة ابو الفتح الفرق بين المتعبد بنفسه والمتعبد بحرف
ابو علي الوجه المذكور ما نقله عن بعضهم من قوله عن صاحب الكشف ان الثاني بمعنى الامة
الموصلة الى المطلوب خلقا والاولا بمعنى الامة الموصلة اليه غير الواصر وبمعنى الامة وادواتها
للو اصل كونه من اهل الصراط المستقيم وبينها تدافع الحق وقوله الى صراط لم يثبت الترتيب
لاحد معين فلهذا المخرج الشرع احدهما تاخير في نسب كما وجد منها الا بعضهم واجرا خيرا
ملهموا نسب الكلام وانفس الامر في اذا قلت بكلامه لكان ذلك القور مشهورا
من كلامه بكلامه تاح طلالنا على ما هو المشهور في القور في حفظ النافذة بما يفيد
تمامه على ما قد نقل عن بعضه ويرى في القور الترتيب وليس كذلك فشره بقوله ان اذا صدقك



سقط

كلام يعني ان القول هو شايء في حقيقة بل هو معنى الصدور فقولنا والمراد من الكلام لغوي
 في معرض التوضيح يعني ان فترنا به لان المراد من الكلام اد و اشار به هذه العبارة حيث لم
 يقل الكلام ما يكلم به الانسان او يوجد الا ان المتبادر منه هو الاصطلاح و من ثم احتج
 بالاعتدال بقوله لان هذه الرسالة وتقرير المعنى والويل ان المراد من الكلام في هذه المقام هو الكلام
 فانه مقسم للاثم المتعلقة بها الوظائف الاربعة من هذه الرسالة التي منها التوفيات و
 التعقيب و كل ما كان كذلك فالمراد باللفظ اما الصوري فقط واما الكبر فلا بعض تلك
 باعتبار النسب التقييدية وان كان هذا قابلا لبعض التحسين في قولنا بالصدور لم يظهر اثره في اللفظ
 قامت الغور حكاية اذ كانت و منه ما يقولون عند نفسه وانت خير بان الغور بين هذين القولين
 من هذه الجهة فكل ما الثاني الحق بالادب من الاول و قد عرفت بشيرة والى ان في خبره والى البقرة
 ويقال للسلطان ان هذه ان القول او استعمل الباء يكون بين الكلام وان كانا منسجما الكلية وقال
 بعضهم ليحتر من كونه القول على القول المعقول **قوله** وكما اذا لاهما اشارة الاجابة
 بسبب ان الشاهد من كل الكلام على اللفظ تقرير السؤال اذا كان المراد من الكلام اللفظي كما قلنا
 يظهر تحصر في الاقسام او ما ليس من هذا الكلام فاجاب بان كلمة او الباء اشارة الى معنى ان
 بعض ما قلت من الكلام متحصر في هذه الاقسام وفي ان مراد من العلوم كليات كما انفرد عن
 الشيخ في الشفاء فلا فائدة في الجمع على الاحوال و قد يجب بان مراد الشيخ من العلوم هي الكلمة
 و قد انما وجد في العلوم اذ انما التي وقعت بحسب الظواهرات والكلام في هذا المعنى ليس
 اجزاء الحق كونه شرطية و اجزاء الحق كليات ثم ان بين ما انفرد عن الشيخ وبين تطبيق الماهية
 في قوله بقرينة ما في هذا فوجه بعض ما في الاور في ذلك هو الثاني في الدلائل وفيه ان ما انفرد
 العلوم مقدمات انما هي مقدمات اولي الهندسة للحسب و الهئية والتوفيق بينها ان القضية
 المقدمات بالظن انفسه في قوله بقرينة و اما في نظر الخ في كونهها مسئلة علم وكلاهما دليل
 على كونه بقرينة سواء كانت تسمى تامة او غير تامة اشارة الى ما سلفك انك انما

تقل

نقل عنه والاجزاء كونه المراد من الكلام الاصطلاح و يمكن من غير فيه مباحث التوفيات
 والتعقيب على الاستخدام او يحسن الكلام على التعقيب كما اشرنا اليه في الشئتين الاخرين و
 يحتمل ان يكونا اشارة الى اجواب آخر عن سؤال طمان خضر وهو ان سلمنا ان كلمة او هنا كالكلمة
 لكن لان المراد من التوفيق التعقيب بقرينة ما قلنا و بيان الوظائف فيه و ان سلمنا ذلك فنقول ان المراد
 بعض الاقسام الظاهرة و يظهر احواله **قوله** فان كنت خيفة قلنا ان الناقلة ليست ملاحظة
 عن صدور الكلام بل مقارنته كما لا يخفى فلا يصح التعقيب الكلام لان يقال ان هنا تعيين عن اروق
 الفعل لم يظهري ما مر سدا كما في قوله اذا قلنا في السلو فاعلموا وجوهكم اي اذا اردتم
 صدور كلام منكم فان كنت ناقلا فيه او يكن انما يحكي القوارض اذهني والنقل الى قولنا ايضا
 يمكن ان يحكي القاء على التعقيب انما كرتي و يفعل المبحي كما في قوله تتو نادى نوح ربه فقار **قوله** فيه قبل
 "ففي العام المذكور باعتبار تحققة في ضمن ان قد ولعن هذا هو كونهما قبل ان راجع الى الكلام مراد به
 المعنى اللفظي لكن باعتبار فخره بصدق عبد الحق الاصطلاح ايضا والام يصح كونه ناقلا فيه وفيه انه
 ان اراد بنى الصيغة السلب الكلي فهو منسجم في الكلام اللفظي العام قد يتحقق في ضمن الاصطلاح
 الخاص وقد يتحقق في ضمن غيره ففي الاول يصح كونه ناقلا وان لم يصح في الثاني وان اراد رفع
 للاياب الكلي فهو منسجم لكنه ليس ابرو ب عنه فانه منقسم الى النقل والدعوى والتعريف
 والتقسيم وغير ذلك فلا يجب ان يصح كونه في جميع افراده ناقلا كما لا يخفى **قوله** او عينا
 الشرط بدليله الخلو بين مقدمتي الشرطين على ما قال الشيخ في الفتح لالا انفصال بين هاتين
 المتصلتين فلا يقال لامتنان بينهما لا في الجمع ولا في الاشتفاء فلا يصح هذا الانفصال على ان
 صحة الانفصال لا يتوقف على ثبوت من يجمع او منع الخلو فان له ان ما اترك كما صرح به الشيخ
 الرئيس في الاشارات فان قلت لا عند بين مقدمتين ايضا فان بينهما عموم و خصوص
 مطلقا اذ كل واحد من الطرفين هو العكس ولا يمنع اجتماع العام والخاص قلت المراد بالمدعى هنا
 مدعى غير ناقل بحكم التقابل بناء على ما اشرنا الى ان العام او قبول الخ صيرورة ما واد الخا

انظر في نظر

جيزها تبين ومن ههنا يتبين وجه صحة التقابل بينهما واما نقله ههنا من ان التقابل باعتبار
 حكم خاص في النفي فهو عدم التزام جهة المنقول وعدم تعلق المؤخدة له بخلاف المدعى فهو تبين
 الوجه من جميع التقابل فلهذا بان الوجه في التقابل المدعى لا وجه صحة فلا وجه لما قيل انه لا حاجة في
 تفصيل التقابل الا ما ذكره في كاشية واجابة ايضا اما يقال في تفصيل ان المراكز الحكم في تفسير المدعى
 هو ان الحكم المحتج الى الدليل او التبيين على ما هو لتبنا ومن المدعى فلا يشمل التوفيق ان قلنا الحكم غير
 محتج اليه بها وان الحكم المحض غير متصف بصفة التقابل فلهذا على ما قلناه لان حكمه غير محتج اليه بها
 ثم يظهر من صرف تعريف الدليل او التبيين في المصالح المحتج اليه حكم ان قلنا ايضا في قوله على ما هو لتبنا
 من المدعى جعل المعرفة قرينة على المعرفة على ان المتبادر من قوله هو ان المدعى هو ان صاحب نفسه
 ليس له الحكم نفسه لطلب المدعى لا بيان لما هو المراد منه ويجوز ان يكون من برهنة خصوصية وانما انه
 احتج الى التاويل فان المدعى لا يكون حقا بالفعل مالم يات بشي من المنوع بالفعل ولا منع
 لقوله الوفايت من المناقض بالفعل مثلا المناقضة فان قلت قد يكون يناقض شخصا او
 يعارض مرة ثم يناقض اخرى فهو قبل ان في خصم بالفعل فلا حاجة الى التاويل قلت ان
 اريد خصم كل خصم برهنة فانه بمن لا يكون كذلك على اننا نقول الكلام الاول فاما ان يتسلسل
 او يدور او يتبين ان ما لا يكون كذلك وان اريد بعض الخصم فلا يكون حاله ان لا يكون مبنيا فيكون الكلام
 فاما خلاصة برهان المراد ههنا بيان الوظائف في اول المرتبة كما سيجي هذا فلا حاجة فلا وجه
 لما قيل ان الغرض بيان احوال الباشنة فالتاسع ان يعين تلك الوظائف بالنسبة الى من شرع
 في الباشنة والنقص ببيان الوظائف في اول المرتبة كما سيجي هذا فلا حاجة فلا وجه
 الباشنة على تفصيل المدعى سواء كان او لا وذلك لطلب الحقيقة او مجازا والحاصل ان يطلع
 على تلك الباشنة الوظائف في قضية مجازا لطلبها اطلاق على منع المحو حقيقة لغوية وان كان
 لفظ الاو مجازا والاصار كثير من المناقضة الحقيقة مجازا وكذا الكلام في النقض السببي
 والتعرف من غير ان يكون من المناقضة الفاظا في موضوعه لتلك في خافهم فظهر

حرف قوله من شدة
 خصوصية

اذ لا وجه لما قيل ان لا يستشعر ما في الاو بل في اللغوي ههنا فوا سواء كان بلا سند
 ان ان اطلاق السند على ما يقوى لنا قضية الجارية في ارضي ايضا وكذا اطلاق الشاهد فلا تغفر
 استقرائية ان هو عند المدعى والخصم اذ يكون استقرائية عند المدعى فقط لا عند الخصم ذلك
 بلا سند وكذا يكون استقرائية عند الخصم فقط اذ يجوز ان المناقضة جردا والزاما وكذا الكلام في قوله
 ببرهنة فوا او ببرهنة اي مطلق سواء كانت قضية او جلية والالزام جواز ههنا بلا شاهد في
 الجلية لا جواز في حكمه من غير منه فلهذا ان الكلام يتعلق بسند المؤخدة لا سبب من مبنى على
 يستفاد من كلام الشرح السعدي ان البرهان مطلق يتعلق بالمؤخدة لا على ما مر به الشرح
 من جهة التعلق بالحق فظهر من ذلك ما قيل قد يقال ان المراد هو حقيقة لان الجلية لا يتعلق به
 المؤخدة اصلا بلا شاهد ولا بد منه قوله بان يقول ان الظرف متعلق بان قضية وغير قوله
 بالاسناد قد سبق ذكره في تمثيل الناقض او غير الذي سبق في تفسيره ان قلنا لفظا المنقول
 عنه فالاول والثالث من هذه الامثلة مثال المناقضة النقول والثاني والرابع لنا قضية المدعى
 والاخير ان يصلح في الحكم منها ولا يلزم كون الالفاظ المستعملة فيها حقيقة مستعملة في
 معانيها الحقيقية ان لا يكونا مناقضة مجازا لغويا لان معنى كون الوظيف مناقضة مجازا
 لغويا انه يطلق عليها لفظ المناقضة مجازا لغويا لان الالفاظ المستعملة هناك مجازات
 لغوية كما مر فلا وجه للتشبيح ههنا بان المثال لا يطابق الممثل فوا والنقض الاجمالي
 الشبهات فيه ان النقض وكذا المعارضة غصب غير مسموع فانه استدلال واستدلال انما هو وجه
 العقل والاسماء المطالبة فاذ استدلال غصب مجزى فقد من الوظائف المجزاة
 ليس على ما ينبغي اللهم الا ان يقال الكلام مبنى على مذهب مجوز الغصب فتأمل لا تقول ان
 الغصب مجاز عند الضرورة في النقضين التحقيقين لا ان تقول لضرورة ههنا اذ ان
 لا يخلو اما ان يكون متروكا في حكم المدعى والنقل او يكمل بفساده واما ان كان يمكن من طلب
 بيان خلاف النقضين التحقيقين كما سياتي ثم انه نقل عنه في كاشية ههنا اعلم ان هذا

قلنا ان السند الذي اطلق في كلامه
 لا يجوز ان يكون اطلاقا في قضية
 بعد قوله في قوله او لا شاهد
 وجه التامل ان قوله ان اضررتك الكلام
 ان الكلام البدوي الجلية ميسر



النقص والمعارضة التقديرية ايضا من قبيل المجاز الكثر من غير ان يبين الموضوعين كما لا يمتاز
 انتهى اي ليحصل كمال الامتياز بين هاتين الوظيفتين فانها اذا وصفنا بهذين الوصفين
 تعارضا تاما وصفه بنقصانها كما لا يخفى ولعل هذا هو المراد من قوله في هذا المقام
 يعني بغير واعتراف بهذين الوصفين ليمتاز الاول عن الثاني كمال الامتياز وهذا مع صحيح
 فلا وجه ليقال ان المعنى كمال الامتياز بين النقص الحقيقي والمجازي والمعارضة الحقيقية
 والمجازية لا بين النقص المجازي والمعارضة المجازية كما ظنه البعض لامتناعها بالتفريق
 المذكور على ان يحصل كمال الامتياز بين الحقيقي والمجازي لا يوجب التعيين بهذين الوصفين
 بل يحصل المجاز ايضا من القياس الذي يقال النقص الشبهى بنقص استعارة على قياس ما
 ما سبق الا ان يقال ان هذا المجاز مجرد اصطلاح او من قبيل نسبة المفهوم الى ما يصدق عليه ذلك
 المفهوم ان لف والنقص هو ان يختص المفهوم وتعيينه من لولم يخص به فانه لا يمتاز
 ف اوله بعين ذلك نفس ولم يسم بسبب الامتناع بين النقص الشبهى انما يكون بانه استلزامه ف اذا
 مخصوصا به هو ان الثاني للذهب مثلا فلا يجري في غيره بل لا يجري في كل موضوع فيه اى ف اى كان
 كالتعريف فحينئذ يرجع الى المدعى وقيل النقل لا الى الثاني وانما في ذلك لذهب ان فن
 لا يستلزم عدم صحة النقص بان ثبت خلاف المراد المراد هو النقل والعدم على كمال النقل
 عنه بانه اذا ثبت خلافه ببيان ثبوته اذ لا يتصور من الخصم اثباته او المفهوم من لفظ الاثبات
 هو ما يجزى واما بين ايجاب الخصم خلافه فانه ثابت في نفسه والادعاء انما هو مبني على لا وجوبه
 في نفسه بانه لا يمتاز بين النقص الشبهى والمعارضة التقديرية فيعلم حال الآخر بالمقابلة
 والمخبر به ان كل واحد من الطرفين خلاف لظن ولا فائدة في الاستيعاب الا في اوله في نفسه فانه ما ثم
 التميز بين النقص في نفسه ففع الاول ان الحكم بخصوص النقص وهو معنى الثاني ابطاله
 بان ثبت في نفسه مستبعد في ابطاله كما انما يلزم تكراره في قوله بخصوص النقص واثباته
 عند ذلك فانه قد ثبت في تكرار حديث ان الكبير والتقصير في ذلك والفوق حقيق

للمقام وتلخيص الجواب دخل مقدر وهو الاستفسار عن الفرق ونفيه قوله - بواسطة اثبات
 نقضها بشرا يجب فيه تلك الوسطة لكن الظاهر لا يجب بل يجوز ابطالها او لا بان يقال قوله
 هذا او كونه اذ لا يطل لانه اذا كانا فليست بينهما ان الثاني منها فانه لا ضرورة من مقام التعريف
 والنقصان وكذا الكلام في السابق وانما عدم المخو لوجوبه ما به الفرق وهو بواسطة وقد ظن
 فيه خلاف المقدم على غير ما اى عين انقضائهم او عين انقراض المدعى فالظاهر بيانية
 بدون تلك الملاحظة والوسطة فيه انما يشترط بوجوب عدم تلك الوسطة لكن الظاهر يجوز فيه
 ايضا ابطالها بواسطة اثبات نقضها كما لا يخفى فالحق ان الفرق بينهما انما هو بوجوب تلك الملاحظة
 فقط في الثاني وعدمها في الاول قوله - والحقيقى ان الحق الحقى هو الحق والواقع الاصل في لفظ الحق
 جرى على اطلاقه بمعنى ان كل ما من اطلاقه لا يتعلق بالنقل والمدعى الغير المدعى لان النقص الحقيقي هو الحق
 مطابقة على مقدرة الدليل كما سبقت والعقوبة استنادا لمنع الى مقدرة الدليل والى الدليل والى الحق
 يقتضى وهو غير موجود ههنا وهذا لا يخفى فلا يتوجب ما يقال ان المراد من الحق هو الحق والواقع
 الحق مع الاطلاق فخطب كمال التقدیر عليه لان البعث ناكورث من لفظ الحق والواقع فقط
 لان الثاني بقوله فلا بد منه ولا كل منهما على اطلاقه كما اخذوا الغير لان النقص ايضا لا بد منه والواقع
 قوله - لان المعارضة الحقيقية ابطال الدليل الى الدليل المحقق المذكور وكذا المراد في اخوانه الائمة
 والا فليقتضى ابطال الدليل المقدر وهو لا يمكن ان يثبت لو ثبت ان هذه الاشياء تقتضى
 دليلا المذكور اول انصح عند الدليل المقدر لكنه لم يثبت بعد فتدبر ومما يجب ان يعلم الحقيقة
 والمجاز ان كل واحد منهما ينتمى الى الحق والعقلية وبل ارادة ما يطلق عليه لفظ الحقيقة
 او المجاز وقد رتبنا وبالعوم الشك والافليس له المفهوم كفى من النقص والحق
 حتى ينقسم لهما وبعد فيه بحث لان الثاني من العبارة وجوب علم التقسيم ليس كذلك لان
 البحث لا يتوقف على التقسيم بل على الاف فانه سب ان يقول ومما يجب ان يعلم ههنا في
 الحقيقة المفوية والمجاز المفوى والعقلية على ان البعث السابق لم يتوقف على الحقيقة العقلية

الواضح في الاستدلال مشترك بين المتيقن
 صحتها تبين ان الشك وجعله باطلا
 ليدل عليه نفي وهو المانع الاضطراري
 عند الاضطرار الفارق بين الحقيقة
 والمجاز وثانيهما حصول الشك بان الشك
 ليدل عليه ولو بمعرفة قرينة وهو المانع
 الاعمال الشاملة لاشياء مختلفة

وهو من تعريف بالمجاز المذكور

استدل

الا ان يقصد المنع الحقيقي مطلقا سواء كان لغويا او عقليا كما قرناه
 سابقا او للفور والعقل معا او يكون ههنا إشارة الى السبب واللاحق معا كما يقال
قوله الكلمة المستعلة اه فيه ان يصدق على الجي والذوي وقع استعماله في الموضوع له
 فلا بد من قيد الحيشية او من قوله حين هي مستعلة وايضا يخرج عنه الحقيقة المركبة فلا بد
 ان يقول اللفظ المستعمل في الكلام الان يقال انه تعريف الحقيقة المفردة واما المركبة فلا يتعلق
 بها غرض في هذا الرسالة في اصطلاح به التي طلب في العلامة في المطور انظر متعلق
 بوضوحه لا بالمستعلة او لا معنى له عند التأمل ونقل عنه بعض المحققين ان يكون المعنى
 متعلق به في غير موضع بل لو كان على اصطلاح لكان اولي للتأويل وما ذكر في الخوض انه لا
 يتعلق بشي واحد بل ان متعلق اللفظ ومع انتم وفيه ان يجوز ان يكون في موضع على كما في قوله
 في جزوه في التفسير ولعل له اقوال في قول للتأويل في اول الوهلة وايضا الخراف الاول
 يتعلق بالمستعلة المطلقة والثاني بالقيده في قوله سكا فاكما زرقا منها من غرض في
 على ما قالوا فلما ذكر في اللفظ الحيشية في حصول العلامة او لا معنى له عند التأمل لان
 معنى استعمال الكلمة في شئ اطلاقا واردة في شئ منها وفاد ههنا ظ لا تشكاه كونه
 الاصطلاح معنى اللفظ انتم وان جيزان هذا ايضا يرفع يجعل في معنى على واجاب عنه
 ايضا انقضاء المقام في المطور ان معنى الظرفية في اعتبار الاصطلاح ان المستعلة فيها و
 ضمت له بعب الاصطلاح به التي طلب وقال السري الجرجاني وايضا كما لا معنى له لتعلقه
 بالمستعلة بل من انقضاء تعريف الجي الذي يخرج هذا القيد على تقدير تعلقه بالوضع اقول
 يمكن جواب عنه ايضا باعتبار الحيشية في فالفق الكلمة المستعلة فيها وضعت له من حيث
 انها وضعت له فيخرج الجي الذي يخرج عنه التعلق بالوضع هذا والاصل ان يجوز ان يتعلق
 قوله قوله بـ اصطلاح به التي طلب بقوله المستعلة ثم التبادر من الاصطلاح هو التعرف
 الحقيقي للمعنى بالشرح واللفظ والعرف العام والمراو ههنا هو المعنى العام من حيث يتأمل
 قوله استدل

قوله استدل الفعل ان نسبة تامة او لا بقرينة قوله او مضاه فان نسبة يكون تامة و
 المراد به اسم الفاعل والمفعول والصفة الشبهة ويسم التفصيل والظرف واسم الفاعل وهذا
 التوفيق لا يشمل كل حيوان جسم مع انه حقيقة عقلية عند سكاك وبعد الظاهر قوله الى ما
 الى الشئ هو ان الفعل ومعناه له ان كذا كذا شئ للفعل ومعناه ويجوز انفراد الراجح في المنع والظرف
 بوضوحه على بعض يعاطف هو لاجد الامر من كما خرج به الفاضل العظم في الاطوار والعلية
 بتاويل احد الامر من ومعنى كونه ان حقيقة ان نسبة اليه في مقام كذا كذا كانت النسبة للشيء والا
 لان يكون قابلا به للتأويل بشكل يقولنا ما قام زيد لان التقا القيام حقيقة ان يستدل زيد في مقام
 نفيه عنه بخلاف ما صام زكري في ان النجوم حقيقة ان يستدل التكلم في مقام نفيه عنه لا انما
 ثم حقيقة ان يستدل النهار في مقام قصر شئ عنه وفي يجوز ذلك الاستدلال حقيقة واما كونه الشئ للفعل
 او معناه فهو بمعنى ان حقيقة ان يستدل الفعل ومعناه اليه كذا حقيقة الفاعل في الاطوار
قوله عند التكلم في لاي التبادر مما هو في الواقع يخرج قول الجي هل استدل الربيع
 قيده بقوله عند التكلم فيصرف عن تبادر منه بعدم ما هو في اعتقاد التكلم في الواقع فيخرج
 نحو قول المعتزلة خلق الله الاقمار كذا محض مذهب فقيه تانيا بقوله في الظن فيها بغيره
 كلام ولا يخفى ان لو اقتصر على قوله استدل الفعل ومعناه الى ما هو في الظن لم يتم التوفيق ونقل
 التوبة والتكليف للتكلم فاضر الضعيف في اصطلاح ههنا لا يجوز ان يتعلق المستعلة
 او لا يمكن اعتبار الحيشية ههنا قولا على وجه يصح استعمال تلك الكلمة في ذلك الخبر ذلك الوجه وهو
 العلاقة المعبرة نوعا ملحوظة عند الاستدلال وقد ثبت بها صاحب الشفيع في النسبة الكون
 والاول والاستعداد والمقابلة والجزئية والحلول والسببية والشرطية والاشارة **قوله**
 كلفظ الزمان والبدر معناه الحقيقة واما الجي في الاطوار مستعمل في النظر والابصار و
 الثاني في المستشرق والعلاقة بغير حقيقة وقرينة كذا كذا هو التبادر كذا كذا في الجي
 الا ان ان اى او مصدر من الموحدة فالاحياء في الحقيقة اعطاء الحيات التي صفه بغير الحركة

بعد التوفيق

الارادة والى وهما مجاز عن كسب القوى الثمانية واحداث النظاره بانواع الزهوه و
 السمات والشباب في الحقيقة كونه الجوان في زمان يكون حذارة الوترية قوية وهما مجاز عن
 كمال الاعتدال والعتاوه التي يكون سبب الارادة والعتاوه الثمانية في الارضا وهو وقت الربيع في
 المجرى من قبل امتداد الفلك سببه لان الفلك حقيقة هو الواجب يستقدس ويسمى هذا
 ايضا كسب مجاز عقلي او كما يسمى الجاز الفلكي بالجزء في الظرف يسبب هذا ايضا مجاز
 حكما اه اقسامه المجازي وان كان المجازي ربيع بالاضافة والابغاع ايضا فتعلقه
 بالحكم اما ظاهرا او مقرا اولان الحكم اشرف واما تسميته مجازا في الاثبات فباعتبار
 ان المجاز في الاثبات اصل النسبة الى المجاز في النسخ ولان النسخي مالم يجعل النسخ الاثبات لا يكون مجازا
 واما تسمية استا واما مجازا فان اريد بالاستا مطلقا النسبة فقط وان حمل على ظاهره فباعتبار
 ان الاستا اشرف والاعلم الاغلب واما تسميته المجازي لعقل فان الحكم المجازي ربيع هو العقول
 الوضع لان الاستا وكما الى اخرى شي يحصل بقصد الحكم ووزن واضح اللفظ فان ضرب مثلا
 لا يصير غير من زيد بوضع اللفظ بل من قصد اثبات الضرب فعلا له والى الذي يعود الى الوضع
 ان الاثبات الضرب ووزن الخرج مثلا وفي الزمان الى اخره او المستقبل والحال وهذا
 المجازي العقلي اربعة اصناف لكن لا يختصا بها المجازي بل يجرى في الحقيقة ايضا فمما ذكره للمعا
 للمقابلة بقله الاهتمام بحالها او الوضع من ابيان التشتيب على الاستاد المجازي او حقيقة
 اجازة كونه او لا كونه لا يخرج الطرف عما هو عليه وانما عسى ان يستبعد من اجتماع
 المجازين او حقيقة ومجاز في كل واحد وان كان مختلفين ومن تحقق المجاز العقلي لان
 المجاز العقلي لا يخلو عن هذه الاقسام وتلك يستند الى اجتماع المستبعد وهذا الوضع يتكلم
 المجاز لا يدخل فيه الحقيقة فاعلم فتعلمه باعتبار الاطراف باعتبار ان حقيقة لغوية او مجاز لغوية
 باعتبار ان حقيقة لغوية او مجاز لغوية لان المجاز العقلي او المجازي المذكور لا يتوقف
 على شيء من الاطراف فاعلم ان انما لا يتوقف في الارادة المذكورة بل يتوقف

الى

الشارح
 في شرحه

تفكر

الى اربعة وسين باعتبار عقلية الاطراف ولغوية على ان المصير جعل الحقيقة والمجاز
 نفس الاطراف فلما تصور ان يكونا عقليين لان الحقيقة والمجاز العقليين عنده انما هو الاستاد
 لا اللفظ كما لا يخفى هذا ان هذا المحرر بكل ما اذا كان بعض اجزاء الطرف حقيقة لغوية
 وبعضها مجاز لغوية لان الجميع من حيث يوجب لا يوصف شي منها فلا يقع الاختصاص في اربعة
 وما قاله السيد من انه يوصف بالمجاز لغوي لان المعنى الحقيقي للجميع هو مجموع المعاني في الحقيقة
 لمفرداته فالعق الرب من بعضها ومن خارج بقدر المعنى الحقيقي ففيه ان لو صح ما ذكره في بيان انه
 يوصف بالمجاز لزم ان يوصف بالحقيقة ايضا ان يمكن ان يعز المن المجازي للجميع مجموع المعاني
 المجازية لمفرداته فالعق الرب من بعضها ومن خارج بقدر المعنى الحقيقي المجازي فيلزم ان يكون حقيقة
 ومجازا وهو يلاحظ الاتفاق على انه من على ان الوضع المعبر في تعريف الحقيقة والمجازي ربيع هو
 والشخص وفيه لا يخفى ولكن وقع الاشكال في الطرف هو الجزء الاول من كسب المجموع فتأمل
 وايضا يشك في المحرر ان كسب شي ليلي وقد اوردت هذه اللفظة حين سمعته في زمن سر
 من تعلق بها فيكون الاستاد مجازيا وليد اريد بها نفسها ليست حقيقة ولا مجاز لان اللفظ
 اذا قصده بنفسه لا يوصف بالحقيقة والمجازي ربيع بالاشراك وان قيل يوصف لنفسه صرح به في
 في شرح الكشف وكذا يشك في كون الظرف كناية وقد يطلق المجازي ربيع على المجازي ربيع
 ان مذهب الخطيب ان الموصوف بهذا النوع المجازي ربيع الكلمة او ظاهر عبارة الفلاح انه هو الظرف
 الاعراب فتقول شرح وقد يطلق المجازي ربيع كلمة او بعض مذهب الخطيب ومنطبق عليه و
 اما قوله فيما بعد ويقال له المجازي ربيع في الحذف والمجازي ربيع في الاعراب ففيل في انطباقه عليه هو
 خلا في الثاني فكلما لا يخلو عن نوع اضطراب الا ان يوجه بانه اشار في الموصوفين الى الذين
 تدبر في هذه التسمية بنسب المذهب الثاني ووزن الاول في المطاوعة سببه على ذلك مذهب
 لا مذهب الخطيب فذكره ههنا يحتاج الى التوجيه المذكور فسقط ما يقال ههنا
 فليتأمل فيه قارئ الحاشية وجه التأمل ان السكاكي حرف المجازي ربيع المتعذر عن الاصل في حقيقة النوع



الشارح

واما على قوله حقيقة عقلية فيكون التقدير واستاده البرهانيات قوله بناء على ان
استمر اطلاق اسم العلم في التصديق اليقيني اقول هذا انما يتم لو لم يكن التوصل بالبرهانيات
الى التصديق اليقيني كعدم سواء اخذ الامكان عاما او خاصا ولا ضرورة في عدم التوصل اليه ولذا
على التعريف بان يلزم ان يكون شئ البلاء على شئ شئت لتفصيل اقول لا كانت
الكلمة الزائدة الواقعة في التعريف قد يكون التقسيم وقد يكون لتقسيم المحمود وبين انما هي
لتقسيم لا المحمود وقد وقع الخلاف مجاز في الحذف والاعراب وهو فاسد ولا يحتاج الى جواب
بما قد يقال من ان عطف على قوله حقيقة لغوية واستاده الى المفعول ولا يتعلق المواخضة بنقول
اصلا تزييف لبعض المحققين حيث قال في الحاشية انما لا يمكن ان يكون بعض المحققين من ان المنقول
يمنع مجازا قيل ان كان المراد بعض المحققين هو الشرح الحنفى حيث فسر في الحاشية المنقول في قوله لا
يمنع المنقول والمراد المجاز بالمنقول وانه بنوعه والمعنى والابعد ان يقال يمكن ان يكون هذا التفسير من
الحنفي مبنا على حرف قول المص الايجازي لا على فظ فلا يرد عليه التزييف وقد يقال اني من الجواب ما
حققة الشرح الانا يحل على احتمال آخر غير ذلك التحقيل بل الجواب ان يقال ان المنقول هناك المنقول
بقربى ما حققة الشرح اعني الكلام الذي يحصل المنقول وهو قول القائل قال فلا كما اقول يمكن ان يكون
هذا التفسير من الشرح الحنفى مبنا على حرف المجاز في قول المص الايجازي لا على المعنى والحذف في قوله المنقول
وبما ليس بمنقول مجازا عقليا او حذف فلا ينج عليه التزييف اصلا كما في العموم المستفاد من وقوع
الكثرة في سياق منفي حيث لا قطع فيه ان يجوز ان يلاحظ المنفي او لا في المكرة حيث يكون معنى لا يتعلق
مواخضة عدم تعلق المواخضة واحدة قال العلامة الشافعي في شرح القاصد المكرة في سياق المنفي انما يتم
انما تعلق بالنعمة مثل ما جاء في رجل لا بالنفي مثل قولك فلا لا يجزى الفاعل حرفا وقد يقال ومن وجه
بان تأكيده العموم المستفاد فذلك كقول العطار يريد ان يصلح ما افهده الدهر فان عنوان قوله هذا اذا
تعلق بالاصل المواخضة اما اذا تعلق بالمنقول استدل على ان لو كان بغير اصل لا شئ يفيد العموم اقول لا
لاستدعاء المنة كونه لا انفسا او معنى قوله هذا اذا تعلق ان تفسير اصلا بما فسر به انما هو اذا تعلق

بغيره

بغيره فيفسر بغيره ولا يدخل له في افهدة العموم فتنزه هذا القابل من غير طريق من خالصة فشم
ابن اخذ خالصة منه يعني لا منافضة مجازية نقل عنه في مطلق سواء كان مجازا عقليا او لفظيا
او حزيا انتهى وفيه نظر اذا المناقضة المجازية تنقذ باعتبار المنقول مثلا يقال ان نقله لم ويزوجه
بالمنع المجازي له ويكون استلزامه الى نقله مجازا عقليا او يكون قوله ان نقله مجازا في الحذف بتقدير النقل
ان نقله نقله م اي ما يطلب البينة في اربو منه المنقول لا يتعلق به المواخضة والمنع لا حقيقة و
لا مجازا الا باعتبار النقل المعنى المصدر **قوله** ولا نقضا قبل المناسب السابق واللاحق ان يقول ولا
نقضا شبيها او حقيقيا وبما لا وجرا كتنافا باطاب طرفه وهو من البلاغة وقد يقال رعاية له
للفوق **قوله** لانه يحكي لا يخفى ان هذا الدليل لا يستلزم المدعى الا اذا كان المراد عدم تعلق المواخضة
بالتأفة المعتبرة كانه خلاف الفظ واقا اذا كان عدم تعلق المواخضة مطلقا فلا يجوز ان يواخض على
الحكي الحرف كانه غير نافع في مقام المواخضة لانه لا يغير المعنى كما قالوا في ان يقول لانه من حيث المنقول
ليس به ليدون ما دعوى ولا نسبة تقييده في بوجه البينة مواخضة اعم من ان يكون مناسبة لانها بخلاف
او لا التلازم عليه المنقول بغيره في النظر معلوم ان تعلق به المواخضة لا يمنع ان لا يكون له صورة منه اظها صوابا
وهذا لا يستلزم تعدد العلة الغائية كانه تطويل مستغنى اظها صوابا كانه غير مناسب في مقام
المنظر بل يمكن ان يحل استلزام المواخضة عن المناسبة وكلمة او اذ اعني الاظهار او اما المنقول الموزون والتقدير
والاستثناء فانظروا لا ينفك للتأخير هذا اثر في تفسير قوله اصلا بغيره بعد المناقضة
مجازية او حقيقة اه يعني ان التفسير على تقدير حركته حرف الاصل المواخضة ويقال المناسب ان
يذكر هذه الاسباب فوق الاستثناء ولا كمنه للتأخير اصلا لا يفر اخره لفصل بها او فافهم على قوله
لان قول وينبغي كونه وفيه وقد يقال اخره للاستثناء لان الاستثناء في العموم المواخضة في كانه
اذا تعلق بالمنقول او في العموم فيه انه لا يدخل في العموم المواخضة في الاستثناء لانها لا يصلح ان يكون المستثنى
منه اصلا اقول لا ينبغي ان يكون وجه التفسير في الاستثناء مع قوله لانه لا يمكن ان لا يتم في سببه
حتى يصلح ان يكون استثناء منه **قوله** واما اذا تعلق بالمنقول فمراد به ثالث وهو تعلق بكلامه

منها على قياس ما سبقت في عقد قوله واما منع السند مطلقا ولعله لم يتوصل له بسهولة اخذ به
الوجهين المذكورين قوله - او جزاء عطف على الدليل او عجزا من الدليل في الاول الضمير للدليل وعلى
الثاني الجزاء من الدليل فالمنع على كلا التقديرين المنقول جزاء جزاء الدليل في كل منهما قسم وهو ان يكون المو
المنقول جزاء منه الدليل وفي بعض النسخ او جزاء منه الدليل او جزاء فعله هذا النسخ قوله جزاءه اما عطف
على العجز او على الدليل الثاني فالمنع على الاول المنقول جزاء الدليل وعلى الثاني المنقول جزاء منه جزاء الدليل
واذا ما كان معنى القسم واحدا متساويا في الشبهة فلو علم ان يكون الدليل عين الدليل او جزاء منه
او جزاء منه السند مستحيل فاما ان لا يتوجه الموأخذة الى المنقول هو عين الدليل او جزاء منه او جزاء
من حيث انه منقول ونقول في القضية الاخرى لان المراد هو النقل والمسمى والمنقول وهذا وان كان بعيدا
لفظا الا انه اذ فيه معنى ثم الفرض في هذا البينة هو الجواب عن ذلك فلو كان قبل فتكون المنقول مقومة
او الدليل في بطلان الموأخذة وكذا المدعى والنقل فتكونان مقدمتين وليس بينهما حقيقة فاجاب
بالاكتفاء معبرة في الشبهة والحقيقة هي وجوب ان المنقول من حيث انه منقول لا
يتعلق به الموأخذة واما من حيثية اخرى فيجوز اليه موأخذة متساوية لملك الجيئة وهكذا
والنقل - ان موأخذة التقديرية في ما كان لها في المناقشة بالاختيارية في كل من النسخين
قوله فقيب تقابله فقيب معارضته فهو من قبيل غلب احد النسخين على الآخر بان جعل الآخر
متفق في نفسه لم يثنى ذلك الاسم وقصد اليها جميعا واما لزوم في المتن الاتفاق في المتن بل في
الاتفاق في النسخين ثم غلب النسخ على المعارضه واما العكس لكونه احق فكذلك في معنى
التجيز والاختلاف في لزوم استنتاج اجواب النسخ في ذات ايضا وقيل ان في حكم الشبهة
التقديرية في ذاتها في نفسه وبين الشبهة في بطلان حكم العقل فيلزم الحكم في ذاتها لا
او ان يتركها اما في ذاتها او في الشبهة لينة الشبهة في ذاتها ان تقدم المدعى اما تفسير
التفسير كما هو المدعى في المسألة في ذاتها او في الشبهة في ذاتها او في المسألة في ذاتها
فيكون في ذاتها في ذاتها او في الشبهة في ذاتها او في المسألة في ذاتها

ايضا فيها عند كل من الوظائف الثلث كما اذا نقل عن ابي ج وحول الاعمال الصالحة في الايمان
ومنع ان يكون النقل ونقصه بالتبني المذهب او عارض فيمكن الجواب عنه بوجوب المنقول بانه لا
نقول ان المراد حولها في الايمان وكذا ان تقول ان تحريك النقل اعلم من تحريك النقل وتحريك المنقول
ولكن ان تقول ايضا انه داخل في تغيير النقل قوله - لو وجد الشرطية صالحة لا يجزى الا الجزاء تقدم
ما يقع قال الرازي في بحث حروف الشرطية لا يكون لاما لا الشرطية جوازا لفظا واما حيث
المنع فالذي تقدم جوابه انتهى ولو قال اذا وجد لكان اولى قوله - لنقصه ان لم يكن في الشرطية
عند الجواب فلا يتوجه ما قد يقال انه يجوز ابطال المساوي لحقا لم ايضا قوله - تدبر نقله
انه اشارة لا وجه له في التغيير وهو الالتزام انتهى وقد يقال اوجه التغيير هو عدم وجوده تحت
المنظرة فانها هي المدعى من الجوابين هو عدم كل منهما كلام الآخر وعدم وجود الهمم مستحيلة
ههنا ظ قبل وفيه انه يستدل بكون تغيير الدليل ايضا بتفسير عدم صدق التعريف عليه ايضا ان يكون
بين التغيير وقد يقال ان الفرق بين الشبهة من الدليل اثبات المدعى فيحصل في طريق كان هو في وجود الهمم
وان كان ضمنيا وان النقل والمدعى فالفرض منها نفسها فلو غير الثبات الفرض فلزم الا في
وبغال ويجعل ان يكون التدبر اشارة الى ان تغييرها لو كان ميب على الغرض لا يكون من التغيير في
الاشارة في ما شئنا - وتفسير وظائف هذا المنع اي وظائف الفصل والمراد بهذا المنع
هو المنع المجاز للقول المذكور سابقا في نقله عن ههنا كما لا وجه للدول على كونه الا ان يكون
الاشارة الى انه بطلان على هذه الوظيفة المنقضية مما لا نقول بذلك بطلان على المنع ايضا في
لغويا انه لا وجه لتخصيص تفصيل وظائف المنع بالذكر ههنا اذ يعلم وظائف النسخ الشبهة
والمعارضه التقديرية ايضا في بيان وظائف النسخين التحقيقيين - وسنده عطف على
هذه المنع اي وتفصيل وظائف سنده فانه ايضا يعلم في بيان وظائف مستند منع المقدمة
من جهة العجز موجه او غير موجه وباطالا او مطالبه وقد يقال ان عطف على وظائفه
المنع - مستند تفنن واشارة الى انه والسند بوجه واحد - اذا عرفت

اشارة الى ان مدخل الفاء جزء الشرط المحذوف ومثل هذه الفاء قضيه عند صاحب الكتب
واما عند صاحب المفاتيح فالفاء الغضبيه هي التي دل على سبب محذوف غير شرط وغير ما هي التي
ولت على سبب محذوف سواء كانت شرط او معطوفا عليه **قوله** بطلب غيرها الدليل ولم يتعرض لموضع
النقض الشبيه والمعارضة التقديرية ووظيفة ما مع ان المكسب لا يسبق التعرض لها ايضا اما الحمل على
المقارسة او لان وظيفة ما لم تعرف كما نعرفه وفيه ان ارد ان لم تعرف اصلا لا تفصيلا ولا
اجمالا فهو شرط الفاء وان ارد ان لم تعرف تفصيلا فهو وظيفة المنع ايضا لم تعرف تفصيلا كما يشهد به **قوله**
وتفصيله وظائف هذا المنع ان على ان لو لم يكن وجهه ترك وظيفته لانه كرها ويكن ان بفار
ايضا لم يتعرض لها لانه لا كما يجوز مخصوصا بالدليل كما ان سبب ان يكون شرط ايضا مخصوصا بطلب
الدليل ووظيفته ايضا ان يكون في مقابلة النقل والمركب كغيره لوقوع بخلاف النفيين في ههنا شي وهو ان
لم يتعرض في الشرط لعدم تعلق المؤاخذه بمقتضى الصلا الا اذا نقلت لئلا يسد مع المكسب التعرض ايضا فيمكن
ان يحل على الاحالة على المقابلة او على رعاية النسبة الجزاء **قوله** اذا اشتغلت بالدليل المكسب يقول
بعد او بالثبوت ويعلم البحث اذا نظرت في جزى في الدليل الجزى في التبيينات ايضا ويكن ان بفار الكفى
بالدليل لانه لا مفر من كونه يوقع وشبه الاستعمال وان لنا نظرة فيه كثير النفع بخلاف التبيينات اولان
ماله ان لنا نظرة لا جزى في التبيينات هذا ويمكن تعميم البحث باعتبار التقلب في الدليل والسلك او
حذف المعطوف لان الكل حذف الظاهر كما به يجب ان لا يكتفى به في الكل ما يلوخذ من كل ما ذكر
في تلك الاقسام التي لا تنوع مثلث الناقضة والنقض والمعارضة في التبيينات اما على سبيل المجزئية كما
نظرت في هذا وهي بطل حقيقة في مقارفة المذكورة فعارف المنهج القيد بها واما التي في التبيينات
فغير مقيدة بالانها لا يجوز كثير النفع ولذا في هذا الوجه فتأمل ولا تغفل **قوله** اي باقية الدليل
اشارة الى ان فناء ما لا يبعد عن حذفه وان لم يشترط به بتقديره لانه قبل الدليل بعد ما
قد اصبحت قوله على وجه النقل هذا عن التبيينات واما السن مع المكان البين هو وجه آخر ثم
الشرعية على حذف قوله فيما سبق ان باقية الدليل على صحتها **قوله** النادر من قبل الحذف

والا يبعد

والا يبعد والتقدير النادر اقامته كي يوضح عنه تقديره السابق في حذف الاقامة واصل
التقدير **قوله** مثل ان تقول نقبل الدليل لمصرح به او الاستفاد او التصريح به وفي الاول
يجوز ان السامع **قوله** كما حضركت قبل نقبل الدليل الثاني والمضاف محذوف و
التقدير كدليل احضار الكتاب ان كان دليلك الثاني للاحضار الكتاب وقد قبل الدليل المشير و
انما مثل المشير او لا لانه لا يتصور الثاني من حيث هو الثاني مالم يتصور المشير واعتباره
ههنا كذلك وفيه ان المشير ايضا من حيث هو مشير لا يتصوره والمتار الى فلا يتم التوجيه و
ايضا **قوله** واعتبره ههنا كذلك **قوله** ويقال نقبل لاشارة القضية في الثاني **قوله** لان
الكتب تاليف في استلزامه على تأمل فتأمل **قوله** على الذي فكنا لم بعد التفسير ههنا احالة على
المقابلة اولان اقامة الدليل ان يكون على نفس المدعى لا على جهة النقل **قوله** اما على تفسيرها
اعترض عليه بان الصواب ان يقول اما عليها بكسفاط النقل اذ هي واقعة لاحتمال التجوز اقول
المقام القام على التجوز انما هو مقام اجراء هذه الوظيفة على النقل والمردع النفس ههنا انما هي
واقعة لتوهم التجوز في مقام بيان هذه الوظيفة اي الكلام المصنوع بينهما بكون **قوله** المناقضة
مجازا عقليا اما اصطلاحا في الوظيفة المخصصة المعينة ههنا او المناقضة التي تجوز فيها مجازا
عقليا او حذفا الى دليلها اي مقدمة دليلها كما به رعية **قوله** بشرط تعيين مقدماته و
هذا غير راي من لم يجوز من الدليل هو تحت راي كل سببان واما على راي من تجوزه فيجوز ان
يكون منها باعتبار الاجماع ان نفس الدليل ايضا **قوله** بالاداة اي بارادة منع مقدمة الدليل من
منع النقل والمردع **قوله** اي لا غير المناقضة المراد بالنقض ههنا هي المناقضة مجازا
عقليا او حذفا كما ان الثاني في الحقيقة وقوله من النقل مطلق اي سواء كان ناقضا
تفصيليا حقيقيا او مجازيا او ناقضا اجماليا شبيها او حقيقيا فسقط ما قبل لوقال
من المناقضة مجازا لغويا او حقيقيا عقليا ومن النقل مطلقا والمعارضة مطلقا لكان تأمل
قوله وفيه نظر وجواب وجهها في الحقيقة ههنا على وجهين الاول ان الحكم المستفاد

من قول لا يلزم لجواز توجب المعارضة الحقيقية فانها ابطال الدلائل على القول
والجواب ان هذا التعليل مبني على مذهب المحققين من المعارضة ابطال الدلائل والثاني ان
المعصية لا توجب النقص والنجس المعارضة لجواز القوي او عقليا او حذفا والجواب ان النقص
والمعارضة التي زعم غير متحقق في محاورهم **قوله** - وهو ان الدليل افعال محدودة قوله اذا
استغفلت بالدليل والواجب لنا فيه الى هذه وقوله ان الدليل افعال الى ان في الضمير استخدام
فانه راجع الى افعالها بعد باعتبار الجنسية بكم ان التوفيق انما يكون للجنس واللاهية للافراد وما
المراد قوله دليلها فانما هو القوة لا المفهوم والحقيقة كما لا يخفى **قوله** - عنه الضمير راجع الى القول سا
بتأويل اركب فقه اشارة الى ان الهيئة التركيبية جزء من الدليل وكذا الكلام في نفسه فتأمل فتأمل
قوله - اولان اوله يمكن بالاستخدام لانه بل كان بالاستخدام بل هو كذا في قياس الابدان او بالاستخدام
اصلا كذا في الاستقراء والتبثيل **قوله** - وقيل افعال استخدام بنفسه قول آخر ان الابدان والقول الاول اما
القول معلوم فيكون تعريف الدلائل المملوطة واما القول المعقول فيكون تعريف الدلائل المعقول فيكون
يكون علم منها فيكون تعريفها كذا في القول الآخر هو المعقول لا غير كذا هو المشهور في الاستقراء
اذ لا يجب تلفظ لاول واعترض عليه تلفظ الدليل لا يستلزم المدلول فلا يصح ان يكون تعريفها
والدليل المملوطة واجب بانه يستلزم به كسطة انه مملوطة يستلزم تعقلا المعقول بالنسبة
الى العالم بالوضع اقول هذا من انه تكلف لا يكون الاستخدام ج بالذات الا ان يقال المراد بالذات
بالاستخدام في الواقع لا في العلم وان كان ذا منبذ ورا والابحاج عنه ماعدا البينة الانتاج
كما يشير اليه في الحقيقة والجواب بان المراد بالاستخدام افعال العلم استعماله فقط او مع
الاستخدام اذ في تكلف ومضرا في القول المملوطة وان استلزم العلم بالقول المعقول لكن
لا يلزم حقوق قول آخر لان العلم بالاستخدام المتحقق ويمكن ان يكون المراد بالاستخدام القول
المملوطة قول آخر استعمال مدلوله فيكون وصف اللفظ بالاستخدام وصفا بحال معناه على
النسبة المشهورة وكذا ان يزيد بالقول آخر ايضا القول المملوطة على قياس ما مر

ولعل لهذا المعنى قال الفاضل وان جعل تعريف القياس المملوطة بمراد من القول والاقوال
الامور المملوطة وقس على كونه تعريفيا للمملوطة والمعقول معا **قوله** - ما يمكن التوصل اليه
ببعض النظر اما بمعنى مجموع الحركتين او الترتيب اللازم للحركة الثانية او الملاحظة اللازمة
للحركتين على اختلاف فيه وصحة وعدم صحة مبنية في التميز وادراج اللفظ الامكان سواء
حمل على الامكان العام في جانب الوجود او على الامكان الخاص بشمل التعريف على الدليل الذي لم
يتوصل به بالفعل وعلى الاو يمكن ان يكون لاحقا من مذهب الاعداد والتوليد ايضا فليتأمل
ويمكن ان يحمل الامكان على المعنى العنصري وهو الممكن والافتقار فافهم **قوله** - خبري لاجراء قول
الشرح ولو قيد بالتصور لكما حسد الله والاحقر عندها كذا للمشتك بينهما اعني التوصل الى
المجهول كذا نقل عن الشريف - لكن رجحنا المعقول المرجح المستفاد من التقديم ومن هو
العنوان ايضا حيث قال في الاول وهو افعال واتى في الثاني بصيغة التثنية **قوله** -
بناء على ان تطبيق تلك التوليفات او دليل على جرحية التعريف الاصولي وتصويره ان التعريف
الاصولي يحتاج في تطبيقه على الوظائف بالدليل كذا او بعض التكلف ولكل ما كان شذوذا
فهو مرجوح فالتعريف الاصولي مرجح فان قلت ان احتياج الاصول في التطبيق الى التكلف
لا يقتضي المرجوح في نفسه فالتعريف الاصولي من التعريف حرم الاطلاع على الهيئة والامتنان
للافراد وهو حاصل في الاصول بكمال قلت المرجوح ليست بالنظر في نفسه بالنسبة الى ما
الحق من ذكره وهنا وهو تسهيل بيان الوظائف كما نقل عنه فالاحتياج الى التكلف بناء على
التسهيل ووجه الاحتياج الى التكلف ان الوظائف المتعلقة بالبيان بعضها كمنه المقدمة او كذا كما
نقضى - والمعارضة ومنه الدليل نفسه عند من يجوز به استدلال التركيب في الدليل والدليل على
الاصولي يتم المعقول فيحتاج الى في التطبيق الى التكلف والتأويل بان يقال ان تعلق الوظائف
بالدليل باعتبار التركيب - اعني كونه فيه مسماة وكذا في قول آخر يستلزم وانما هو تركيبها
لاستعدادها بالامتنان بينهما **قوله** - يخرج عن ماعدا البرهانيات بناء على ان المبادر من اللازم

بحث الفكر

هو البين فلا توجه عليه ان اللزوم البين ايضا متحقق فيها على البرهانيات او الخان على
 صورة الشكل الاول فيخرج ماعدا الاقضية البينة الانتاج برهانية او غير برهانية لا ماعدا
 البرهانيات اجاب عنه في كتيبة الجوابين الاول ان هذا مبني على ان البناء ورايا بعن ان الحكم
 يخرج ماعدا البرهانيات مبني على ذلك البناء ورفان تم و الا فلا بد عليه ما يقال ان لا تم
 البناء ورايا الاستدلال قول آخر استدل استلزام علمه ان التعريف للمنطقيين وهم متفقون
 متفقون لشعور التعريف على الصناعات الخصة وايضا المنطقيين زادوا قيد آخر وهو
 تقدير تسليم المقدمات فالاستدلال في كل انما هو على ذلك التقدير وهو مرادهم فلما كانت
 بين استلزام العلم وبين شعور على الصناعات كما لا يخفى على أهل الصناعات ولا بد منها ما
 روه السيد شريف في كتيبة على المختصر منهن كما لا يخفى لكن برده ان ان اراد ان البناء ورايا
 نفس الدليل على المدعى فظانه اللزوم بينهما وان اراد استلزام علم الدليل على المدعى فكذلك على
 ما اشار اليه الفاضل في ان من ان اللزوم بين المقدمات على هيئة غير الشكل الاول وبين علم
 النتيجة لا بينا وهو وظ ولا يترتب لان معناه حفظ اللزوم والخفاء بعد الوجود فاذ كان
 التعريف مبني على هذا البناء وخرج ماعدا الشكل الاول برهانية او غير برهانية والجواب
 ان الذي مبني على ما افاده شارح المختصر ان ماعدا البرهانيات لا يستلزم لذاته شيئا
 فانه لا علاقة عقلية بين الشيء الذي يستفاد وهو منه لا انتفاء مع بقاء سببه الذي يحصل منه
 ان هذا لا يخرج مبنيا على ما قالوا انه لا استلزام لذاته في غير البرهانيات ان تم ذلك ثم هذا
 فلا فلا بد عليه ايضا ما يقال اننا لم يكن الامر الذي يستفاد منه الظن والاعتقاد في
 صحيح الصورة وان قوله لا انتفاء مع بقاء سببه ثم اذا انتفاء الظن مع بقاء السبب الذي هو
 مع مقدمات البناء على حالها متممة لان انتفاء الظن يستلزم انتفاء بعض مقدمات البناء
 الدليل على صحة هذا الظن ان سببه الصحيح هو خروج ماعدا البرهانيات بناء على
 ما افاده في البينة الانتاج الا ان يتوجه عليه ما قد يقال ان قوله ان البناء ورايا من اللزوم

البين

البين منه لم يكن ان يكون اسم من البين وخرجه وان يخرج به بعض البرهانيات فانه
 قد يكون استدلالا غير بين وان لا يوجب خروج ماعدا البرهانيات عنه فان الامارة
 قد تكون بينة الاستدلال في اركان في هيئة الاقضية البينة الانتاج وان كانت مقدماتها
 غير قطعية كما تقول فلان يظن بالدليل ولكن من حصول يظن بالدليل فهو سارق فليت من
قوله بل الاخص القول للزوم البين بمعنى الاخص هو الذي لا يفي تصور اللزوم في جزم
 العقل بالزوم بينهما والبين بمعنى الاخص هو الذي لا يفي تصور اللزوم مع تصور اللزوم في
 جزم العقل في اللزوم بينهما وعلى البين هو الذي لا يفي تصور في جزم العقل للزوم بينهما
 بل يحتاج الى واسطة وتعالجهم بالزوم بين الدليل والمدعى بالحصل لا بتصوره لان الدليل
 من اقسام النظر والنظر لا بد فيه من كتيبتين فبما الحركة الاولى تصور المدعى ومنتهى هاهنا
 المبادى ومبدأ الحركة الثانية المبادى المناسبة ومنتهى التصديق بالخط والجزم بالزوم بينهما
 لا يحصل الا بالحركة الثانية فثبت ان اللزوم بينهما هو اللزوم بمعنى الاخص فان قيل لم لا يجوز
 ان يحصل الجزم بلزوم المدعى بذكر الدليل فقط مع عدم تصويره او لا قول لم تصور المدعى
 او لا لزوم فثبت الحركة الاولى والثاني لا يخلو لانه يستلزم ان يكون طالب العلم هو المطلق القول
 هذا الاستدلال ثم وانما يستلزم لو وجه عند تصور الدليل ان يكون طالب العلم لكنه لم يضاف
 لا يجوز ان تصور الدليل ولا من غير طلب المدعى فيحصل الجزم بلزوم المدعى ويقال يمكن الجواب
 عن اصل الاراد بان اللزوم بين الدليل وعلم المدعى اصطلاحا فكيف يكون اللزوم البين بالمعنى الاخص
 فالحق ان اللزوم بين الدليل والمدعى وان غيرتين في بعض المواد كما في علم البينة الانتاج وفي
 بعضها بينة بالمعنى الاخص وفي البعض بينة بالمعنى الاخص فاحفظ **قوله** فيلزم ان اذا جاز
 التعريف الثاني واخذنا الدليل في قولنا واقا على دليلها بهذا التعريف فيلزم ترك سببها في
 المتعلق بما عدا البرهانيات من حيث انها متعلقة بما عدا البرهانيات لعدم شعور الدليل بها
 الاخذ بهذا التعريف لما عدا البرهانيات وهذا المقرر انه في ما اورده عليه ان هذا انما يلزم ان

كتب لزوم البينة
 بالمعنى الاخص

ان لو كانت الوظائف المتعلقة بالبرهانيات مخصوصة بها وليس كذلك ولكن يراد ما يترجم
 لا يلزم من ترجيح التوفيق الثاني ومن اخذ الدليل في قوله واما على دليلها بهذا التوفيق ترك
 الوظائف المتعلقة بما عدا البرهانيات لجواز بيان تلك الوظائف ايضا في محل بيته قوله فلما لم
 من خروج البرهانيات قوله بناء على ان اشهر اطلاق في التصديق اليقيني اقواله انما يتم لو كان
 التوصل بما عدا البرهانيات الى التصديق اليقيني كعدم سوا اخذ الامكان عما او خاصا اذا لا ضرورة
 في عدم التوصل اليه ولذا اعترض على التوفيق انه يلزم ان يكون كل شيء دليلا على كل شيء شئت
 لتقسيم الحد اقوالا كانت الكلمة الترددية الواقعة في التوفيق قد تكون لتقسيم الحد
 وقد تكون لتقسيم المحدود وبين انهما ههنا لتقسيم الحد لا المحدود وقد وقع خلاف بين كثير من الفلاسفة
 الخلاف في نصب العلامة والمحدود لتعيين انهما لتقسيم الحد او المحدود وفقا لبعضهم علامة كونها
 لتقسيم الحد ان يكون بين طرفيها عتادة الجمع لان الماهية الواحدة لا يكون الا لاحد المفهومين المتعارفين
 والبعض الاخر قال انهما ان تكون بينهما مساواة بناء على اشتراط تساوي بين الحد والمحدود وذكر
 الاخر انهما ان يكون بين الطرفين عتادة الرفع فالتقسيم للمحدود والاحراز انهما اذا كانا المعطوف والمعطوف
 عليه مشتركين في لفظ واحد من الفاظ التوفيق فالتقسيم للمحدود والافلال في الكمال نظر والتفصيل
 في التفارقات وهو اشبه في المنطق وقياسا ان كانا المحدود والنوع وهي فالتقسيم له وان كان
 مال متعاريف فلكل واحد جبر بان هذا الشكل من النوع وتعاريفها كما ههنا على ان لا يسب
 مقاد التوفيق كما في التوفيق والمماثل انما يوجد في نفس التوفيق فربما توجب تخصيصه بتقسيم واحد من
 واما يعلم ذلك بخلافه انما عليه انما يكون ان ما بعد ما اشارت الى اقوال النظم من كلامهم انه
 لو كان التقسيم للمحدود كما قبل او فقط اشارت الى التوفيق وما بعدها فقط اشارت الى التوفيق
 هو مقتضى وضع كلمة الترددية ولعل من لم يجعله كذلك مع انه يمكن ان يكون ما قبلها اشارت الى المطلوب
 التحقيق حقيقة له وفيه على انهم من انما يكون في نفسه او في احواله بعموم الى ان كل ما عليه السيد الشريف
 في حاشيته على المختصر المحجبي للاشارة الى ان التركيب الجبري يمكن ما تركبه ليس هو عام لما تركبه

انظر في هذا البحث

وقد يقال معنى قوله وهو ما قبلها مع اشارته الى المذهب التحقيق انه باعتبار ما بعدها في
 قبلها بطريق عموم الجبر اشارته اليه لان تخرج ما بعدها وما قبلها اشارته اليه والالزام ان يكون
 او انفسه بحد والمحدود معا وهو ليس بجائز الا ان يحل او على العموم المسترك ولا يخفى ان هذا
 المعنى بعيد جدا عن قول الشارح واعلم ان المشهور عند الاصوليين لا يكون الا مفردا كالعالم النسبية
 الما وجود الصانع لكن التحقيق ان الدليل عندهم منقسم الى مفرد والمركب من المقدمات المتفرقة
 والمقدمات المترتبة المترتبة المبرومة والمادة المنطقية فان المقدمات المترتبة المتفرقة
 مع الرتبة في اربعة منها لاهل العقول الاول ما يمكن التوصل بصح النظر فيه وفي احواله
 المطلوب خبري والثاني ما يمكن التوصل بصح النظر فيه وفي احواله الى العلم بطلب جزر والثالث
 ما يمكن التوصل بصح النظر فيه وفي احواله المطلوب خبري فالاولان تحقيقان والاخير ان مشهور
 قد قسم كما ينبغي عنده اي كما ينبغي لفظا عنده عن دخول الرتبة ووجه الانباء ان توجيه الضمير
 وتذكيره يقتضي وحدة المراجع اعني لا قول والظانها ههنا باعتبار ما اعتبار دخول الرتبة وان اشتر
 ان يكون باعتبار مجرد ذكرها لا قول بناء على بسفاد من تقريره بطلان الدلالة في رسالته
 لاشياء الواجب ولهذا الاحتمال قال يبنى ووزيد كل اشارته اليه في الحاشية ههنا في كتابين
 كلي لانه دخول الرتبة في احدها وعدم دخولها في الآخر لا يصدق كل منهما على شيء ما يصدق
 عليه الآخر لا يقال العقول يصدق على بعض افراد التحقيق من العقول مشهور على المقدمات المترتبة
 لا يقال المقدمات المترتبة التي من افراد التحقيق جزء الدليل العقولي لدخول الرتبة فيه وانما
 الكل لا يصدق على مجرد قوله فقابلها وبالصواب اي قابل الاصولي بالخصوص فاعبره ما
 بالعموم لان المقابله خاص كونه شاملا بالضرورة ولو اكتفى بهذا القدر لا فادام المطلب لكنه اوضح
 بقوله والعين بالعين اي قابل العقول بالعموم فاعبره بالخصوص لان المقابل العام يكون
 بالضرورة قوله مقيد بالاطرافين جمهور المحققين في احوال الطرفين على اليقين واليقين فانها
 طرفا عين العقول او طرفا لفظ المطلق او طرفا في الجبر واما البرهان المطلق فيكون المعنى

الاستدلال

من الحكمة قوله ان الدليل الصحيح على الاضافة على اضافة الصفة الى موضوعه لا يخرج اولا الدليل
لان ما يتوقف عليه صحة الدليل انما هو شرط الاضافة وليس شرطه ان يكون شرط الاضافة
نفس الدليل لانه غير اخر في الجنس كما مر والاخراج بعد الاضافة او شرطه ان يتبع
الحكمة لكنه بمعنى ان ما قبله فقط اثره ووضوح ما بعده اثره ان تعريف آخر للمقدمة اذ هو
على معنيين ما جعلت جزاء قياس ما هو اعلم منه ومن الشرط ان يتبعه قوله انما يتلقى بقوله
شرطه كما يدل قوله لان بنا والتعريف الصدق على الشرط الذي لا يتوقف عليه فلا يتوجه
عليه ان تخصيصه الذي بالوجود على ان جري لغير مستقيم لان المعبر عنه هو الوجود ان معناه انما
معناه الدليل الذي لا يفي الشرط الذي ثم المراد بالوجود الذي جري هننا هو الوجود المنفصل لا الوجود
المطروح للبحر وهو ثمرة واطراف الخارج على نفس الامر كبري في كلام القوم فلا بد عليه
ان الوجود الذي جري مستند في التوقف عليه هننا كما يجب السمع وكلمة الكبرى وغيره من شرط
الدليل لانها امور معقولة لا تنصف بالوجود فانها وان كانت غير منصفة بالوجود الذي جري لا تنصف
منصفة بالاعم ولعل التبرارة الاضافة من الكلام وحكمة ينبغي ان يعلم هذا المقام **قوله**
ان يتوقف وجوده على ان يتوقف على الدليل الصحيح على الدليل حتى يرد ان الوجود الذي جري مستند في
امور هننا وهو صحة الدليل لا اخراج الدليل الى لبيته او اجزا بغيره عن مبتدا
. والثاني مستلزما لانه ان التبرارة في لبيته او اجزا مستلزما للدليل مدلوله فانما يستلزم
وان كان وجوده بعد وجود الدليل الصحيح في نفس الامر لكن لتسري ان الدليل صحيح لا يمكن ان يتوقف
استلزامه على ان الوجود مستلزم في تعريفه من غير ان يكون من مقدمه فلا تغفل
لان بنا والتعريف الصدق على الشرط الذي فقط لان البناء ومن توقف الدليل الصحيح على الشرط
على اجزا فانه من حيث هو غير متوقف بل هو ان يخص به عدم حصوله فيكون
بوجوده فيكون عليه التوقف بمعنى ان عدم حصوله لا يمنع من توقفه فيلزم ان لا يتوقف
على اجزا فانه من حيث هو غير متوقف بل هو ان يخص به عدم حصوله فيكون
الاول

الاول ان قوله لان اه تعبر لا اخرج الاستلزام والاجزاء كحكمها لا لا ولا رفعها قبل الثاني
ان التعبر لا ولا اخرج الاجزاء الا بشرط بناء على ان بنا والتعريف الصدق على الاجزاء الدليل كقول
وقد يقال ان بناء من اضافة الصفة على الشرط لم يترك الصحة او وقعت صفة صريحا
لبناء الصدق على الاجزاء فليكن **قوله** طلب الدليل على المقدمة عدل عن اضافة المقدمة الى الدليل
لاضحية للتأويل ثم ان الدليلين الذي كانت المقدمة حرومه والذي يطلب على تلك المقدمة فيرو
على سؤال الدور ويحتاج اما هو صلافة للامور المستند ومنه ولا بد يحتاج الى خبر من مقدمه عن
الدليل المعبر في مفهومها ثم ان تعبيره بغيره بالمعينة متى علم ما هو المشهور من تعبيره بها كما ان
في الحقيقة حيث قلنا وانما ينبغي على تعبيره بالمعينة وبما لا يتغيرها بانما انما الى ان المطالبة
على غير المعينة ليست من الوظائف لانه لا يتخلو ما ان يكون المقدمة معينة عندك مع كنه لا بعينها
او غير معينة فان كان الاول فربما يخرج عن قانون المناظرة اذ هو ليس لافها الصواب بل لا نقاد
المعقولة فكيف ما لا يطابق وان كان الثاني فهو لا يتخلو ما ان يكون اس ان عالما بف الدليل
ولا يعلم ان ذلك الف في مقدمة من مقدمته او متروك في صحة فروع الاول لا تكون وظيفة
مطالبة مقدمة غير معينة بل نقض الدليل الف والمعلوم عنده وعلى الثاني منع الدليل عنده من
يجوز ان يتوقف على المقدمة اقوال وانما ان المطالبة على الغير معينة عندك ان عالما
او متروك في الصحة جازية فانما نفعه لا مانع على اعتبارها في قانون المناظرة واما قوله فلا
الاول لا تكون وظيفة الاخره لم لا يجوز ان يطالبه باختلاف ما له من كمال الف واختار
الاسلم كما جاز ذلك في المقدمة المعينة وكذا قوله على الثاني منع الدليل اخره لم لا يجوز منع
مقدمة غير معينة بل نقول لا مانع للمطالبة على المعينة عنده ايضا فوجوز عدم تعينه لا سيما
لا لا نقاد المذكور وذلك لاننا في كون الوضو اقلها الصواب **قوله** بالنسبة الى التقيض
الى التقيض المقدمة الممنوعة يعني ان النسبة المعبرة هننا انما هي بين السند وبين تقيضه
المقدمة الممنوعة وهذا المشهور واما في غير المشهور فربما بين السند وبين خلف المقدمة



المنع الذي هو المنع عليه النسبة المساوية للثبات كالاختصاص الى البيان وعدم الوضع والاختصاص
 مطلقا كالنزد والاعم مطلقا كعدم اليقوت بالبرهان **قوله** والاعم من وجه كعدم الجرم بالكلية
قوله اه كذا اه اعلم ان المسألة بين الشيئين الثابت بواسطة صدق القضيتين المتكافئتين
 المتكافئتين والاعم مطلقا بواسطة صدق موجبة كلية من طرف وسالبة جزئية من طرف آخر و
 الاعمية من وجه الى بواسطة الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية ثم اذا كانت النسبة بحسب
 التحقق تكون تلك النقصان شرطيات واذا كانت بحسب المحل كانت محليات **قوله** اي كذا تحقق
 نقول بآيات وقوله او كذا اه للعموم المطلق وقوله او قد يكون للعموم من وجه **قوله** وبالعكس
 انه وهما اما العكس اللغوي وهو قلب المعنى ان كذا تحقق فذلك تحقق هذا فليكن العكس المنطوق
 او الموجبة الكلية تنكس كلية باعتبار حصول المادة وهي مادة المسألة على ما في السيرة
 في حاشية المصنف فليفرم واما عكس النقيض الذي هو ينوب لكل من الطرفين بنقيض الآخر فلا يجوز
 ان يؤخذ ههنا الجواب في العموم والخصوص المطلق كيقول كذا تحقق ان شئ تحقق
 حيوانية وكذا لم يتحقق حيوانية لم يتحقق ان شئ **قوله** وليس بالعكس المردود ههنا هو
 معنى اللغوي اي كذا تحقق فذلك تحقق هذا ولا يجوز ان يؤخذ بالمستوى او الموجبة لاسل
 تنكس كلية والجزئية لاسلب عن الاعم ولا بعكس النقيض او لا يجوز سلبه ايضا فافهم
قوله كذوية الاربعية كذا في المثل الاربعية زوج لانها منقسم بمن وبين وكل من
 منقسم بمن وبين زوج فيقول المخصص انهم انما منقسم بمن وبين كيف انما فرد
 فردية الاربعية سند ما ولنقيض المقدمة المم وهو كونها غير منقسمة بمن وبين
 كذا في ثبوت الشئ صورة تلكه هذا الشئ لا حيوان وكل حيوان حي وبقول المخصص
 لاسلم ان هذا الشئ لا حيوان لم لا يجوز ان يكون انما فاسند اخص من النقيض وهو
 حيوانية الشئ **قوله** كحيوانية اه تصويره هذا لا مطلق لانه لا انسان وكل انسان لا مطلق
 فيقول ان لاسلم ان لا انسان لم لا يجوز ان يكون حيوانا **قوله** كحيوانية منع ان شئ كذا

اذا قال المعلق هذا مطلق لانه انسان وكل انسان مطلق فيقول المخصص كونه انسانا كونه حيوانا
 فاسند الذي هو الحيوانية اعم من وجه من الانسان شئ الذي هو نقيض المقدمة المم **قوله**
 فابغى المنع بزم المنع عن تعريف السبب شريف والحنف وهو ما يذكر لخطوبة المنع بزم
 المانع وعن تعريف محمد السمرقاني بانه ما يكون المنع مبنيا عليه للظاهر وعليه الاعتراضات الواردة
 عليهم كمن يروى عليه انه يصدق على براهنة فاسد المقدمة المم وعلى براهنة نقيضها وان لم يذكر مع
 المنع والظاهر كلامهم انه يلزم ذكر السند عقيب المنع اللهم انما ان بقاء كلمة عبارة عن اللفظ او
 التزم ذلك ويمنع لزوم الذكر عقيب المنع واما ما بان من ان ذكره عقيب المنع يفرم من تقويته
 للمنع فلا حاجة من ذكره في التعريف في نظر **قوله** لانها لو كانت مدركة في امره بشئ ما لم تكن
 مدركة لا يصح ابطالها احلا كذا الظاهر ان يصح ابطالها من حيث انما مدعى وان لم يكن مدركة في
 سبيل النقص الاجمالي الشبيه والمعارضة التقديرية كما في المدعى المحض وتبين كونها مدركة من الحكمي
 والحقيقي ليس يحسم اولا فيفيد في النقص الشبيه **قوله** فيصح ابطالها بشئ مدركة في امره
 في المقدمة وهي موجبة بالاتفاق كذا في الكلام من ان لاف لاف من الحصر في قوله واما على نفسه لم
 في لما قضت في راعقها او خذنا لا غير من النقص والمعارضة ولا بدح وقوعه باقيل ان المدعى
 صرف وههنا ليس كذلك اذ الفرق بين الامر بين هذا الحكم كذا في ما لا يخفى ولكن وقوعه بان الكلام هذا
 هناك مبنى على مذهب قوي وهو ان المعارضة ابطال الدليل لا المدعى كذا في رابعه في الحاشية
 وههنا كذا مذهب آخر وهو ان ابطال المدعى مطلقا متعلق بكل واحد من المنع والابطال
 اي سواء كان المنع مجررا او مع السند وسواء كان الابطال لاثبات هذا او مع والى ههنا
 اعلم من الدليل والتبني ولا منافات بين نظرية المقدمة وبطلانها **قوله**
 باعتبار الفرقان باعتبار ركن الفاعل نفسه عن الابطال فيبقى المنع كذا في رابعه وهو موجب ويحتمل
 ان يكون المنع باعتبار ركنه الفاعل من الناصية بسبب اثبات المقدمة المم المفوض به
 الغصب في يتبدل الغصب بالمعارضة على المقدمة وهي مسبوقة **قوله** وفي تأمل فتأمل

والخدي في ثم ان في هذا المقام الكفا بالكثر الشرح والافحور اثبات الدليل ايضا مع الجمع الخفي
الموجود على نفس الدليل على راي وكذا المنع المجاز العقلي والخدي باعتبار الارجاع الى الدليل اما الى
الحقيقة فظاهر وكذا في العقلي والخدي على من اشترط تعيين المقدمة فيها كما في معنى الشرح واما
من لم يشترط ذلك فبان بغير دليل على كل من مقدمته او على مقدمته معينة فان كان لا ينافي فقد تم
المرام واما في غير دليل آخر وطحا الزيادة المقدمات على قباس ما مر وكذا الكلام في قول او يجرها
ثم ان لم يغل او بالبيته كبره هو اما لا كفا بالاحصاء والكثر او كفا بالدليل اعلم من تنبيه
تغلبا او تسامحا **قوله** اذا استلزام في المقدمة الشرطية فيه ان تحرير المدعى لا يجوز نفعه بل يجب تحرير
المقدمة بعضها او كلها اذا قال الحكمي العالم قديم لانه لو لم يكن قديما لما استدل بالقديم فقال الحكمي
الملازمه فانما تبارها لا يكون الا بتحرير المقدمة بان يقول المراءوا بالكثر وهو كذا بطريق الايجاف لعل
قوله تدبر في كشيته ههنا اشارة الى هذا ويمكن ان يكون المدعى جريا لا كفا فليعلم **قوله** وتغييرها
يقال ان مستلزم لتغير المدعى من الينع الاثبات فيه للمقدمة المنوعة وتغييرها يكون في تغيير الدليل
للملازمه بينها **قوله** ويؤيده التغيير في تغيير السلوب كما نقل عنه او كذا التغيير في الاثبات
في صورة التغيير والعطف على الميث به بسند **قوله** وعدم الاثبات اي عدم اثبات اليركا
نقل وعدم الاثبات في صورة التغيير للمقدمة المنوعة اذ البحث فيه فلا يرد ما قبل ان فيها اثبات اصل
المدعى فلا يلحق التغيير **قوله** او بابطال السند الباطل بطلان المدعى من الحكم بطلان مطلقا
والدليل على بطلان فان اريد به ههنا معنى الاول فبمع الحكم بطلان السند لا دليل وهو غير موجود
اذ كان بطلان وان اريد به في الثاني فربما لا يشمل على ما يطرأ بالبيته اللهم الا ان يعبر عنه في
المعطوف في المعنى الثاني او يتم الدليل من البيته فتأمل ثم اعلم ان ابطال السند ليس برضي الله
الا ان يعبر عنه في المعطوف في المعنى الثاني او يتم الدليل من البيته تكرار ولا منافاة ولا نقض
في التوفيق المذكور في ذلك وان يتكافؤ ويتم الدليل في التوفيق والسند كذا في
مناسب لمقام التعريف فتأمل **قوله** والانتقال من تعليل الآخر عطف على الاثبات لا

والتعريف في المقام الثاني
والا في المقام الثاني

لا على الميث به لما مر وهذا الانتقال موجه عند البعض مطلقا سواء انجز عن اثبات المقدمة
الم او لا وعند بعض لا يجوز عند البعض وعند بعض اقر ليس بموجه مطلقا وخصنا تفصيلا في
حاشيتنا على الرسالة الطائفة في الاواب ثم ان هذا الانتقال ليس مختص بالمنع الثاني بل يجري في
الاو ايضا وكذا تغيير المقدمة بغير ههنا ايضا في التخصيص الموضوعين ليس على ما ينبغي والرد بتقار
ههنا تغيير الدليل مطلقا وقد يقال يفرق بينه وبين التغيير بان ان كاشا يفتن الدليل الثاني من جهة
الاطول او الجراكر لانه لما يتغير الدليل او لا يكون من قبيل التغيير والافق قبيل الانتقال
فلم الى بحث آخر الظاهر عبارة المحققين ان هذا الانتقال انما هو تغيير المدعى كما لا يخفى وقد حمل
فيما سبق على التغيير وههنا عدة من الوظائف في الموضوعين **قوله** لوض من الاغراض
اي مقارنا لاظهار الصواب حيث لا يخفى عن اعتدائه المناظر في مثل ان يكون عرض لعل الف
النازع الى البحث كشيته عليه اعتدائه الى البحث صعب له توجيه حسن بقصد تقريره على
النازع معتقده عنه كذا وكذا **قوله** كما دخل في السند وهو بحث آخر بالنظر الى المقصود والمحل والنازع
او قصدها حفظ المدعى وهدمه ولا دخل لهذا في الموضوع **قوله** مخصوص بالاثبات اي بالكنع مع
السند الغير اس ويقتوى المنع قطعا فلا يتصور فيه هذا الاصل وقد يقال يجوز ان يكون السند
بزعم المدعى واعلم انهم لعل في السند وي ايضا لعل وجه التوفيق هو هذا القول الظاهر في
السند وكذا العموم والخصوص ههنا انما تعتبر بالنسبة الى زعم لعل لا بزعم المدعى ولا به بالنظر الى
والا فلا يتأتى منه الا بطلان والآخر فليتامل **قوله** وكذا دخل في حدوده غير مستقيم اي البطلان
في حدوده لانه ما معنى له سوى هذا كما لا يخفى الا ان كونه اطلعا على الاطلاق من قبيل الانتقال الى البحث
آخر محل تأمل وانما يكون من اذ كان المدخل غير اس وي واذا كان ما وبما فهو مثبت للمقدمة
الم كما سبق فلا يكون باثبات آخر اللهم الا ان يقال انه او ان لم يكن من حيث انه مثبت لم بحث
آخر الا انه من حيث انه ابطال السند بحث آخر والمعتبر ههنا هو الحاشية الثانية وفيما سبق هو
الاولى **قوله** وكذا دخل فيما يذكر لتوضيح السند ان يعود صلاحه للتوضيح او بانه في حدوده

الاخص غير مفيد شي هو على ما نقل عنه ان ذلك لا يبطال التاثير المعلن اذا كان
 السند اعم مطلقا من بعض المقدمة اعم ومن غيرهما معا واما اذا كان اعم مطلقا من بعض
 المم واعم من وجه من وجهها كجوابية الشيء الواقع سند المنع الاتينية فلا يضر اشهر ولا يخفى
 عليك ان ابطال هذا السند انما لا يضر اذا لم يكن وليد ما وبالا بطلان الاخص الذي هو المقصود
 والوجه واما اذا كان ما وباله فيض ارضا على قياس ما سبق منه فاطلاق عدم الاضرار
 محال نظر نعم في تحقق هذا الدليل ينظر من قبل القول في ثبوت رتبة الاضرار وهو ان
 ان السند الاخص من التقيض يجوز ان يكون ما وبالحقا والمم واعم مطلقا منه بناء على ان يكون
 بين التقيض الخفاء عموما وخصوصا من وجه فاذن ابطاله يفيد للعقل اذ يدور على ثبوت مقدمة المم
 فتقوم لا يجوز ابطال السند الاخص لانه غير مفيد على اطلاقه ليس على ما ينبغي تأمل ويجعل ان يكون
 اشهر لا دليل اخر لعدم كون ابطال اعم مطلقا موجبا وهو انه غير ممكن لاستدراكه ارتفاع العوض
 التقيضين وفي هذا الدليل ان الشيء في كل من قد خرج الى ما ورد في نفسه ونقصا في نفسه
 المناظرين **قوله** متعلق بكل واحد واحد اعم بان تعلقه بالضاف اعني المنع كما اشار اليه في حاشية صو
 فتجوز بين الاور حكمه اسواء كان مجردا او مع السند الك وراوية الغير الك وراوية الثاني هكذا
 كما عرفت او مجازا لغويا او حيزيا او عقليا لكن الاور اظهر والثاني اقل ولعل هذا مبني
 على حمل دليل في تناقض من نوع الشبهة على وجه متقاربين في تعريف التعريف او على وجه متقاربين
 في بعض غرض التعريف واما لم يستلزم في المنع الحقيقة والجواز في العقل فيجب الجواز
 اللغو كسب في فلا بد وما قبله ان يكون هذا المنع حقيقيا او المنع الحقيقي لا يتعلق بالسند
 وتاثيره تعلقه بالضاف اليه فان يقال اسواء كان السند ما وبالا وغيره **قوله** فلا يسمع في
 ان ثبوت الحقيقة قد يقال ان يثبت ان يكون مع سند كس ووجه ما سمعنا في اقامه العقل في ابطال
 على مقدمة المم لان السند كس ووجه ما سمعنا في اقامه العقل في ابطال
 حيث ان معارضه لنا فهاك اننا بطل السند كس ووجه ما سمعنا في اقامه العقل في ابطال

وليل

وليل دال على ثبوت الحقيقة المم لان حيث انه سند وفي نظر لان السند كس ووجه ما سمعنا في اقامه العقل في ابطال
 السند كس حيث هو مقتضى المنع واما كونه ما وباله او معارضه ليل كس في العقل فاهم ويزيد على
 ما عتبه فاعتبار العقل اياه لقولنا ان تحت الا اذا تمت الحاجة اليه ولا شك ان في ابطال
 السند كس ورايات المقدمة المم يحتاج الى اعتبار ذلك ليحقق اثباته الذي يجب على العقل في
 اذ انما العقل دليل على المقدمة المم فانه لا حاجة له حيث ان الاعتبار يكون السند معارضه ليل
 بل هو من فصول الكلام انهم ورواياته يجوز ان يعتبر كون ذلك معارضه ليل ولا يمنع ليقطع
 الاشكال بالكلية من اوال الامر ولم يبق لسائل محال ان يعتبر تلك الحقيقة ويجعل السند كس ووجه ما سمعنا في اقامه العقل في ابطال
 لذلك الدليل وانت خبير بان هذا الكلام مفيد في المقام فلا بد عليه ما اوردوه بعض الاعمال
 من انه حال عن التحصيل فاش عن عدم فهم المرام **قوله** اي ما هو في صورة النوع واما في
 الحقيقة فانك المأخوذة ابطال للسند والتفسير في ذاتها او في وصفها فهي اما اثبات المقدمة
 المم وانتقال الى بحث آخر الا انها اثبت في صورة النوع كما اشار اليه بقوله فالصورة بالصورة
 فلا بد وما يقال انه لا فائدة في منعه للعقل وان في صورة الدليل لا يلزم منه اثبات المم نعم
 بعينه هذا المنع اذا اعتبر سائل فعارضه سند كس ووجه ما سمعنا في اقامه العقل في ابطال
 او التحريم لكنه هذا التفسير لا فرق بين كون السند في صورة الدليل وبين عدمه وانه لا وجه
 لتقويم السند من اعم لعدم تعارضه الا ان يقال ان التعميم بالنظر الواقع **قوله** واما مع المنع او
 الظاهر انه غير معقول لان المطالبة على المطالبة ولا منع له احصا الا ان يقال ان المرام بالمنع الثاني
 عرنا هو ورود المنع فتصويره لالم ورود منك هذا علينا فليتأمل **قوله** بلا شبهة ان اثبات
 الحقيقة المم قد يقال بغيره من ان ابطال المنع بعد اثبات المقدمة وابطال السند مسبوغ وليس
 كذلك بان ما يوجد بعد اذ قد لا يطلعه نعم يمكن تعميم ابطال المنع ورفع بقرينة المقابلة فلا
 ابا وج اقوال القربة السكون عنه او مسواة للمنطوق ظاهرة ههنا فلا مفهوم عن ان العار
 قد جرت كجواز ابطال المنع بلا شبهة بالاثبات ولا تفرق بين ابطال فيكون هذا الوصف مما ينبغي

الغلط بخلاف سائر الانواع وقد يقال لا سلم ان سائر الانواع لا يبرر وعلى تلك
المقدمة يبرر وعليه ايضا انه لا يتبين من الغلط اقول يمكن ان يوجب بان المراد
جواب الورود على تلك المقدمة في الحد وهو سائر الانواع **ف** ونقبضه او نقبض
الدليل فغيره **قوله** وابطال فيه انه يتوقف النقض الذي يكون بحكمه والدليل فتأمل
قوله اي الحكم بطلان الدليل انما فسر به لا بانها هو المصحح فيما بينهم من انه اقامة الدليل على
البطلان لانه لو فسر بالاختصاص لكانت النظرية كما قيل بل لانه لا اقامة دليل في النقض ولو علم الدليل
من الشاهد واخذ الابطال منها لكان المعنى كقولنا في الخلف او باستلزامه **قوله** راجع
في الخلف اي بخلاف الحكم المسمى عن الدليل الذي عيب في القاعدة العقلية بغيره **قوله** او ما
باستلزامه وانما لم يرفع نقابا **قوله** الى اقامة النظر فامرنا فافراوه اما باعتبار رجوع الى احراز
الشاهد الدليل عليه لفظا شاذة ولا يجوز التناول باعتبار كل واحد لا يخفى على اهل الزدق
والسوق **قوله** والتقابل جوبسوا تقديره ان الخلف خاص ومخصوص فلا يحسن التقابل
باستلزام خصوص الف **قوله** بالاورد متعلق بقوله خاص وقوله فيه بقوله باعتبار الضمير يرجع
الى ماورد وما حكم خاص على ما استلزمه في النتيجة ما سبق في بيان الوظائف الموجبة من
طرف العلم من تعلق المنهين بالضرر وهو الكبرس وجوب تسليم المقدمة الاولى عند
منع الثانية والى اصله وان لم يكن بين الخلف والاستلزام المذكور حسن تقابل في نفسه
لان اولها مفاد لا يمكن بيان حكمه في من بالان واما سبب سبب في بقولنا في الاورد متعلق به
فانهم وما تفعل **قوله** لا متعلق اما بتصويره هو الظاهر الاحتمال والموافق لبيان
في معارضة فوجبه ان استقصير في التصوير انما يكون بضم الم في الجواب وما ذكره هنا
خارجه واما بالنقض كونه خلاف الظاهر **قوله** في عدمه كونه من التوضيحات
بالاجابة او بالاجابة او بالاجابة **قوله** او في الحكم عليه لو فارق اس الالة كونه
غاية ووجه في ما القياس **قوله** او في الجواب المتكرر لكان الاولى للفظ الظاهرة

متعلق

متعلق بكل واحد من الموضوعات والمحجوز المحكوم عليه **قوله** وذلك في القياس لا في ان
الحكي اعلم ان القياس اما اقتزائي وهو الذي لا يمكن عين النتيجة او نقبضها مذكور فيه واما
استثنائي وهو الذي يكون بشئ من مذكور فيه والاول اما محلي وهو الذي يكون بشئ محلي او
شروطي وهو الذي يكون بشئ شرطية هذا اما من ان النقض في القياس لا في ان المحلي فبان بقول
المعلق العالم قديم لانه مسند الى القديم وكل ما هو كذلك فهو قديم فينقض **قوله** وبقول هذا
الدليل بعينه جاز في الحوادث اليومية بان يقارن بها مسند الى القديم وكل ما هو كذلك فهو قديم مع
تخلف الحكم عن فافتاوت جوهري بين الدليلين ليس في موضوع فانه في الاورد العالم
وفي الثاني الحوادث اليومية **قوله** وذلك في القياس شرطية مثل ان بقول المعلق كل كذا العالم
مسند الى الواجب كذا مسند الى القديم وكلما كان مسند الى الواجب كانت سنة الى القديم او
فلم يتفاوت الدليلان الا في الحكم عليه للفظ فانه في الاورد العالم وفي الثاني الحوادث اليومية
قوله او في الجواب المتكرر قبل المراد به هو القوة الاستثنائية مع الثاني ويقال هذه المقدمة الاستثنائية
فقط ثم انه قد يقال فيه خطأ فاحش لانه قد يكون الفتاوت في غير المتكرر كما اذا كانا المقدمة في الثاني
مشتركين في الموضوع اقول او تالبا او مقدمة استثنائية فينبغي الخطأ **قوله** بعينه نقبا او
قد يقال الصحيح ان يقار بعينه او نقبا او اثباتا حتى يكون قوله بعينه ناظرا الى ما يستثنى فيه عين
المقدم وقوله او نقبا او اثباتا اما يستثنى نقبضا الثاني ويقال ان قوله نقبا او اثباتا تعليم للعين
اي عين المتكرر من جهة الشيء بالنظر الاستثناء فينقض او من جهة الاثبات بالنظر الاستثناء
العين وقد يقال لا يتصور التكرير في استثناء النقض اصله كما لا يخفى الا ان يرد بالعينية بعينه
ما ذكره مع قطع النظر عن الصورة لكنه بعيد جدا ويحتمل ان يكون قوله نقبا او اثباتا تعليم لبقوله
بعينه على ان يكون الينا مقصودا على ما يستثنى فيه العين فتأمل **قوله** وذلك في القياس
الاستثنائي كان بقول المعلق ان كان العالم مسند الى القديم كان قد بان كونه مسند به فينقض
المتكرر ان الحوادث لكانت سنة مسته اليه كانت قديمة لكنها مسند اليه بقول المعلق

لو لم يكن العلم قديما لكان مستندا اليه لكنه مستند اليه فينتقض بان لو لم يكن الجواب قد بينه
 كانت مستند اليه لكنها مستند اليه فلهذا ان مثالان لا يتكررن في الجواب بعينه اثباتا واما مثال التكرار
 بعينه نفيا فكما يقال للشخص الذي يافى في امواله ان كان ظاهرا في ظالم او لو لم يكن ظاهرا لاجتناب عن
 اخذ امواله الناس لكنه لم يجنب فينتقض بعالم الصدقة ظاهرا لاجتناب عن اخذ اموال الناس
 لكنه لم يجنب فانهم قد قالوا بعض الافاضل انما استند اليه بشدة اليه في كناية ههنا حيث
 قال كثر فيه شيء لا يجوز على ذوي الفضائل شتره لعن ذلك الشيء انما يحتاج الى صرف العينة في
 قول ان نقول هذا الدليل جار بعينه في تلك المادة عن ظاهره ان كان الدليل ما خذوا على اصطلاح
 المنطقيين واما اذا اخذ على ما هو المشهور عند المنطقيين فلا حاجة الى ذلك كما لا يخفى
 ففي الاول معنى متعلقان الاول ان يقول فيخ الاول منع الصفو كمالا يخفى اللهم الا ان يقال انه
 قصد التفصيل فقال ما قال فاضل **قوله** بل اعين مرتبط بقوله في المنطقيين يعني ان الضمير ارجع الى
 المتعبرين عن العينية فانها لو عينا ان قولنا فاضل متعلق باحد من الاخرين بالآخر كذا في
 سقط ما بين ان يبين احد المتعبرين بقوله بل اعين سره لانه يقتضيه جواز المنع الاول المتقدمة
 الثانية ايضا وكذلك جواز متعلق المنع الثاني بالمتقدمة الاولى ايضا وهو خلاف ما تقرر بينهم
 وكذا سقط ما قد يقال ان لا حاجة اليه في المتبادر من احدها عدم فانه مبني على كبره على ارتباط
 قوله بل اعين بقوله فاضل **قوله** لكن على تقديره متعلق بقوله ولا خيرا لاخرى الى يجوز منع المتقدمة
 الثانية لكن على تقديره على تقدير تسليم الاولى وقوله ان اراد منع كبره في محل هذه المقصود و
 منع المنع الاول منع تسليم الاولى عند اذنه كبره وانما الواجب تسليمها ان اراد منع **المتقدمة**
 الثانية فبينه الاول اوجده في التوجيه لاراد معنوه بان من الاول اوله الثانية فافهم
 وان في قوله لا يرد منع كبره فلا يشترط تسليم الاولى فيه لا يجب تسليمها اراد منه الثانية
 فافهم في قوله لا يرد منع كبره فلا يشترط تسليم الاولى فيه لا يجب تسليمها اراد منه الثانية
 والاولى من دون ذلك ومن لم يرد منع كبره فلا يشترط تسليم الاولى فيه لا يجب تسليمها اراد منه الثانية

المراد من قوله في المنطقيين
 قوله متعلقان
 بقوله متعبرين
 مستخرج

في قوله من عدم تسليم
 في قوله من عدم تسليم
 في قوله من عدم تسليم

لانح يكون الدليل خاصا وادعى عاما والاختصاص لا يستلزم الاشم وفيه ان البحث انما هو في
 منع تخلف الحكم مدعى الدليل في تلك الدوة وهو لا يقتضي كنه تلك المادة من مدعى الدليل كمالا يخفى
 فلا يلزم كون الدليل خاصا وادعى عاما مثلاً اذا قال المعلق هذا حار لانه ناري وكل من اراد رقيقه ففصل
 الشئ فليس ان ادعى جار فيها متخلف عنها حكم مدعاه فينبغي للعقل منع كنه فينتقض بان يقول
 لان ان هذا الدليل جار فيها ومع هذا لا نسلم ان حكم مدعاه متخلف عنها ولا يلزم منه كون حار
 مدعى الدليل الذي اتهم به عام بان خاتمة غايته ان حكم عدم ولائها ورفه وبه يظهر ان ما يقال
 ان منع الجريان يستلزم الاعتراف بالتخلف بلا تسليم الجريان يكون قائما بوجوده والمعلوم به واما الامام
 وايضا منع التخلف بلا تسليم الجريان يستلزم القول بان هذا من مدعى دليله لكنه لا يجري فيه وما
 هذه الاعتراف بغيره او وكذا ما قال بعض الافاضل من انه باير الدليل الاول كانه قال ان هذه الدوة
 ليست من مدعى الدليل الذي ذكره بمراد المنع الثاني من غير تسليم كانه قال ان الاول لا يلزم اجتماعه
 التقيضين وهو عين الفاء انتهى في الجوز ان يكون المدلول اعم كانه **قوله** واما منع كبره جواب
 سؤال كانه لم يذكر المعنى كبره مع انه من الوظائف فاجاب بما صدر من المصنف من الحكم على ما هو
 الراجح عنده **قوله** فهو غير جدير به اهتد وظهوره اذ ان الدليل بعد الجريان والتخلف مما لا يخفى
 وانما قاله غير جدير ولم يقل غير صحيح اذ يصح منع البديهي لبعض من الافاضل كما مضى ان كنهه لا يلقى
 بحال المناظر من حيث انه مناط لان عرضه اظهار الصواب وان جوده وان جوده ان
 يقال المراد بالتجوز على وجه الجوده **قوله** فلهذا لعل وجهه انما لا انه غير جدير مطلقا وان يكون كذلك
 اذا كان بلا كنه واما ان كان مع كنه فهو جدير او مع البديهي مع كنه جدير **قوله** على معان على
 معان مبني على الحكاية فلا يرد عليه الشكاية **قوله** قد حررنا في تصوير المتعبرين **قوله** كيف
 تجوز الجوز في غير الدليل والمدعى والى دة حررنا في تصوير كنه الاول والاخران في المنع ان في المنع
 فلهذا لعل اشارة الى ان هذه التغيرات الثلاثة فيما سبق حررت على ان تكون كنه
 وههنا يلزم ان يحرر على ان يكون وظائف مستقلة خافق **قوله** لكن الاخرى يعني ان هذه

لان منع جوده يستلزم الاعتراف
 بالتخلف الجواز
 لان منع جوده يستلزم الاعتراف
 بالتخلف الجواز
 لان منع جوده يستلزم الاعتراف
 بالتخلف الجواز



الخيارات يجوز ان يجعل سدا كما يجوز ان يجعل وظائفا مستقلة كما هي هنا لكن الحسن
 ان يجعل سدا بغير وجوب الاحسية ما اشار اليه في الكيفية فلهذا حيث قال وجوبه اذا جاز
 جعلت اس بغير لا يتعلق بالبيع وان جعلت وظائفا مستقلة كانت استلزاما في الاستعمال
 بعضا فاما فعل فيتعلق بالبيع فتدبر **قوله** الاول بالاول المراد بالاول الاول وهو قوله
 الحبر وبالاول الثاني هو البيع المتعلق بالمقدمة الاولى **قوله** والثاني بالثاني المراد بالثاني هو
 الاول ما يظن بغير الاول كما في كونه اشارة اليه في الكيفية حيث قال المراد من الثاني الثاني هو
 من الاول انتهى وهذا الحقيقة اثنان تحريمي وكثير فائدة وقد يقال المراد هو الثاني من
 الثلاثة وهو تحريم المهرعي واما الثالث فلم يتوض به بناء على انه يجري في كلام المتعدين واما المراد
 فهو الثاني من الثلاثة وهو تحريم المهرعي واما الثالث فلم يتوض به بناء على انه يجري في كلام المتعدين بالثاني الثاني فهو
 البيع الثاني المتعلق بالمقدمة الثانية **قوله** اي ابطال الدليل الاول ان يقول نقض الدليل بغيره
 تزعم قوله ففیه تغليب **قوله** من التلخيص والاستلزام الظاهر ان المراد بالظن ان الاستلزام ما
 هو اساسا على ما يقتضيه السوق كما لا يخفى على اهل الزوق وما قاله بعض الافاضل من انه ذكره
 وحسنه لا شك لان ابطال باجدها في مختص الدليل المستنبط من التلخيص فليس بشيء
 او عدم الاختصاص يستفاد من قوله الثاني والثاني كما لا شك في استفادته عدم اختصاص
 سائر الوظائف وكذا ما قيل ان كان النقص الوارد على قياس التلخيص هو الابطال بالتلخيص
 الاستلزام بمعرفة في التفسير لا يصح ذلك ان يكون وجبا مجمعا **قوله** المذكورين اي في تعريف
 التلخيص باجدها متعلق بالابطال والغير للتلخيص والاستلزام وفيه استخدام
 في تعلق النقص بالنقص فمما قبله الكلام ان النقص بالتلخيص سواء تعلق بالدليل المستنبط
 من التلخيص والاستلزام مصادوم للبرهان لان الاستلزام يقتضي الدليل على ما هو الذي هو
 بطلان الدليل بان لا يرد عليه واما ما استلزام الفساد سواء كان متعلقا
 بالدليل المستنبط من التلخيص والاستلزام في ذاته او عند الدليلان لكن ان يستلزم فساد

ط
 الخيارات يجوز ان يجعل سدا كما يجوز ان يجعل وظائفا مستقلة كما هي هنا لكن الحسن ان يجعل سدا بغير وجوب الاحسية ما اشار اليه في الكيفية فلهذا حيث قال وجوبه اذا جاز جعلت اس بغير لا يتعلق بالبيع وان جعلت وظائفا مستقلة كانت استلزاما في الاستعمال بعضا فاما فعل فيتعلق بالبيع فتدبر قوله الاول بالاول المراد بالاول الاول وهو قوله الحبر وبالاول الثاني هو البيع المتعلق بالمقدمة الاولى قوله والثاني بالثاني المراد بالثاني هو الاول ما يظن بغير الاول كما في كونه اشارة اليه في الكيفية حيث قال المراد من الثاني الثاني هو من الاول انتهى وهذا الحقيقة اثنان تحريمي وكثير فائدة وقد يقال المراد هو الثاني من الثلاثة وهو تحريم المهرعي واما الثالث فلم يتوض به بناء على انه يجري في كلام المتعدين واما المراد فهو الثاني من الثلاثة وهو تحريم المهرعي واما الثالث فلم يتوض به بناء على انه يجري في كلام المتعدين بالثاني الثاني فهو البيع الثاني المتعلق بالمقدمة الثانية قوله اي ابطال الدليل الاول ان يقول نقض الدليل بغيره تزعم قوله ففیه تغليب قوله من التلخيص والاستلزام الظاهر ان المراد بالظن ان الاستلزام ما هو اساسا على ما يقتضيه السوق كما لا يخفى على اهل الزوق وما قاله بعض الافاضل من انه ذكره وحسنه لا شك لان ابطال باجدها في مختص الدليل المستنبط من التلخيص فليس بشيء او عدم الاختصاص يستفاد من قوله الثاني والثاني كما لا شك في استفادته عدم اختصاص سائر الوظائف وكذا ما قيل ان كان النقص الوارد على قياس التلخيص هو الابطال بالتلخيص الاستلزام بمعرفة في التفسير لا يصح ذلك ان يكون وجبا مجمعا قوله المذكورين اي في تعريف التلخيص باجدها متعلق بالابطال والغير للتلخيص والاستلزام وفيه استخدام في تعلق النقص بالنقص فمما قبله الكلام ان النقص بالتلخيص سواء تعلق بالدليل المستنبط من التلخيص والاستلزام مصادوم للبرهان لان الاستلزام يقتضي الدليل على ما هو الذي هو بطلان الدليل بان لا يرد عليه واما ما استلزام الفساد سواء كان متعلقا بالدليل المستنبط من التلخيص والاستلزام في ذاته او عند الدليلان لكن ان يستلزم فساد

ط
 الخيارات يجوز ان يجعل سدا كما يجوز ان يجعل وظائفا مستقلة كما هي هنا لكن الحسن ان يجعل سدا بغير وجوب الاحسية ما اشار اليه في الكيفية فلهذا حيث قال وجوبه اذا جاز جعلت اس بغير لا يتعلق بالبيع وان جعلت وظائفا مستقلة كانت استلزاما في الاستعمال بعضا فاما فعل فيتعلق بالبيع فتدبر قوله الاول بالاول المراد بالاول الاول وهو قوله الحبر وبالاول الثاني هو البيع المتعلق بالمقدمة الاولى قوله والثاني بالثاني المراد بالثاني هو الاول ما يظن بغير الاول كما في كونه اشارة اليه في الكيفية حيث قال المراد من الثاني الثاني هو من الاول انتهى وهذا الحقيقة اثنان تحريمي وكثير فائدة وقد يقال المراد هو الثاني من الثلاثة وهو تحريم المهرعي واما الثالث فلم يتوض به بناء على انه يجري في كلام المتعدين واما المراد فهو الثاني من الثلاثة وهو تحريم المهرعي واما الثالث فلم يتوض به بناء على انه يجري في كلام المتعدين بالثاني الثاني فهو البيع الثاني المتعلق بالمقدمة الثانية قوله اي ابطال الدليل الاول ان يقول نقض الدليل بغيره تزعم قوله ففیه تغليب قوله من التلخيص والاستلزام الظاهر ان المراد بالظن ان الاستلزام ما هو اساسا على ما يقتضيه السوق كما لا يخفى على اهل الزوق وما قاله بعض الافاضل من انه ذكره وحسنه لا شك لان ابطال باجدها في مختص الدليل المستنبط من التلخيص فليس بشيء او عدم الاختصاص يستفاد من قوله الثاني والثاني كما لا شك في استفادته عدم اختصاص سائر الوظائف وكذا ما قيل ان كان النقص الوارد على قياس التلخيص هو الابطال بالتلخيص الاستلزام بمعرفة في التفسير لا يصح ذلك ان يكون وجبا مجمعا قوله المذكورين اي في تعريف التلخيص باجدها متعلق بالابطال والغير للتلخيص والاستلزام وفيه استخدام في تعلق النقص بالنقص فمما قبله الكلام ان النقص بالتلخيص سواء تعلق بالدليل المستنبط من التلخيص والاستلزام مصادوم للبرهان لان الاستلزام يقتضي الدليل على ما هو الذي هو بطلان الدليل بان لا يرد عليه واما ما استلزام الفساد سواء كان متعلقا بالدليل المستنبط من التلخيص والاستلزام في ذاته او عند الدليلان لكن ان يستلزم فساد

آخر قوله فتأمل ان رد الاستدلال بينهما وقد يقال يجوز النقص بالتلخيص على الدليل المستنبط من التلخيص عند من يقول تخصص العلم واما عند من يفتي به فلا يجوز اصلا
 ويقال ان هذا التلخيص لا ينقض بدليل التلخيص والابتنم الاعتراف بغيره وليس ايضا
 المتعلقين بمقتضى في ان النعنين المتعلقين بصون قياس الاستلزام وكبر ادبها المتعدين عند
 المتعلقين بمقتضى قياس التلخيص كما لا يخفى **قوله** لصون من التلخيص قياس التلخيص
 اي الاول خيرة اما لاحد فبين اوله والآخر **قوله** ولا خلاف بكونه ان البيع الاخر يتعلق بكونه ان كان
 محال للبيع وهكذا المعنى في سائر نظائره كما لا يخفى فلا يتوجب عليه ما قد يقال ان هذا من اطلاق ليس
 بصحيح او قد يكون الكبري بغيره فلا يتوجب اليها البيع **قوله** مع ان شرطه ان يبيح اي مثله ان تسليم
 الصوري اذا اراد منحه الصوري والكبري ليس امر او اجبا عنها بل امر لائق ووجه البقاء ان ذلك البيع
 من غير تسليم فليس الجدي كما لا يخفى وقد يقال ان هذا لا يشوبه من الكبري من تسليم الصوري
 في وجوب الزيادة في الاول فارجع لافاضل لم يذكره ايم فيما سبق انه عند التحقيق راجع ما ذكره في
 وتحريم المادة بل بالمتعدين المذكورين فتذكر انتهى ولعل وجوب الامر المذكور ان الزيادة في المثال ايضا راجع
 الى المعنيين فليس بينهما فرقا في هذا هو الوجه **قوله** والتلخيص اعتبارا في قد يقال ان شرطه تسليم
 الاول ايضا **قوله** في تعريف الغائب نقر عند ان الاولى في نفي عقد الغائب يظهر وجهه ان
 يشمل البيع والشراء فيعتبر الغيبة بالنسبة الى المبيع والمشتري فيلزم وفيه انه لا مفر لشموله
 البيع والشراء في اعتبار الغيبة بالنسبة اليهم بل يعتبر ذلك عند عدم التمسك ايضا كما لا يخفى
 وقد يقال وجهه ان الحكم الذي على ذلك التعديل في البيع في تلك الحالة واما في العقد فله وجه لا يمكن
 العقد في الراء وهو البيع **قوله** ويحجب عنه اي عن النقص المكسورين بان العلة هو المجموع
 اي فيما كان ذلك في المثال المذكور ولذا قال في الكيفية ههنا وهذا المجموع لا يجري في تلك
 المادة وهو ظن هذا الجواب في الحقيقة من بربان واما اذا لم يكن ذلك كما اذا كان القيد
 المحذوف لفظ المعقود عليه على ما نقل عنه فيما سبق فلا يجب في ذلك بل يجوب آخر فادبر

ط
 فانما يجوز ان يجعل سدا كما يجوز ان يجعل وظائفا مستقلة كما هي هنا لكن الحسن ان يجعل سدا بغير وجوب الاحسية ما اشار اليه في الكيفية فلهذا حيث قال وجوبه اذا جاز جعلت اس بغير لا يتعلق بالبيع وان جعلت وظائفا مستقلة كانت استلزاما في الاستعمال بعضا فاما فعل فيتعلق بالبيع فتدبر قوله الاول بالاول المراد بالاول الاول وهو قوله الحبر وبالاول الثاني هو البيع المتعلق بالمقدمة الاولى قوله والثاني بالثاني المراد بالثاني هو الاول ما يظن بغير الاول كما في كونه اشارة اليه في الكيفية حيث قال المراد من الثاني الثاني هو من الاول انتهى وهذا الحقيقة اثنان تحريمي وكثير فائدة وقد يقال المراد هو الثاني من الثلاثة وهو تحريم المهرعي واما الثالث فلم يتوض به بناء على انه يجري في كلام المتعدين واما المراد فهو الثاني من الثلاثة وهو تحريم المهرعي واما الثالث فلم يتوض به بناء على انه يجري في كلام المتعدين بالثاني الثاني فهو البيع الثاني المتعلق بالمقدمة الثانية قوله اي ابطال الدليل الاول ان يقول نقض الدليل بغيره تزعم قوله ففیه تغليب قوله من التلخيص والاستلزام الظاهر ان المراد بالظن ان الاستلزام ما هو اساسا على ما يقتضيه السوق كما لا يخفى على اهل الزوق وما قاله بعض الافاضل من انه ذكره وحسنه لا شك لان ابطال باجدها في مختص الدليل المستنبط من التلخيص فليس بشيء او عدم الاختصاص يستفاد من قوله الثاني والثاني كما لا شك في استفادته عدم اختصاص سائر الوظائف وكذا ما قيل ان كان النقص الوارد على قياس التلخيص هو الابطال بالتلخيص الاستلزام بمعرفة في التفسير لا يصح ذلك ان يكون وجبا مجمعا قوله المذكورين اي في تعريف التلخيص باجدها متعلق بالابطال والغير للتلخيص والاستلزام وفيه استخدام في تعلق النقص بالنقص فمما قبله الكلام ان النقص بالتلخيص سواء تعلق بالدليل المستنبط من التلخيص والاستلزام مصادوم للبرهان لان الاستلزام يقتضي الدليل على ما هو الذي هو بطلان الدليل بان لا يرد عليه واما ما استلزام الفساد سواء كان متعلقا بالدليل المستنبط من التلخيص والاستلزام في ذاته او عند الدليلان لكن ان يستلزم فساد

التفسير متعلق بالدليل منع ظاهره المتقدمة على سبيل الممانعة كما يتعلق بالدليل بتعلق بالدلول يعني
جائز ان يكون معناه مقابلة الدليل وممانعة وج يكون متعلقا بالدليل جائزا ايضا ان يكون معناه
مقابلة الدعي وممانعة فيكون متعلقا بالدعي وهذا الكلام حق بليق بان يتلوه بالقبول وان ردها
بعض التعقيب بل لا يحصل **قوله** على ما فسر به قيل متعلق بقوله وهي على سبيل الممانعة يعني
ان ضمير راجع الى هذا التعريف وقوله ويجوز ان يكون متعلقا بقوله اي ابطال الدليل المتعلق بمقابلة الدليل
ممانعة او الضمير راجع اليه ويكون اثره في تفسير الحق الشريف في حاشية شرح الشريعة بهذه النسب
بالعام فتأمل **قوله** المتعلق المتعلق بالممانعة بالدليل قد عرفت ممانعة على خلاف ما اقامه هذا الكلام
اعم من النقص وما يستلزم كما لا يخفى منه وما يب ويه لان الدليل الذي لا يماثل من النقص والعدم
النقص **قوله** لان الكلام اه يعني ان مراد المعارض هو كلام المعلن فهدم كلام المعلن وهو مراد
المراد من المعارض من عدم دليل المعلن والاول يستلزم الثاني بخلاف العكس **قوله** والامر بتم عليه
هذا القول المراد من هذا القول ما في سبب قوله فمرى على الاوراه **قوله** زدنا قولنا لان اه اي
زدنا في الشرح بعد قولنا وهو الامم وفق للمي ورتت وبعثون والاشبه للقيام وبعثون الاشبه
للزام قولنا **قوله** في كنهه وقفته واه ان المقابل في اعدا كان ومفعولا لا يعود الى الابطال في
فيلزم ان لا يبين في كنهه في كنهه ههنا يعني يلزم هذا التصور ابطال المعارض في نفسه
ايضا لزوما في وجهه التقدير كفي في العدو لعله لا يخفى قد بر وما قد يقال ان هذا يلزم في
التصوير المذكور في كنهه ايضا لان مدلول الدليل المعلن يقتضي مدلول الدليل المعارض ايضا فيقال
لما بين معارض هذا الدليل في ممانعة من اوله دليل وسر ابطال المعارض في ممانعة بين التصويرين
في لزوم حكمه على سبب ما بين نفسه انتهى فان اللزوم ههنا ليس بظاهر فبينهما فوق
ما وهو ظاهر في اربعة في المفاضل الكنته الصريح ههنا هي ان غرض المعارض انما ياتي من
هذا التصور اذ لا يخفى ان ما افرا بالمره هذا يكون هذا التصور ايضا في او المقصود وقيل
الممانعة من حيث ان لا يوافق في الممانعة في تفسير الاوراه متعلقا بممانعة على

على وجه الممانعة في ثبوت مقتضى دليل المعلن وفيه ان هذه الكنته تحصل بالتصوير الكلام ايضا
بان يقال وليكن هذا مقابلا لدليل يدل على نقيض مدلوله فلا يكون وجه الممانعة **قوله**
القيام على نقيض مدلول الدليل المتعلق على هذا التصويرين فان المدلول المدعي متحدان وانما متقابلان
اعتبارا فلا يوجب ما قيل ان لو قال او على نقيض مدلوله لكان انتم كنهه تركه احاد على بقائه
قوله والاي وان لم ياتي ذلك الدليل فيكون الممانعة مكابرة متازعة لا نظرها للصواب وفيه نظر او
قد يكون قيام ذلك الدليل بمرها اوليا او نظرا لعدم المعلن بحيث لا يحتاج الى التبيان بكونه نفس
الممانعة بل التبيان ذلك مكابرة وايضا قد ان يكتفى انما يكون مكابرة ان لو لم يبق المعارض ولما اصلا
وهذا ليس كذلك ولا بشرط في المعارض اقامه الدليل على مقتضى الدليل نعم يجب ان يكتفى
بانه وذلك الوجوب لا يخرجها عن المعارض ولا يبرحها في المكابرة فائتمل **قوله** اي بغير الدليل
اي الدليل الذي عورض عليه او على مدلوله كما هو المبادر وفيه ان هذا التعقيب لا يقع فان المعارض
القيام على مدلول الدليل الا على المعلن قائم على الثاني ايضا فلا يفيد ما قيل ان نفعه في صورة المعارض
بالدليل ظاهر وانما يكون في صورة تعلقها بالمعي فخرجوها بحسب الحقيقة الى الدليل ففيه نظر اما اولها
النقص في صورة الاولى ثم ودعوى الظاهر غير مبني لا يفيد وما قد يقال ان في الدليل لا يستلزم
في المدعي حتى يلزم منه في الدليل الثاني ففيه ان في الدليل باللفظ والمخصوص الذي هو
قيام دليل على نقيض مدلوله يستلزم في المدعي كما لا يخفى وانما ياتي فلان ذلك الرجوع
انما هو بواسطة استلزام في الدلائل ف والمندوم فلما ان الدليل الاول ملزم للمدعي كذلك
الدليل الملزم له ففاده مستلزم في الثاني ايضا فتأمل اقول بتغيير الدليل اذا كان له
بدر دليل قول من الاول بوجه من وجه كونه اظهر مادة وصورة من الاول او مسلم عند
المعارض او كان بحيث يستفاد منه اختصارا فختصار دليل المعارض بلا حقا فهو هو
مفيدا على ما يجوز ان يكون مجموع الدليلين اقوى من دليل واحد وايضا ان المعارض
انما اعتبره دليل من حيث انه قائم على نقيض مدلول الدليل الاول للمعلن وانما يكونه قائما

على نفسه الثاني المعنى لا على الاول فلو كان على الاول لكان اليمين واليمين لا يكون له معنى
مستقلا واما جواب هذا الاعتراض فهو ان يكون اليمين الثاني أقوى على ان يكون له
مجموع اليمينين من اليمين واحد بل يجوز ان يكون اليمين الثاني في اظهر مادة او صورة او ملام
عند المعارض او اختلاف اليمين المعارض مستقلا منه ويحتمل ان يكون المعنى هكذا ابقى الاعراض
تعلق النقص الاجمالي بالنقص الاجمالي وهكذا في السؤال لعدم الفرق بين التغير وبين النقص الاجمالي
او هكذا ابقى الانقضاء في النقص الاجمالي على المعارض بانه لا يجوز في صورة المعارض بل على القلب
لان دليل المعارض عين دليل المعلق فيظهر النقص فتأمل **قوله** واتخذ ايضا في بعض المادة
سواء اتخذ في بعض آخر ايضا او لا والى اصل ان اتخذ في الصورة وفي بعض المادة شرط في
بالقلب واما الاتحادي في بعض آخر فليس شرط لان عدم شرط قبل اتخاذ اليمين في الحكم الاول
يستلزم التحذير في الصوري لانها مشتملة على موضوع مطلوب في تخصيصها وهما متحدان ويلزم من
الاتحاد في الصوري الاتحادي في الكبري فيتحقق ان جميع وجوده فينا في تقييد مادة بالبعض اقوال انت
جدير بان يشتمل المذكور لا يستلزم الاتحادي في الصوري الاتحادي في الكبري كذلك **قوله** وهو كونه
الاولى اعلم انهم اختلفوا في تعيين المواد ببعض المادة فذهب بعضهم الى انه هو الحكم والوسط كونه
العمدة وهو كونه رتبة كبري من المحققين وبنوهم المصروف ذهب بعض اقوال ان المردف هو الكبري و
اختاره الفاضل العصام لكنه يبين وجهه ووجه بعضه فاضل ان النتيجة تامة لاحسن
المقدمتين فالاحادي في الكبري التي هي الاحصاء من الصوري اول اعتبار فتأمل وانت جدير بان اليمينين
في المعارض بالقلب قد لا يتحدان في الكبري كما اذا اقيم دليل المعارض على السواي لتقييد المدعى
على خلاف المدعى غير النقص على ان المعارض بين الاوالة مع اتحاد الصورة والكبري غير ظاهرة فاما
فالحق انه المعارض بالقلب انما يكون بالاتحاد في الصورة وفي الحكم والوسط في الافتراضات **قوله**
لكونه العمدة في المادة اثره وجه تخصيصهم المعارض بالقلب مما فيه الاتحادي في الحكم والوسط
لا الوجه تخصيصهم المردف من بعض المواد بالحكم والوسط **قوله** الظاهر انه يجوز ان عطف على

على نفسه مدلول الثاني فامرنا المدعى ما اعتبره غير مفضل للافادة ثم اذا اعتبره المعارض وجعل دليله
معارض ذلك كما ليس ايضا وجب على المعلق دفعه بوجه من الوجوه فلتدبر **قوله** والتحذير ان لو قدم
على التغير لكان اسم المنع المقدمة من التقصير ثم ان كون حيز اليمين في هذا نظر فتدبر ثم ان يمكن ان
يحمل هذا التحذير ان السند المنع المقدمة على قياس ما سبق **قوله** اي النقص الاجمالي التحقيق قبل
لا يظهر وجه تفسيره هنا بل ان في النقص فيما سبق بقوله اي ابطال الدليل المستلزم من التخلف و
الاستلزام ادق قول الحق ووجهه انه لا مذكور فيما سبق الدليل في تعريف النقص الاجمالي والنقص الاجمالي
انما يتوجه الى دليل بنته هناك بالتفسير المذكور على انه انما يتوجه الى دليل المستلزم من التخلف والاستلزام
واما هنا فلما ذكر في تعريف المعارض الدليل ليخرج اليه التنبية **قوله** والفرق بين تغير اليمين و
المعارضة جواب عن سؤال مقدر تقديره انه لا فرق بين تغير اليمين وبين المعارضة فان كليهما اثبات
المعلل مدعى باقاة الدليل عليه فلما كان القابض فاجاب **قوله** انما يتوجه في بعض المقادير
وهذا انما دفع ما قيل ان تخصيص الفرق بين التغير والمعارضة دور النقص بالتركيب **قوله** على
الاجمالي قد يفرق ان يفرق بين اليمين في الحكم على الفرق بالنسبة الى مخرجه وان لا حاجة الى
البيان فتأمل **قوله** ابطال دليل المعلق المعلق الثاني انهم من ان يكون ناقضا او معارضا **قوله**
او رعا عطف على قوله دليل المعلق اشارة الى تفسير الثاني للمعارضة **قوله** نفس مدعى احسن
مدعى **قوله** انما يدعى المعارض الاول ان ابطال دليل المعلق الاول ولا يمد مدعى **قوله**
مع ان المعلق الثقيل اشارة الى الفرق بوجه آخر **قوله** لكن في النقص في نقص النقص استدراك
من قوله والفرق بين التغير واليمين والمعارضة ان فالراد بالنقص الاول معنى الصوري وهو الهم
وبانه حيز في التغير الاجمالي والمعارضة وبين المعارض عليه بالبيان جواب فتدبر ان الاول
ابطال دليل ان قضاو معارضه بالتخلف والاستلزام والثاني ابطال دليلها ايضا لكن بوجه
الامر بان يكون في الشرح وقال جبري المحقق المردف ابقى الاعراض في المعارض على المعارضة
بانه لا يجوز ان حاصلا اثبات المدعى وهو حاصلا قبل فائدة فيه وانت جدير بان هذا انما يتجه

الصورة اولاً لم يكن عطفها عليه لكان عطفها على بعض المادة او على الحد الاوسط واياتها
 كان لازم لشيء الاخر في الصورة واعتبارها في المعارضة بالقاب في الاستثنائيات ايضا وظ
 انه غير معتبر فيها بل معتبر فيها انما الاخر في الجزء المتكرر واما الاخر في الصورة فليس امرا واجبا
 حتى اذا تغيرت الصورة باعتبار الاستئصال على المتصلة والمنفصلة او باعتبار استئصال العين او
 النقيض مثلا بعد الاخر في الجزء المتكرر كان معارضة القلب فان ذلك التغير بمنزلة تغير الصورة
 من شكل واحد في الاقترانيات فكل ان ذلك لا يخرجها عن كونها معارضة بالقلب كذلك هذا التغير
 ايضا لا يخرجها عنه هذا مما قد يقال ان الصواب ان يعطف على بعض المادة او على الحد الاوسط وان لو
 تغير الاول لم يكن باعتبار استئصال العين والنقيض لم يكن معارضة بالقلب بل معارضة بالغير بناء على
 اختلاف الصورة واما القول بان القوم لم يعتبروا التغير في صورة الاستثناء في هذا التركيب وان
 يمكن لا يخرج بعد ذلك عن الاسباب فليس شئ وقيل ان الصورة وان اطلق على هيئة استثنائية
 الاستثنائيات الا ان منها عند الاطلاق هي هيئة الاقترانيات التي تختص في الاشكال
 الاربعة هي بناء على الصورة على هذا المعنى المتبادر فلهذا عطف على قوله والجزء المتكرر على الصورة
 لا على الحد الاوسط فتأمل **قوله** لا زالوا امتنعوا لم يغيروها وادام يغيرونها لا تقاها الله فلو
 امتنعوا لا في الله بل في بعض تعبيرهم وهو كونه مغفوا فيطابقه التمثيل بقوله التوبة **قوله**
 شمس هذه المعارضة معارضة بالمثل بنقش ههنا بان ترجع الاخر في الصورة على الاخر وفي
 المادة حيث يقع الاول والثاني في التغير جميعا بما يرجع بل هو ترجيع مرجع او المادة جزا
 والصورة خارجة على المذهب الاصولي واجب بان هذا الجرد اصطلاح ولا مشاحة في الا
 اصطلاحات واما الصورة ما يكون الشيء معها بالفعل بخلاف المادة فهو مرجع واما ما نشأ
 من المادة او كان خدشا في المادة فانها متناهية المتكررة والنفيسة وقيل انما ثمة هي الاخر في الصورة
 على منتهى استنباط المعارضة بالشيء ولم يمتنعوا الا الاخر في المادة وقد يقال التحقير ان
 المماثلة عبارة عن في الحقيقة عن اثنى والذاتين في صفة واحدة وان المادة من قبيل الذات

قال ههنا فلو كان
 صورة شيئا فربما
 لا يخرجها عن كونها
 معارضة

والصورة من قبيل الصفة فبناء على هذا ما سبب ان يستع ما اتخذ في الصورة فقط معارضة
 بالمثل واما تسمية ما اتخذ في المادة فقط معارضة بالغير فبناء على كون الغير اعم من الاعتبار
 والمحقق **قوله** واشكاه المثل والغير اما الاول فكما اذا قل ان الحكيم العالم قديم لانه اثر القديم و
 كل اثر القديم قديم ومعارض المتكلم بان العالم متغير وكل متغير حادث واما الثاني فكما عارض
 بان العالم اثر الحق رولاشي ومن القديم باثر الحق فلا شئ من العالم بقديم **قوله** الا ان
 تمثيل المثال قبل وكما ان تمثيل الغير فلو تضرر ايضا لكان اول لان علة الصعوبة ملاحظة
 الصورة في احوال والمثل والغير مستر كان خبرا على هذين المذهبين **قوله** في غاية الصعوبة
 قد تبادر في هذه الصعوبة وكذا عدم الموافقة لان جريان اقسام معارضة على هذين المذهبين
 انما هو باعتبار التركيب في احوال في لا فرق بين ههنا ههنا المذهبين وبين سائر المذاهب
 في جريان تلك الاقسام فان قلت اعتبار التركيب باعتبار التركيب في احواله في غاية الصعوبة
 قلت لا صعوبة فان القوم اعتبروا هذا التركيب البتة حصول حصول سواء وجد ذلك الجريان
 او لا كما قالوا في توفيق ما يمكن التوصل بعجيب النظر في احواله ان لا يفار ان ما قلنا من الصعوبة
 في الجريان بذلك الاعتبار لا في نفس الاعتبار لانا نقول انما يثبت الصعوبة الجريان بذلك الاعتبار
 من صعوبة ذلك الاعتبار فلما لم يكن ذلك الاعتبار صعوبة لم يكن في الجريان ايضا اقول معنى الصعوبة
 ههنا ان لو عارضنا وليس على هذين المذهبين بابر ادخل من المذهبين موزا لم يعرف ان هذه
 المعارضة معارضة او معارضة بالغير فقط بناء على انه يمكن التركيب في احواله في الصعوبة
 فقط واما في المادة فقط فليس على الاول كون معارضة بالمثل وعلما ان في معارضة ما
 بالغير فاجزم باحدهما في غاية الصعوبة **قوله** تدر لعلنا ردة الى امكان حمل الصورة
 في تنويفات المذكورة لاقام المعارضة على الاثم من صورة العكس وغيره وفي الصعوبة
 قوله ان المطلق للنوع ان نفعه في اثنى ههنا من التكرار الضمني لاجل المتوسط
 والغير ما لا يخفى على التركي الزهري فالتكرار الضمني الماهو باعتبار قوله في بحث المناقضة

فانما هو
الشيء الذي
يكون
مختلفا
في
الزمان
او
المكان
او
الزمان
والمكان
او
الزمان
والمكان
او
الزمان
والمكان

وكذا يقال لا اذا كان متعلقا بمرور او مقدره برهينة او اما المطالبات فظاهر ذو
اما الاطلاقات فلما جرت احوالها قد علمت بالمقابلة وهذا القدر كاف في التكرار
الضمني قبل معنى التكرار الضمني انه لا كان لفظ المنوع ههنا شاملا للمطالبات و
الاطلاقات كما فسر كمال المنع الذي هو الطالبة حاصلا في نفسه وقد علم حاله فيما سبق
في التكرار بهذا الاعتبار وكان ضميا فافهم **قوله** ببرهينة جلية النظامين والاول
برهينة خفية معلومة بالتبني او لا يليق منها ايضا ويمكن ان يراد بالجلية المعنى اللغوي
اي الواضحة المكشوفة وادراكها او في التبيين ويمكن تعميمه ايضا بان يقال اي غير محتاج الى التبيين
او ان يراد بها او من حيث انها معلومة بالتبني ويمكن ايضا اوراجها في المسألة وقدرها
ويمكن اوراجها في النظرية المعلومة فتأمل **قوله** عند من يقع اليه النظام ظرف لقوله
اذا لم يكن اه بملحظة جميع المتعلقات وقوله لان النظرية والبرهينة تعليل للتعقيد فهناك
الظرف وبما للمعلنة المحررة له بالنسبة الى احوالها فتم كمالها ظهورها واما العادة الموجبة
فبالنظر الى الكمال لا بسلب ايجاب تلك المذكورات عند المانع الصحي والبقية كما لا يخفى **قوله**
لان النظرية والبرهينة اي نظرية المتعلقات وبرهينة فلابد من عدم اختلاف برهينة العلم
ونظرية باختلاف الشيء من حيث هو واما زمانه فانه ان العنصرية جزئية فلابد من البرهينة
الاولى بان يقال انه لا يختلف باختلاف الاشياء مع الزمان ككفاية مجردة لطرفين
في جزم الحكم فيه بل باختلاف الزمان فلهذا لو زاد فيه الزمان فباستقسان
يعتبر عند من يقع اليه وقت انه كان احسن **قوله** والاي وان لم يكن كذلك
بل كانت اما برهينة جلية او مسلمة غير مسلمة ههنا ونظرية معلومة **قوله** فلاح
في بعض قبحه وانما يراد من هذا النقص الشائكة الاولى ان يكون كمال المراد في بعض
الان هو لا في وقت بل في زمانه ومن الثاني هو الشائكة الاخيرة وان كانت خبرية
اصل الصحي فمما يفتقر في الامور الاربعة كلها بان يكون العرض الامتناع المقصود منه

وهي معلومة
ببرهينة
مستترة
باعتبار
الوقت
والمكان
او
الزمان
والمكان
او
الزمان
والمكان

والذي
هو
الشيء
الذي
يكون
مختلفا
في
الزمان
او
المكان
او
الزمان
والمكان
او
الزمان
والمكان

اظهار

اظهار الصواب وتخصيص العا بطريق متقدمة او غير ذلك من الاغراض التي لا
تحتاج عرض المناظرة وهذه ظاهر فالقول بان المنع لا يصح في بعضها غير مستقيم ويجوز
ان يكون معنى قوله في البعض في بعض الآراء بناء على ان بعضهم لا يجوزها بالمنع فكل الذي
وبعضهم يجوزها لكن لا مستحسنها الا انه بآية قوله فلا يلزم الكمال **قوله** فلا يلزم الكمال
بشيء ان الايجاب المنسوب الى الكل اي الى الجميع المركب من الصحي والبقية المنسوب الى السلب
المنسوب الى الكل المركب من الاربعة المذكورة وهو برهينة والصحة وعدم الالتزام والنظرية و
السلب الجزئي اي السلب المنسوب الى الجزء فقط ان الصحي والبقية لا يلزم الجزئي المنسوب
الى الجزء فقط اي الى البعض من الامور الاربعة المذكورة فلا يلزم الجزئي والسلب الكل والجزئي
بالمنع اللغوي لا بالمنع الذي هو مصطلح المنطقين حيث يرد انه ان اراد بهذا اللفظ الغفيرة الجلية فلا
يؤيد فلا بد ان يكون الكلية والجزئية باعتبار فساد الموضوع وان اراد بشرطه فلا بد ان يكون
باعتبار الزمان واهلها لا يمكن اعتبار شيء منها هذا وقد يقال انه يمكن الارجاع الى الكلية ومن
ههنا عرفت ان السلب الجزئي عبارة عن عدم الصحي فقط المذكور عليه بقوله هو فلا يصح
وعن عدم البقية المفهوم من قوله ولا يليق لاعن عدم البقية فقط فلا يتوجه ما قيل
انه لو قال ههنا والسلب الكل لا يلزم الجزئي لكونه اشارة الى انتفاها عند بثوت البعض
فقط لكان لا ولى لا يصح السلب الكل اي انتفاء الصحي والبقية معا عند السلب الكل لا
لانما في السلب الجزئي فقوله لا يلزم سلب الصحي فقط وان لم يرد عدم البقية ايضا الواقع
فقد كان سلب الجزئي انتفاء الصحي فقط وانتفاء البقية فقط اشارة الى ان السلب الجزئي لا يصح
ولا يليق لا يلزم الكل اي عند بثوت كل من الامور الاربعة المذكور عليه بقوله والاهم اه
فلا بد وما قيل انه لو قال ههنا ايضا والسلب الكل لا يلزم الجزئي لكونه اشارة الى انتفاء
انتفاها معا عند بثوت الاربعة لكان اولى او على كل الدليل على الاعم منه اي على
لفظ الدليل على الاعم ما صدق عليه الدليل فيه استخدام **قوله** او الاقدمة مسلمة قد مر بيان



المركبات وهي ليست من المقدمات الضرورية القبول ولا يجوز البعض منها
كما سبق فلما يوجبونها ما قد يقال من جيل تقابل العام بالخاص ما مراد به ما
وراء الخاص لكنه لم يجد وجهها وجبها لا افراد الا ان يقال انه لا شئ يكون النسبة
الاسم في حيث قد يقول عند الكل - تخطره ان القبول ان تخطر تلك المقدمة
الاسم الى القبول بحسب سلامة الذوق على ما مر **قوله** ما يقصده نفسه ان يكون ان
يفسر التفسير بالتصوير ان تصوير مولود اللفظ في ذهن السامع وان يفسر بالتعيين
اي ما هو يقصده بتعيين مولود اللفظ من بين سائر المعاني كما فسره به بعض الشراح
المنهيين فلهذا التعريف يجمع ان يحمل على مذهب التفات زاني وعلى مذهب الشريف الجرجاني
والفخر على الاول فيخرج ما قد يقال ان هذا الحمل لا يخلو عن الخدشة حيث ذكره المتن
توحيه التفت زاني وبنيته في الشرح على مذهب الشريف بان يقول وانما ان المراد تعيين
ما وضع له **قوله** فهو طريق اهل اللغة لكون ماله التصديق **قوله** وخارج عن العرف
الحقيقي اي عن تعريفه ولا اعطف عليه قوله وانما ان كان خارج عن التعريف فهو
خارج اقسام والا فزاد ايضا والمراد من الاقسام الاربعة التي ذكرت هو الحد التام والحد
الناقص والرسم التام والرسم الناقص فان قلت هذه الاقسام ليست بذكر في
الكتاب قلت المعنى انها ذكرت في كلام القوم وقد يقال ان هذا الكلام منقول من شرح
الموافيق وهناك قد ذكرت تلك الاقسام والشرح في ما قصد ان يخل كلامه به فيغير
ان هذه القيد **قوله** احضار صورة حاصله اه فرق بعضه بين اللفظ والتبيين بان الاول
ما يقصده احضار صورة حاصله من حيث يعلم به حال اللفظ ومعناه والثاني ما
يقصده ذلك ايضا لكن لا من تلك البنية بل من حيث انه يزيل غفلة الخاطب من
تلك الصورة الحاصلة في ذهنه كتوحيه والوجود يكون الشئ في الاعيان فانه ان قصده
اعلامه معنى هذا اللفظ لمن سمعه ولم يعلم معناه كان توحيه لفظيا وان قصده

تبيينه

التبيين الخاطب على المعنى الى اصل في ذهنه غير ملتفت اليه كان توحيه تبيينيا وقد يقال
الفرق ان اللفظ احضار صورة حاصله من حيث ان تلك الصورة ما وضع له
اللفظ واما التبيين فهو احضار صورة حاصله مع قطع النظر عن تلك البنية
فلتأمل **قوله** من المطالب التصديقية فال بعض المحققين لا كان المقصود التبيين
حضور المعنى في ذهن السامع كان من المطالب التصديقية كما يحقق قوة من العرف
التصديقية خطأ وانت خير بان احضار الصورة من حيث انه يزيل الغفلة كما ان
اللفظ احضار الصورة من انه يعلم به حال اللفظ كما صرح به ذلك المحقق فانه التصديق
بان هذه الصورة حاصله غير ملتفت اليه مثلا كما ان مال اللفظ لا التصديق بان هذه
اللفظ موضوع لذلك المعنى فيكون كلاهما من المطالب التصديقية **قوله** هذه ان قوله
وهما مناه حمله معترضة بين الشرط والجزاء **قوله** من المبادئ التصديقية المبادئ ما
يتوقف عليه المسائل وهي اما تصورية وهي صدور الاشياء التي تستلزم العلم واما
تصديقية وهي القضا بالشيء التي يتألف منها قياساته وكون هذه الجمل من المبادئ
التصديقية لا يخفى على ذي مسكة سليمة **قوله** من المبادئ التصورية لكونه توحيها
صحيحا لاللفظ وتبيينه **قوله** والاحسن ان هذه من الاطلاقين بالنسبة الى ذكر
المرجعية والظمنية وان صح ان يكون الاول بالنسبة الى الحد السرد وهو عدم جزؤه والثاني
بالنسبة الى كون المعارضه ابطال الدليل وابطال الدعوى قبل وجه الاحسنية انه افاد
جدا بغير منفرهم مما سبق من اكثر **قوله** من اكثر الف وهو ما عدم
المانعية وعدم الجمعية فكما فازر لما يربان ههنا فان التوحيه اللفظي يجوز ان يكون اعم او
اخص ههنا عند المتقدمين فانهم جوزوا في التوحيه الناقض ان يكون اعم او اخص واما الثاني
فلم يجوزوا اصلا كما بين في شرح المنهيين فعلى مذهب المتأخرين يجري ههنا عدم المانعية و
عدم الجمعية ولعل قوله فنهى اشارة الى هذا فنهى **قوله** بناء على ان تعلقه اي تعلقه

انظر

عام الى الابد والتعريف بناء على ان مشترك لفظي بين تعبيرين فاللفظ الثاني تأييد لهذا
اللفظ وتعيين له ويجوز ان يكون المراد عام من الابد والتعريف لكونه مشتركاً معنواً
بين تعبيريهما فمع هذا يكون النقل المذكور اشارة الى الاختلاف فندبر قوله والظاهر
كلاطلاقين لوثني الاولى كالثاني واخر الثاني كالأول والكان أولى بغير ان الاحسن
ان يكون هذا الاطلاقان ايضاً بالنسبة الى الدعوى الصريحة والظنية **قوله** فلا يتعلق
بهما اي لا يتعلق كل من الامور الاربعة بالموقفين للابيل المذكور في عدم تعلق هذه الامور ما
بالموقفين **قوله** علقين الحكم تالي جريئ من ليس مثل قولنا هذا القضاة ضرب
لان السد وكل السد ضرب **قوله** او معلقين بفتح اللامين مثل قولنا هذا القضاة
لان الذي هو بناء على **قوله** على المحللين بكسر اللامين اي على المستلزمين **قوله** ما به
القصور والتحصيل ان يقول ما به قصور التحصيل الا انه في كفاي الاشارة الى ان التعريف
الحق يجب ان يحل في الصورة المقصودة حصولها بالبيان ولا يكون فيه مجرد قصور
التحصيل **قوله** ان كان تعريفنا ما علم وجوده في الخارج فذلك حقيقة قال العلامة التفتازاني
في التلخيص ان الالهية الحقيقية قد لا تؤخذ من حيث انها مفهوم الاسم وتعلق الواقع
عند وضع الاسم وتعريفها بهذا الاعتبار كسبب انتهى وهذا امر مخرج في ان تعريف ما علم
وجوده في الخارج من حيث انها مفهوم الاسم تعريف كسبب لا حقيقة بخلاف ما يفهم من كلام
المصنفين **قوله** باعتبار الاشتغال على الذاتي والوضعي والاول ناظر الى الاول والثاني الى الثاني
وفيما مر فتأمل **قوله** انتقل الاسم باق الى الحقيقة قد يقال مع انه مكنون حقيقياً باعتبار
اسباب اعتبار ذلك كذا انه لا يكون حقيقياً كسبب **قوله** فان وظائف الجمع
اقامتها كلمة او باعتبار الاضحية لان التام او باعتبار المتعلقات وهي البقاعات **قوله**
او اشتغال على هذا مشترك قد يقال هذا الاشتغال لا يخرج التعريف عن الصحة بل يخرج عن الحسن
كما قالوا فلو افترق من صفات غير صحيح لان بعض الصفات ههنا على التام من عدم الحسن في قولنا

نشر

اقول يمكن حمله على التقلب ايضا **قوله** فيكون محابرة قدم ما يتعلق بهذا في تصوير
المعرفة **قوله** واليه كون المنع حقيقياً لغوية ولاستدراجاً او كونها استدراجاً
حقيقياً والي في الحقيقة **قوله** باعتبار دليلها ان باعتبار الارجاع الى دليل الصواب بالادلة
او بالتقدير **قوله** لان ان قضاي ناقض التعريف **قوله** وهو مستهمل اخره وان جاز كونه
مانعاً على ما سبق **قوله** ويجوز تعلق متعين بصرفها الاولى ان يقول ويجوز تعلق متعين
بمقدارين حقيقيين بصرفها بل الحق ان يقول ويجوز تعلق المنع بمقدمة دليل صوريها فان سلب
القاسم دليل الصوري كالتحريك في آفة فليتبأمل **قوله** للوزن صوريها مشيرة الى اخذ فية ان مشية ايها
التي هو دليل الصوري **قوله** مسمى كالتحريك **قوله** لكن على تقدير تسليم الاولى ان مقدمه الاولى وذلك
لان لو لم يسلم لزم اعتراف العباد والتعريف من حيث لا يشعرك لا يخفى هذا وانت خير بما يجب
تسليم المقدمة الثانية ايضاً عند المنع الاولى كما ذكرنا انه لم يتوقف له احواله على القياس وقد يقال
المراد بالاولى هو الاولى في تعلق المنع **قوله** ببيان الفرض اي مستند به فزودنا به لان هذا
المنع لا بد له من السد وههنا الفرض وذلك لان مضمون كبريها لا يشترط منه بالانكار فلهذا
من الاقتصار وليس اب من كالا حق **قوله** لم لا يجوز ان الاولى كيف ان الفرض ليس له تعريف
جامع او مآل الكون انما هو من كبرى مستند به هذه الاسباب وما يقال ان مآل الكون ان يفتك
هذا لا يضر لانه وارد في تعريف لم يقصد جامعته وما نعيه بل لم يقصد تعريفه وكذا ما
ما نقله ههنا ان مآل الكون ان منعك هذا لا يضر لانه وارد على مقدمة لم ندعها فليست صحيح
لانه يستلزم ان لا يكون هذا فعالاً وفعالاً ونحوه الموقوف لا منعا والكلام فيه
وهو ظ خارج الحاشية اي تعلق المنع بالكبرى على منزههم ظاهر لا يحتاج الى
البيان انتهى فلهذا اشارة منه الى ان هذا المنع لا يحتاج الى السند كالباقين **قوله**
والمتسند بظهر وهو اما ان يقال كيف والحال ان استحقاق مشترك القرينة جازية او يقال
لم لا يجوز ان يراو منه كل واحد من معانيه **قوله** على حدة على سبيل الانفراد فان يصح استعمال

وان كان بلا قرينة **قوله** وقس عليه الاشكال على مجاز تصويره ان يقال لا لم ان كل
 ما هو مشترك على المجاز فهو فاسد وانما يكون فاسدا اذا لم يكن دلالة المجاز على المراد واما
 وهو مظهرها او يقال ان اردت ان هذا التوفيق مشترك على المجاز بلا ظهور قرينة على المراد
 في الصوري ممنوعة وان اردت اشتماله مطلقا فالصوري مسلمة لكن الكبري ممنوعة
 فاما ما استدل به ان التوفيق مشترك في غير جائزة مظهرها بل هو من الاول مع زيادة قيد
 التوفيق على القرينة او اشارة الى مقابلة الفاظ القرينة بالنظر الى مقارنتها بالتفسير
 كان يقال لا لم ان كل ما هو مشترك على القريب فاسد وانما يكون فاسدا اذا لم يقترن
 بالتفسير وهو ممنوع وعليه فقد تصور التوفيق **قوله** ومستدعي معلوم من مائة
 في نقض الدليل فيقارن في منع الصوري لا لم انه مستند للتسلسل وانما يستند لم لو لم يقترن
 بقيد كذا لكنه معتبر وفي منع الكبري لا لم ان كل ما يستند للتسلسل فهو صحيح لجواز ان يكون
 من الاعتباريات او غير المجمعة او المعدومات **قوله** لكن الاولى قد مر وجه الاولوية
 في قدر تفصيله في نقض الدليل وقيل في قبس اشكال اكثر فبصرف قدر
 الكلام فيه ولعل المراد بالكلام في هو الكلام او رده في نقض الدليل عند قوله والنقضان
 التحقيقان حيث قال لكن تعلق النقض بالنقض كلام وقوله فتد اشارة الى
 ان اثاره عليه هناك بقوله فتأمل ولا تنصرف **قوله** والاحسن انه وجه
 عطفه على الاول وظهر بمقابلة التوضيحين للمنع اذا لو عطف على بل المخطوطة
 لتوهم الاختصاص باختصاصه ببعض دون بعض **قوله** على منع صوري الاول فيه
قوله وتجزئة التوفيق وهو تقنين المراد منها هذه في القياسين
 الاولين والثانيين او بتعيين المذهب وهذا في القياس الثالث **قوله** قرينة دالة
 على المراد و قد على جملة عليه الناقض اذ لو لم تكن هذه القرينة يتبادر للذهن اما جملة
 الناقض فلم يفتقر لان اجزاء التوفيق يجب حملها على متبادر **قوله** واما غيره

تغير

فغير حيد قد يقال ان هو غير صحيح **قوله** قد يكون صحيحا مبتدئا على الفرض كما مر في تفسيره
 والنقل **قوله** والاحسن ان مجموع هذه التوجيهات الثلاثة اسما يندلج فيها ثابته
 الغضب واما اذا كانت وظائف مستقلة فيكون غضبا وهو وان كان جازيا حسن
 ولو بلا ضرورة الا ان الاحسن ان عند وجود وجه وجهه وما يقال ان وجهه الا حسنة
 سهولة طريقه المنع على الاستدلال لان التوجيهات اذا كانت وظائف مستقلة تكون استدلالات
 فينتقل بها المنع فكل تأمل ان كلام المص انما يشترط حسن جعل تلك التوجيهات وظائف
 مستقلة بدو اعتبارها اسما يندلج باعتبارها اوله للمعارضة على النقض المذكور مثلا
 او اوله للدعوى الضمنية اذا كانت عند منع تلك الدعوى مثلا فلا حسن جعلها وظائف
 برأسه واما اعتبارها اسما يندلج اوله كما لا يخفى فلا يرد ما قد يقال ههنا من انه يشترط
 بذلك ولكن تحقيق الخلاف **قوله** - ففيه وفي الحسن ان في جعل مجموع هذه التوجيهات اسما يندلج
 بمجموع منع المقدمات وفي الحسن الدال عليه الاحسن وهو جعلها وظائف مستقلة ما لا يخفى
 من التغليب اما الاول فلان هذه التوجيهات لا يخفى في شئ من الكبريات المذكورة مثلا
 فقلب الجري فيها واما الثاني فلان توجيه الاجزاء والاداة يرفع عنها اسما يندلج فاما
 توجيه التوفيق فلا يرفع بعضها وهو الاشتراك الاستلزام فقلب ما يرفع على ما لا يرفع
قوله الى التوفيق لعدم سهو من النسخ والصواب الى التوفيقين الى التوفيق الحقيقي
 والاسم **قوله** بل اردت ان لا ينافى في حاجته الى ذلك **قوله** فليس بين الحد والمحمود
 حكم اي حكم جرح وبالفعل ان ليس منها حكم اسما لا بالفعل ولما بالقوة فان صلاحية
 بينهما من الضرورية لانه من قبيل حمل الشئ على نفسه وهو من اجل التبريرات والاصح
 خفاء فيه لاحد من فضلاء الفضلاء فلا حاجة الى ما يقال ان من قبيل لغ المزموم
 وارادة اللازم يعني لا فائدة في الحكم بين الحد والمحمود ان الحكم ليس مزموما
 لتخلفها عنه كما ههنا ولا حاجة ايضا الى ما قيل من انه منبني على غير صحيح التحقيق لا على تحقيق

انظر

في له كان كما حكم فانه يكون في تعريف لفظيا وهو المطلوب التصديقية كما
 من قبله فلا يتوجه اي حكم واحد من المنع والمعارضة وقد يقال ان هذا في هذه
 المناقضة المتضمنة للحكم والا فاعترف بتوجه النقض به وكذا سيوف يتوجه اليه
 المعارضة المنقولة من السيد شريف فان قلت فاذالم يتصور الحكم في التعريف
 فكيف يتصور تعلقيها به قلت ان الف وبطلان على معنيين احدهما عدم مطابقة
 الشيء لما في نفس الامر مطلقا والثاني عدم مطابقة الحكم للواقع وتعلقها به باعتبار
 المعنى الاول فيكون الف وفيه بالنظر لا عدم مطابقة الصورة الذهنية للصورة الخارجية
 او للمفهوم الذي يحاط به في الواقع واما باعتبار المعنى الثاني فلا يتوقف ان يكون
 الضمنية **ف** الا ان يعتبر الخصم قال الفاضل العصامي في شرح القضية وانا نقول ان تصور
 المناقضة في التعريف بما حكم ضمنه ان يقال ما هو الغرض من التصدير لم يترتب عليه من
 في جميع افراد من جميع ما عداه الى غير ذلك فتأمل **ف** قبل هذه الاية في تنقيح مثالي
 على جواز منع رسيه والنازمية اذ قال الكوفي هذا تعريف رسم وهذا الجواب خاصة لا
 نازمة وقد يقال ان هذا بناء على ما قيل من جوارده كما نفرد عنها **ف** لما قيل
 لا ينافي فيه انه لا دخل في المقام فان الكلام في منع الدعوى الضمنية المذكورة لا في بعض
 التعريف وما يقال ان المنع بالنظر في القضية الاخرى بالمنع العلم في الشئ من المنع قضية والنقض
 والمعارضة فليس فيه فان قولهم هذا باب في نقض التعريف لا في نقض الحكم وقد يقال
 ان عدم من على مقابلة المنع على نقض وفيه انه يستلزم لزوم ان هذا في كل منع و
 بطلان المنع بمجرده **ف** فتأمل نقضه انه لا ينافي في المنع بل هو المنع على الإطلاق
 بل هو المنع من السبب حيث الجملة انتهى وجعلنا يكون في ان قولهم لا بد ان يكون
 مادة النقض من مقتضى السبب على الإطلاق اذ كان تعريف الحقيقة الحقيقية واما اذ كان
 له شبهة او له ضمنية او لاهام من الحقائق الخارجية والاعتبارية فانه يستلزم تحقق

انظر في النظر

الاعتباري

الاعتباري في مادة النقض اذ كان الكوفي من الامور الاعتبارية وعلى هذا الامر ان كل
 اشارة الى هذا فنمل وقد يقال وجب التأمل ان هذا التعليل لما يجري في الاولين من الثلاثة
 الاخيرة وهو الثالث مع ان الدعوى عام في الثلاثة وفيه ان تخصيص الجوانب بالاوليين
 تخصيص بلا محض **ف** لانه دفع الحذورات نقل عنه التعليل لا المكان الاغبات ونقل
 عنه ايضا ان بالنظر في الدعوى الثلاثة الاولى واما الثلاثة الاخيرة ففقد عن الدليل وما يقتضيه
 كونه بالنظر في الثلاثة الاولى فقط **ف** لان حاصله يرجع الى الاصطلاح او الى القوة فاما
 سهل فان اللفظ الواضح في اللغة او في الاصطلاح لمفهوم مركب فيكون داخل فيه كما
 خارجا عنه كان عرضيا له فتجربته المفهومات الاعتبارية في غاية السهولة بخلاف
 الحقائق الموجودة **ف** يجوز عطفه على الاثبات قد يقال يجب عطفه على ابطال
 الشاهد بناء على ان لا يكون وظيفة برأسه فالغرض منه انما هو اثبات تلك الدلائل
 الست مع بطلان الشاهد لا يجري الا في الثلاثة الاخيرة تأمل وايضا في تعريف الكوفي
 لا يثبت دعوى العوائق عن الفاسد فاعبر التقلب بالنظر في البواني وايضا في تعريف مادة
 النقض لا يمنع في العوائق عن الفاسد وفيه ايضا تعقيب فتأمل **ف** خط القنادل الخط
 ان يعقب على الشيء شجرة ثم يكره عليه الاسفل والقنادل شجرة شوكي يقال بالزكي
 متعليلان واذا اشتد صعوبة الامر يقال دونه خط القنادل فهو من حروب الامثال
 فيكون اصعب منه يقال في هذا التعريف تعقيب فلا يلزم ذلك على ان يكون دونه يعقب عنده
 فانه كذا قرر بعض المحققين لعل كراوية السيد شريف حيث قال في حاشية على شرح
 الششية وفي شرحه للمواقف تحريم المفهومات وضع الاسكالات الواردة عليه
 في غاية السهولة واما تحريم الحقائق ووضع الاسكالات الواردة عليه فهو في غاية
 الصعوبة وونه شوط القنادل فان الحقائق الموجودة بتعريف الاطلاع على ذاتها
 والمتممة بينهما وغير ذلك مما تشرنا اما واصلا الى حد التوراة ان الجنس يشبه

انظر

بالوضوح العام والغرض بالخاصة انتهى قوله له لتوقف هذه الجواهر هذا مبني على ما
 استظهر فيما بينهم ان الدور يستلزم التسلسل والافلاكية التوقيف او لا يلزم
 من توهم توقفه على الموقوف الا لا ور **قوله** عليه ما استمرنا اليه في تقليد اوله
 في الاشتراك **قوله** لكن في هذا التصور مسامحة حيث جعل قوله ان توقيفك
 هذا غير جامع وامثاله دليل للمعارضة وليس كذلك بل هو يقتضي معنى الموقوف كما
 لا يخفى ولا يبدى ما ذكره في الشرح فالصورة العارية عن المسامحة ان يقال وهو ان الفرد
 الفلاني خارج عن التوقيف مع انه من الافراد والفرد الفلاني داخل فيه مع ليس من الافراد
 وجزؤه هذا يتوقف على الموقوف مثلا وجزؤه مشترك مثلا وكل توقيف هذا شأنه
 غير جامع او غير مانع او غير متناهي للتسلسل مثلا او مشتمل على اشتراك مثلا
 في بعض التوقيفات وهو الحد التام بناء على ما سبق من قوله لو حد انما قد يقال
 انه يجري في الحد مطلقا وانت خبر بان الثاني من الثلاثة الاول يجري في الرسوم ايضا
 وعلى قوله فلا تغفل شارة الى هذا وبقي الشارة الى ان جريان الابطال في الحد انما
 يتصور بعد العلم بالذاتيات والفرقة بين الاجناس والاعراض وهو اصعب من حفظ التام
 وجوز بعض المحققين حيث في شرح الموافف وكذا يتجه على جهة النقض والمعارضة
 فان قيل مثلا العلم ما يقع من الموصوف به احكام الفعل يقال هذا منقوض بالعلم بالواجبات
 والسجديات ويقال ايضا هذا معارض بان الاعتقاد المقتضى لكون النفس انتهى ملخصا
 ان يعارض المخصص على التوقيف مطلقا كما هو الظاهر من عبارة السبب في شرح الموقوف
 غير ان في سبب بقاءه فانه لا يتصور ههنا تقدير الدليل **قوله** مثل التوقيف في عدم
 اعتبار ما عدا الموقوف او في نفيه حقيقة في التوقيف فانما هي ان اشتراك بينهما في
 الدليل بالذات وبين مقابلة التوقيف بالتوقيف كما ان على رأي بعض الافاضل مشترك بين ابطال
 الدليل بالاشارة وبين ابطال التوقيف **قوله** مطلقا اما من الاطلاق بمعنى الاستحالة حال

كون ذلك مقتضى مستحالة على رأي بعض الافاضل وهو استعمال حقيقة وبالشرك
 واما من الاطلاق بمعنى عدم التقييد اي سواء كان التوقيف حقيقيا او اسميا او لفظيا
 او بتبنيها **قوله** المقتضى لكون النفس او النفس يقتضيه لتحصيل العلم بشئ
 وبذلك لا ريب حتى يحصل ذلك العلم **قوله** لانه اذا سلم لعله لتقليد لكون منع تعارض
 التوقيف وظيفة موجبة **قوله** واما فلا اي وان لم يستلزم حديته بل منوها فلا يطرأ حديته
 حد نفسه **قوله** ههنا من حد ههنا بمعنى الموقوف مطلقا لا بمعنى ما يقابل الرسم
 فانه يستعمل كذلك المعنى ايضا كما صرح به الشريف في حاشية الصفوح **قوله** بالاسانيد
 السابقة يفارجه التجزئات المذكورة في الجواب المفاسد الاربعة **قوله** قال بعض الفضلاء
 الفرق بين هذا القول وبين ما سبق هو ان تعلل على انه هو المخصص للموقوف بخلاف ما
 سبق **قوله** لان متعلقا بها صادرة عن الموقوف البتة فلا حاجة لان قضي الوضع
 الدعوى بل مانع ما كان ملزما عند الموقوف قد يقال فيه ان يريد بالصور والصور والصور حتى
 فلا شبهة في عدمه وان اريد بالصور والصور في الفرق فيه بين الثلاثة الاول وبين
 الثلاثة الاخيرة فان قلت قد يكون لفظ يتردد على صور تلك الدعوى كان يقال بحد
 هذا اذا كان وما يؤدى مؤداه قلت ذلك نادر جدا فلا وجه لقوله البتة ويقال ان الموقوف
 لا بد ان يعلم ان هذا التوقيف حده اذا كانا عند حده وان هذه الجواهر جنس وذلك فصل
 فلزم ان يكون ملحقا او ملزما معنونه فهو صادرة عنه ضمن بخلاف الثلاثة الاخيرة لجواز
 ان لا يكون الموقوف ملزما بالجامعة ومانعية بسبب من السبب فكونه ومرتبطا
 بحيث آخر وكذا يجوز ان لا يلزم التوقيف عن الاشتراك والى زبوجوه القرينة والشرقة
 فيكون المنع غير مضر له فيحتاج الى اوضح الدعوى برأسه **قوله** على القول بالرجوع وهو
 ما اشار اليه بقوله وجوز بعض المحققين اه ويحتمل ان يكون المراد به ما اشار اليه
 سابقا قال بعض الافاضل في تعليقه فانه على الاواب المسعوي انه مشترك بين مقتضى

الدليل ونقض التعريف غيره - لكن فيه ما فيه نفل عنه انه اشارة الى ان لفظ الصواب
 ليس قسما من اقسام الالزام الى الملاحظة والتقدير والبناء على الوجهين او الى التشبيه مستلزم
 البطلان في المذهب المتكثف اب بقاء حتى يكون هذا صوابا فهو فاش في اشارة الى الجواب
 بان المذهب من الفاضل الى الفاضل في الخطا وعند الفاضلين وبان لفظ الصواب بمعنى الصواب
قوله وعليه فليس في جميع الالزام مع الفاعل **قوله** متعلق بها في قوله اذا اعتبر الدعوى قيد
 لكل من المنع والمعارضة **قوله** والنقض الاجمالي الشبيه بالتحقيق في باب تعريفات لفظ قول
 هنا يكون تحقيا لا يخفى لا يحتاج في باب تعريفات **قوله** يجوز تعليقها اي تعليق قوله بخصوص
 الف والنقض والمعارضة بين الفاعل متعلق بالنقض فقط لكنه يجوز ان يتعلق بالمعارضة ايضا هنا
 عبارة عن اقامة الدليل على عدم صحة التفسير لا ريب في دلالة خصوص الفاعل عليه **قوله** وكذا كون
 قسم الشيء قسما من قسم الشيء ما كان مغايبا للشيء ومندرجا تحت شيء آخر وقسم الشيء ما كان
 مندرجا تحته وافضل منه مثلا كل واحد من الحيوان الناطق والحيوان الغير الناطق قسم للحيوان وقسم
 من حيوان مطلق ومعنى كون قسم شيء قسما منه هو ان يكون ذلك الشيء قسما له في الواقع وقد جعلته
 قسما من دون كون قسم شيء قسما له **قوله** لا انتفاء له لوقال ان النقص في المعارضة له
 التحقيق في المكان الظاهر **قوله** قد مر بيان ان بيان التميز المطلق المذكور عليه بالمقيد وبيان مشترك من
 التميزين واما في بيان ترتيب القسم وترتيب الاقسام بعينها **قوله** ومنه الصوري فان وظائف
 الموجبة لصاحب التفسير المجتهد باعتبار التعقيد عشرة حاصلة من ترتيب اثنين في خمسة ولصاحب
 التفسير الاعتباري باعتبارها عشرة وفيه حاصلة من ضرب الاثنين في الستة **قوله** ومنه الكبرى
 المتقدمة اه قد بين في تصنيفي من تلك الكبرى للتقسيم باعتبار نظر الالزام يجوز منعها في الحقيقة ايضا
 مستند بان كل قسم كما ان يكون باطلا ان كان المحصر فيه عقليا او قطعيا وهو مبرر وهو
 استغناء عنها وهو باطل لا عند تحقيق تلك المادة وان لم يستحققه مستند الجواز
 عدم صحة التفسير فاذا ثبتت على عدم قصد المحصر لكن مشروط باظهار التورية

ظ
ثم جزمه عن قوله اذا
اعتبر ان يدل على لا يحتاج
لا اعتبار الدعوى الضمنية

انظر

قوله ان كنه الصوري مع الوظائف ساقطة بغير ان عدله ايضا هو منع الصوري الوظائف
 السابقة معا فافهم **قوله** المذكور في المذكور مع المناقضة لانه المذكور فيما سبق **قوله** من
 المقسم فاقسم الى من غير هذا **قوله** كره من قبل وضع الضمير لرفع موقع الجوز كما تقول ما
 انا كانت فان الضمير قد يكون يقع بعضها موقع بعض ولذا ذهب الاخفش الى ان
 الكاف بعد الواو ضمير مجرور وقع موقع المرفوع وبعد غيب ضمير منصوب واقع بموقع المرفوع
قوله في جميع الاحوال اي جميع الوظائف المذكورة وفيه امان بان يتعلق به او بالاول او
 بمعنى التشبيه مستلزم من الكاف والكامل غير صحيح كما لا يخفى فان صواب ان يقال في كل
 ويفسر الضمير كونه متبعا على تقدير التصريف وبغير قوله كالاولين بالتفسير على
 التصورية في يتعلق قوله في جميع الاحوال بمعنى التشبيه او ان يخلف في جميع الاحوال راسا
 اذ قوله في كل الاول يؤدي مؤداه **قوله** مع زيادة المنهاه يعني ان الوظائف الموجهة
 على تقدير كونها من المطالب التصريفية المنع الجازي لا تكون جارية والمعارضة التقديرية
 باعتبار الدعوى وبدونه والنقض الشبهى فيكون **قوله** الوظائف
 على هذا ختم منع الدعوى الضمنية المعتبرة وحدها معارضتها والنقض الشبهى
 ومنع نفس التفسير ومعارضته هذا يظهر **قوله** ما قيل من ان قوله مع زيادة
 المنهاه ليس على ما ينبغي فالاولى ان يقول بذكر الا ان المنع الجازي الدعوى و
 المعارضة التقديرية لا يحتاج فيها الى اعتبار الدعوى الضمنية ليس على ما ينبغي
قوله جازعها يعني ان الصواب حمل جميع الالزامات الواردة على
 التقاسيم على وضع الدعوى ابتداء بلا اشتراط بعض الاعراض كاستثنى
 في سطر التعاريف فانها فيها مانع من حملها عليه **قوله** وقس عليه التقييدات اه
 يعني ان مقيد او مختصا في الكلام الصادر منك فالوظائف الموجهة من الخصم
 المنع الجازي الدعوى والمعارضة التقديرية باعتبار الدعوى الضمنية فكل كون التقييد

او التخصيص صحيح والتفصيل شبيه في خصوص الف ومثل الابرهم خلاف المراد
واما الوظائف الموجبة من صاحب التقييد والتخصيص ومنع "صغرى القائمة بان
تقييدك او تخصيصك يوم خلاف المزمع ومنع الكبر القائمة بان كل ما يوجب خلاف
المزمع فاسد واما في المناقضة فان ثابت الدعوى الضمنية اما بالاقامة او بالابطال او
بالتحريم والتغير هذا ولا يخفى ان المنع والمعارض لا يتوجهان عليها بلا اعتبار الدعوى
الضمنية كما يتوجهان على التفسيرين بقوله في جميع الوظائف السابقة من الطرفين تحت
تأثير واحد فيصوب السبق لبعض الافعال جازها ايضا فافهم قوله كمن باعتبار
السبب المحركة متعلق بقوله ويجوز ان يكون التخصيص صاحب المحركة قوله فانظر اليها
الى التقييدات والتخصيصات لانها نظرية صحيحة والصحيحة لعل المراد بالانظار
"غير الصحيحة" الوظائف الغير الموجبة بمعنى من اجتهاد في قياسك حتى يدركك شك
الموجبة عن غير موجبة ما دلوا بتوفيق الله تعالى والظاهر العليم في اي تحريم
او المقتضى اي في بيان وتقريره على كونه في تحريم الدعاوى لكان اولي
الواو بدل او كما لا يخفى وبعد فيه تأمل فتأمل قوله ويجوز ان يكون المراد بها
الذي ليس على ان يكون التحريمات بمعنى المحرمات بالكسر ويجوز ان يكون قوله التحريمات
بمعنى المحرمات بالفتح ويكون المراد الدعاوى وقوله والتحقيقات بمعنى المحققات
بالكسر والمراد الدلائل مطلقا وانما يسمع ان كان في اللفظ اجمال او غرابة
بما عليه ما يدرك عليه قوله في الاغلب قوله اجمال اي مشترك في الزيادة في الغرض
انما يلزم في استعمال المشترك واما الاطلاق الجارية بلا قرينة فانما لازم فيه
بما هو حقيقة المراد في بعض الافعال في حواشي شروح شمسية عند قوله في الشرح
علاوة فهو مشترك بالنسبة لا بالجمع وبالنسبة الى واحد بسبب مجاز فان قلت
فان في زيادة اجمال او اخصر يجوز الاستفسار فيه ايضا قلت الاستفسار فيه

اما المايط

انظر

انظر

اما بالنظر الى المعنى الحقيقي والمجازي فلا يجوز واما بالنظر الى المعاني المجازية قد اختلف الاجمال
ان المجاز موضوع للمعاني المجازية بالوضع النوعي على ما تقرر في محله قوله او غرابة وفي
على ما فسر العلامة التفتازاني في المطور كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا
ما نوسه الاستقار وقار في التلويح والشريف الجواني في توفيقه ان الجمل ما خفي
المراد منه لنفسه لفظ سواء كان لتراجم المعاني المتأوية الاقدام كما مشترك او
لغزابة اللفظ كما هو الاول لا انتقال من معناه اللفظ ان ما هو غير معلوم فزجج الى
سفسار في الطب ثم التأمل كالصورة والركوة والربا فليس هذا من دخل الغزابة في
الاجمال فلا يحسن التقابل الا ان يقال ان هذا المعنى للمجمل اصطلاح الاصوليين والمراد
ههنا ما هو غير مصطلحهم او الاستهزام في بعض الافعال لعل المراد بالابرهم
زيدت السنين لكثرة وجعلها لا اعتقاد مسمى قوله والا ان لم يوجد الاستهزام
الاستهزام فالاستهزام كجاء وتقت وفيه ما فيه وفيه ايضا ان كونه تغتصم الجواز
ان يكون لغرض صحيح على ان "تعت" لرفع التفتت مشروع كما نقل الخلاصة فلان في
الحسن بل هو عين الحسن قوله وتعت في القاموس جاء متوقفا على طلب الباري له
قوله اذ لا ياتي السائل بهذا الاستفسار وفيه ان اريد الايمان بالفعل فهو مسمى وان
اريد بالقوة فهو مسمى كمن كونه متوقفا للقاعدة المتأخرة من الايمان يقال ان ارد كونه متوقفا
بالقوة قوله بيان ظهوره الاول ان يقول بيان معناه او الاستفسار رطب المعنى المراد
من اللفظ لعدم ظهوره او التواضع اي او بيان التواضع الدالة على تعيين المراد قوله
اما بالنقل كما استدلت بقوله حتى تنكح زوجا غيره فقيلا بالشك فانه يقال
للوطى لغة والعقد شرعا فتقول وهو ظاهر في الوطى لانشاء الحقيقة الشرعية
او في التبرع الحقيقة اللغوية او تقول قرينة الاستناد الى المرأة تعين احدهما فانه للوطى
لا يستدل بها وعلى هذه العقيدة التفاضل فقد منع الاجمال وفيه اجمال طريف آخر

انظر

ذكرنا في حاشيتنا على الرسالة الطائفة كبرية قوله وان عجز عن ذلك كلمة فالتفسير اه كما
 اذا قلت بان به سلطان فيكون باطلا فيقال ما معنى بان فانه يقال بمعنى ظهوره والفصل
 فيقول امره بظهوره وان لم يفهم منه في الواقع قوله كمن فيه الشيء فتأمل قال استاذنا
 يوسف العتاي عليه رحمة الباري لعرف ذلك الشيء انه بعد العجز عن الامور الاربعة لا يبقى شيء
 يصلح للتفسير ولعل قوله فتأمل اشارة الى دفع هذا به بيان المراد بما يحتمل اللفظ في
 غير التعريف وان لم تكن قرابين بقرية انتهى قوله وانما قيل في الاغلب اه لا اري وجها في
 تأخيرها الى ههنا بل محله قبيل قوله والجواب من الاستفاد قوله والاخرى اه قال استاذنا
 الاستاذ هو مخالف لما عليه المحققون من جميع الاعتراضات راجعة الى منع او معارضة
 وبالله اسمع وعذر منها الاستفاد مطلقا انتهى قال الشرح في الحاشية ههنا وانما قلنا
 على الاخرين يجوز كون ذلك الاستفاد من المناقضة مجازا على دعوى ضمنية ويكون اليان
 اثباتا لتلك الدعوى ولا يبعد كل البعد ان يكون معارضة والبيان معارضة عليها انتهى
 قوله وما ينبغي اي مما يلزم ويجوز مراعاته وانما كانت مراعاتها مستحقة لا وجبة
 لانه ليس يلزم من تكرارها فوات عرض الخطرة بقينا قوله عن الابهام وهو ان يكون
 اللفظ معبراً عن المقصود ناقصاً عن اصل المراد واجبا به والاطناب ان يكون الا
 اللفظ زائداً عن الغاية قوله للملا يكون محلاً لموج الى ان الابهام اذا لم يكن محلاً بالغرض
 في القامه لا يابى كما اذا كان المحل في طلب بغيره كذا هذا قوله وتاثيرها عن الاطناب اي
 مما يزيل عنه واما الاحتمال من الاختلال فالتطويل واجب لانها معقوتان لغرض المناقضة
 بقينا قوله والا في م اي ولما يلزم في م العلل في مقام يقتضي الواقع عدمه فيغوت
 فانه من خطرة اوله اخذ من سائر وعجز المعلل وعجز الاعمى وفولزم في م مع
 ان كلامه متوقف على باب ولا يجوز حوم شيء فضلاً وروده في باب الاعادة
 الكلام للسوق والذوق ان يقول ولا بأس بمطالبة الاعادة لاجل الاستفادة او

او
 الدافع

او الدافع في الكلام قبل الاستفادة اشغ من مطالبته الاعادة قوله لما لا دخل
 في المرام وهو اخطا اظهار الصواب قوله عن الضحك ورفع الصوت وامثالها في
 تحريك اليد واظهار البطش والسدة وما يدل على الشفاهة في الطريقة
 المحمدية وفي الخلق النبوية والجملة في المناظرة ان تكلم متعل مسترشداً او محتم
 على الانصاف بل اتعنت بكرة وكذا اذا تكلم غير مسترشداً لكن على الانصاف بل انه
 تعنت فان تكلم مع من يريد التعنت ويريد ان يطرده لا يكره ويجوز ان حيلة ليدفع
 عن نفسه لان الحيلة لدفع التعنت مشروعة فارجح سمعت القاضي الرهام يقول ان ارد
 تحجيل الخصم يجوز قال رايت في موضع آخر وعذر لا يكون وبخشي عليه الكفر انتهى قوله
 بالمقال في المقال قوله من اوضاع الجبال مبالغة من الجهل فقيه مبالغة نرم وزيادة نحو
 صحيح تحقير وتغيير قوله لانها الضمير راجع الى الضحك ورفع الصوت باعتبار الجفنة
 قوله يسترون بذلك اي بالضحك ورفع الصوت جواب سؤال يكاد يقع في قلب
 المحل طلب وهو السؤال عن شانهم بهذه الاوصاف قوله للتلايش في ذهنه
 بجلالة الخصم والاحتشام اي بالاحتشام فيسقط حدة ذهنه ووقته فكرة ويغوت
 المرام من الكلام قوله ان لا يجنسب والمحي من اخلص غرضه لا يباليه بقية فالوجه
 ان الاستحقاق بان لا يظهر قوله استحقاقه اي عده حقيراً قوله بالافحام متعلق اما
 بكونه او بالضعف فتأمل في الوق قوله وعلى التوكل وبه الاعتصام
 خاتمة لكتابه مناسبة لغايته الحمد لله على التمام
 وعلى رسوله افضل السلام

قد تمت هذه الحاشية الشريفة المنسوبة الى استاذنا المحقق الكفوي
 من يد الضعف العباد عثمان بن محمد الاخفش كوفي ١١٥٦

١١٥٦
 ١١٥٦

شرح مسند الإمام أحمد بن حنبل
قلم محمد بن عبد الله

الجليل اخر الحقايق والصلوة على من رتبها على الدقايق وعلى
 اله المجددين عن ملايم العلائق **بعد** فيقول المفسر ان الطاف ربه بحقيقته
 ابن قرن وبه لي حشرهما مفسرة الجليلة ان رسالة الاسفار للمولى
 المحقق والكبر المدقق مولانا محمد الانطاكي طاب الله ثراه وجعل حسنة
 مشواه بحسنة الحاشي لما كانت محتوية اجمالا على ما نطق به كتب المنفعة ما بين
 ودان عليه زبركتا فرب من معاني الجازات وما يتعلق بما اردت
 ان افصلها وان اضربها فرائد فوائده ونسئل الله تعالى ان يرفع بها من
 تناول بالاهتمام والله ذو الهداية والتوفيق وبه العون والاعتماد
 افتتح بذكر الحمد لله بعد البسملة احترازاً عن الغيب والجزئية على ما نقلت
 به المقامات الفاسكية ورعاية الجواد اربعة فقال الحمد له معنيان **هو**
 ومعني غيرهما لغوي وهو الرضا واصطلاحى وهو اظفار صفة الكمال
 ويشمل كل امان يبرأ به المصنف للفاعل او المفعول او الى اصل بالمصدر ويجوز
 ان يبرأ ما يتعلق عليه لفظ الحمد ما على طريق عموم المجاز او عموم المكثر
 والابتناسب مع ان يبرأ بمعنى اسم الفاعل او المفعول فتدكر ثم اخبرنا
 المعنى الثلاثة للام التعريف في الجمل والمعنيين في لام الله فيحصل ثمانية
 وستة ومائة احتمال وان زيد وان اخبرت لام الله بنى كفاؤنا
 الله تعالى ومعنيان يتفرق فتنبى الى اقسامها غير واما الى الالباب
 من ان يفرق التعريف من اذهب الاول انها موضوعة لتعريف
 العربية ففقدت ثم يتعدى الى السكك وغريب والثاني انها لتعريف
 النفس الى النفس ففقدت ثم يتعدى الى كبرى البركوى

[illegible]

فی الامعاء و قال مولانا المهدوی انه الحق الحقیقی بالقبول و اما اقول كذلك
 فانه يناسبه معنى التعريف و هو التعيين فعلى من يدین المذهبین يكون
 الامم مشتركة معنویا فی الاربعة و الثالث انها لفرد معين و للحقبة
 فنشترك لفظا فيها ثم يتعدد ما للحقبة فحق فی التلکة هذا مندرج
 التفتنا ان فی شرحه للمفناه و قبله نشرك اخفا فی الاربعة و رد
 بانه يلزم من ان لا يترجح احدهما على الاخر و به نظر و قبله انها حقیقة فی
 الاولین و منی زنی عهد الذهنی و الاستغراق و لعل انما نشاء من حیث
 استعمالهما الى الفرقه الخی و حیه و لكن هذا لا يقتضی كونهما یکی زاناه اذا اطلق
 لفظ العام على الخاص باعتبار عمومه لا یكون فی الا باعنا بخصوصه
 ثم اعلم ان هذه المعانی و المذاهب تجری فی المضاف الى المعرفة لک تعلم للذات
 الذی وجوده مفتوح ذاته انما اختار من بینهم بمسما الحسنى لیدل استحقاقه
 بجناباته و الصفات ان سائر ما ينسب اليه كما قال الله تعالى و لله الاسماء
 الحسنی و لیزید الا کمال الحمد و عذاف عکسها ثم انشأ الحمد و عليه بقوله
 حمد ان کرمی فان فيه انشاخ الى انه کان من ان کرمی لانعام الذی
 هذا التالیف بعض منه و یلمی الى قوله لئن شکرتم لازندکم و الصلوة
 انما ترک السلام برعاية لتناسب الفقرین و رد اعلم من قال بکبراته
 على سید الاولین و الاخرین ای سید جمیع المرسلین و سائر الخلق او
 جمیع الملک و سائر الخلق او سید مبدءهم من الانس و الجن و الملک
 بحسب النسب و الحسب و یفهم ما عداها بالاولیة فوق الجميع و فی
 قوله لئن رت على الشیعة قیام من و علی الله ای جمیع اتباعه اذ فيه
 ایام حسن و من عطف الاصلیاب علیه فقد عجز التلکة المشهورة

قولهم مشترك لفظاً في الأربع مع ذهب الخفاء لما قاله العصام
في الأصول أنه اشتراك فيما بين الخفاء أن لا لام التعريف تكون
للعدد الخارجي ولم ينف الجنس والعدد لأنهم لا لا استفراق
انتهى فاعلم أنها في الأربع معنى أو لفظاً مع ذهب المشهور
الجمهور وفي الاثنين لفظاً وفي الثلاثة مع ذهب الحقيقة
ثم اعلم أنها عند صاحب الشفا مع بعض الخفاء موضوعه
لحان ثلثة مسائل وأما بين جميع المذاهب كونهما من
مزالق أقسام الروايف

فان كان لا يبعد ان يعطى هذا المصنف على ما كان في الحقيقة
 قال قدوة فليكن هذا المصنف والكتاب في الحقيقة

من ان عطف الخاص على العام للنسبة على فصلة عن كانه ليس من جنس منزلة
 للتفاير في الوصف منزلة التفاير في الذات فافترس منه كقولنا تعالى
 حافظوا لآياتي والا والى ان يكون هذا العطف للنسبة على كبريا الحكم في الخاص
 فغير جائز بآية تعظيم له الطيبين الطاهرين الى العارفين على الكدور
 الباطنية والظاهرية او الاول بالنسبة الى الغير والثاني الى انفسهم
 فقط في تقديم الاول اما للتشديد او للجمع ويمكن ان يكونا لا يترار
 ولا يخفى على من علم **بعد** وفيه عشرة ابحاث الاول ان حكمه مستحب والثاني
 ان اوله تكلمه داود وعم على المشهور وفيه بن عدة الاربعة
 او بعرب بن فخطان اول من لم يرد بالعربية على قول والثالث ان شانه
 من البلغة اختصا بقرين من التخصيص وقيل هو فصل الخطاب الدال
 على الانقطاع والبراه ان ظرف زمان وفيه ظرف مكان من الغايات وان
 واوه اما قامة مقام لما او عوض عن اما المقدرة فيلزم الامر والنهي بعد
 الفاء عند الرضى ولا عند غيره اوزان في او ابتدائية او عاطفة على الدعاين
 او على مقدروان الفاء جوابا لاول او اما المقدرة او الموصولة او الظرف
 المنزلة منزلة الشرط وانه على الاولين اما من الشرط او الجزاء والى كل وجه
 به لكن لا اول في هذا الشأن البغ مع فلا بد وروا الزبير بن عتيق في
 الذاب الى الاول في كل احد ان يذهب الى ما يشاء من عامل الظرف
 الواو او اما المقدرة او الفاء على توهم او مثل علم المذكور والمقدرة
 وان اما المقدرة من غير التوكيد ويقر بغيرها فيفيدانه من تجسب فيضها
 قياسا كما مرها او لتفصيل كبحر الثاني وانما يرد وخلق العصا
 في الثاني اذا قدر العدم في الاول فاما من وان خصيته على غير الاولين

حملة

انما هي النسبة بين
 المجرى والاول اعني
 انتم الرضى والمشتهر

حملة واما عليه بما قاما اتفاقية عامة او لزومية بحسب الحكم فاعلم
 وفيه تجريد والتفات ان خطبة الحكم لنفسه والافلا على الخطاب عام ان طريق
 اداء المراءاة نقل عنه الطريق اداء المستكلم مراده الصريح انتهى وانما قيل
 بالعلم لان الناس لا يلجوا عليه في العرف طريق ولا نه غير مستوف في النسبة
 فان قيل انه يعلم لانه لنفسه ولا ادائه بالاشارة مثلا ولا يلحق عليه
 في العرف شيء من هذه النسبة فانها لا لفظ حقيقة قلنا لانهم العموم على كل
 للغير فقط وباللفظ او الكتابة فانهما المتبادران من الاداء ويمكن
 ان يمنع صيغة الاداء عن الاشارة ولا يبعد ان يرد بالطرف التراكيب
 لها بالظرف في ان المعنى يسكنها فيفسد الى فهم الى طب ففقيه بارة استلال
 فاما حقيقة ومجاز وكناية والحرف استفرا الى ان لم يعبه والقيود والاعتقالي
 ولما توقف البحت عنها على تعريفها عرفها اول منظر مقام المعنى لا التباس وكونه
 للمماثلة والمتكررات لا فرد وقد بعد عن عدة الاعادة فقال في حقيقة
 ويمكن العينية بالعمدية وانما قوله بالان مفهوما اخويا يتوقف على خبره
 وقالوا ان التعرض للحقيقة في علم السالكين بمقصود اصلي لما بينا وبين
 اخويا من شبهة تقابل العدم والمملكة ولانها وان لم يتوقف على ان تكون لها حقيقة
 على العمى كالحال على غير ما وضع له في الدال على ما وضع له في الجملة فيكون
 التعرض لها بالنسبة الى هذا العلم سطر او يا قول وفيه نظر فان اختلاف
 الطرف قد يكون بآو ويؤيد اخذ البعض الفضل في تعريف السبب ولكن الظاهر
 على الحكم ما قالوا فاما من ثم علم الحقيقة في اللغة اما من حق بمعنى ثبت
 فليكن فعلا بمعنى فاعل او بمعنى علمهم او من حقيقة او اثبتة في معنى
 معمول ثم نقل الى الكلمة الثابتة او المعلومة او المثبتة فيما وضعت له



كلها من هذا القبيل وما حققه الشريفان المجاز لا وضع فيه الاشياء ولا
نوعا فبنى على المعنى الاول للوضع وعلى الوضع الشخصي وما قاله التفاسر ان
ان فيه وضع نوعيا في المعنى الثاني له وعلى النوعي فعملهم عدم المناجات
بين البناء في النوع للشيء وضعه وانكاره في شدة المعنى 2 واعلم ان هذين
التعريفين باعتبار الموضوع وان الاتفاق لانية باعتبار الموضوع له وقد
يجتمعان بهما فلا يناسب تخصيص المعنى بهما الى الشخص بل بالوضع العام للموضوع
له الخاص الى النوعي ولا يرد ما قاله لا يحتاج الى النوعي معقب الزيد
فلما ملوا ايضا بنقطة الوضع الى الموضوع له الخاص بان يتفعل المعنى
بخصوصه ثم يوضع اللفظ بازائه كوضع الاعلام الشخصية وفي النوعي كعلام
اجناس البعوض من فعل يتفعل وخبرها والوضع العام للموضوع له العام
بان يتفعل كقولهم يوضع له كذلك كوضع اسماء الاجناس كالانسان للحيوان
الناطق وعامة النكاحات وفي النوعي كوضع عامة المشتقات الى الوضع العام
للموضوع له الخاص بان يتفعل امر عام مشترك بين المشتقات ثم يوضع اللفظ
لكل من هذه المشتقات بخصيصه كوضع المفردات والموصولات واسماء
الاشياء واسماء الافعال والحروف وبعض الفروقات كالبين وحيث
غيرها مما يتضمن معنى الحرف وفي النوعي كالافعال والمجازات وهذا هو الحقيقي
كالعقد والسيد واما عند التفاسر ان موضوعات المفردات الكمية
بشيء اخر لها في انشاءات المتروكة معانية الحقيقية والوضع الى خاص
للموضوع له العام وهذا القسم لا يوجد في الخارج وما كان من حيث المجاز
التي في مدققة من يدق الحقيقة عند اكمل له وقبله معناه كبر معني
المتأخر قدومه عليها فقال المجاز في اللغة مصدر يهبط فاعل هو المحدث

جاز

جاز المكان اذا قلناه ثم نقل الى اللفظ المجاز عن مكانه الاصل الى المجزأ
ومنهم من استبعد هذا فجعله سم مكان من جاز المكان اذا سلمه ولكن الاول
اولى لورود النقص على الثاني بالحقيقة او لا يلزم الاطراد والانعكاس
في التسمية بل تناسب المقابلة وفي اخر الاطوال وسمى المجاز بالمصدر
المبني بالغة في جوازها ومكانه الاصل حتى كانه بين المجاز بخلاف الكناية
وفي الفرق لفظا ولقد احسن بتبديل الكلمة في تعريف القول الى اللفظ
لان فيها القبول والقول يستعمل في غير ما هي المعنى الحقيقي وضع له من حيث
انه غير اي غير ما وضع له وما يدخل ويخرج من القيود فيفهم من تفصيلنا
في تعريف الحقيقة بغير التعريف الى المجاز المفرد والمركب فلا يقع ما يقال
ان جمعا في تعريف واحد لم يكن وقيل استغاط فيه في اصطلاح به التماثل
عن التعريف لا غناء فيه كشيء عنه ورواها وان صح في تعريف الحقيقة
لكن لا في المجاز او استعماله في غير الموضوع له ليس من حيث انه غير بل
حيث انه متعلق بالموضوع له بنوع علاقة اقوال لا بنا في المثل المتفق واما عدم
استغاط السكاك من تعريف المجاز دون الحقيقة فالتوضيح لا لعدم صحة الاهتمام
على قيد الحقيقة بعلاقة ملحوظة والالام يكن مجازا بل ملحوظا متعلقا بمفعول
او حال مما تحته وانما اني بالباء دون الالام لوضع الالام بان العلة تامة و
العلاقة ليست كذلك وهن بالفتح مفعول واما بالكره ففي الاعيان بينها وانما
في العلاقة بقوله اي اتصال مناسبة تدور عليها صحة المجاز لبيان معانيها
الاصطلاحية ولا حرج من المروية والغير بقوله بين الموضوع له المتعلق
اي بين المعنى الحقيقي والمجازي لان في جوازها اليها خفاء فان قلت
العلاقة انما تكون بين الشئين فذكر بينهما مسند ركن قلنا لان الالام الكثرة

قوله لا علم الا على المتبوع قال مولانا حسن جلي ومنه ان الجواز
في شرط الصفة عند ائمة الاصول ورافقة
في مخرجه عند علماء البيان

قوله لا علم الا على المتبوع قال مولانا حسن جلي ومنه ان الجواز
في شرط الصفة عند ائمة الاصول ورافقة
في مخرجه عند علماء البيان

لا بد ان يكون التعيين التعيين او للتفريق بما علم التما بالجوهر دون
تتم التعريف قوله مع قرينة حال من جملة او صفة لها وقيل الاولى
بالاول لانها ليست من توابع العلاقة بل كل منهما مما يتوقف عليه الجواز ورد
بانه عكس الامر لان مع لادخل الا على المتبوع يقال ركب الوزير مع الامير و
اجيب بانه اراد بالتابع تمامه ذكر المصلحة متبوعه وليدل على معنى فيه
الحق الاصل انما هو المتبوع والصفة مع الموصوف كتركب بخلاف المعطية
اقول ان كبرى قوله بل كراهية منه فان كون كل منهما مما يتوقف عليه الجواز لا ينافي
كون القرينة من توابع العلاقة فليسا مل ولكن ان جعلها حالا لما تحت مشكل
او ظرفا له وقيل وجه يندفع تلك التبعة اقول وفيها تبعة اخرى فافهم
والقرينة ما يقع على المراد بالوضع فانه لم يجره ان يلحق على ما وضع بارادته
انه قرينة عليه كرا قبل وفي شموله على المقالية والحالية فظمانه عن ارادة
الموضوع له هذا هو المراد على السنة القويحة ان التقدير في شموله
الشخصية اشراكه انه كيف للجواز في المحاورات القرينة المانعة وحقق
انما لا تكفي في التعريف بل لابد منها من القرينة الدالة على تعيين المراد
واما المحقق الفاضل قد حقق في مقول البديع ان القرينة اما معينة وهي
للمشرك او محصلة وهي للجواز وقرينة بينهما بان الفهم ليس سوى نسبة المحل
المعينين الى الارادة لولا القرينة فمعيته وان رجع احداهما فمحصلة
والحق عندنا ان المانعة والمعيته معالازمان للجوازات مطلقا فانه لو لم
تلتزم المعينة لزم استعمال كل الجواز في معان غير متشابهة او في بعض جهات
والامر لم يطل وكنتهم لم يبينوها لا فها من قوله جملة فافهم ولكن
في اللغة مصدر ثبت او كونه بكذا ان شككت به وادوات غيره

وفي العرف تطلق على المعينين على المعنى المصدرى الذي لو فعل الكلام وعلى
نفس اللفظ وهو المعروف بها واللفظ مكفى به والمعنى مكفى عنه لفظ استعمال
في معنى لازم ما وضع له رافقا او خارجا او لا ولا ينافي او كنهنا اكثرى او يجوز الكناية
من الجواز كما قال الشيخ زاده في قوله تعالى والصبي اذا تنفس بعد الكفارة
خرج به الحقيقة واللفظ والانتقال في الكناية من الملزوم الى اللازم وما
ذكره السكاكي فاعلم على العكس فليست بجواز او لالة لللازم من حيث
انه لازم على الملزوم كذا في المطول واجيب بانه اراد باللازم التابع وبالملزوم
التبعة ولذا يجوز كون اللازم اخضر فالكناية عنده ان يذكر من المتلازم بل من
ما هو رديف ويراد به ما هو مردوف وفيه شكك بلا قرينة مانعة عنه اي في
ارادة ما وضع له والشيء راجع الى التعيين على ما حقق ان القيد او الصلة للمثبت
قبل اعتبار التعريف فاعلم انه معتبر ولا يتم في فاذا رجع اليه فمقتضى ما قربت تأويلها
والا فاعلم ان التعريف معتبر ولا يتم قبله فليست كمالا احب الحال لمجبة الفقر فلا مرد
عليه بقوله المفتوح ولا بد له من دلالة حال انسان ليعلم ان المراد باللفظ غير معناه
الحقيقي فان قلت مستلزمات كثيرة الرعا وفي معرض مدح كانه كناية عن كونه مقتضا
مقتضا فانما خلاف ما اذا قلته في الجامع ولا ينافي القرينة مقابلة وبهذا القيد
خرج جميع الجواز ويعلم وفي تامل بعثت التعريف مع بقوله يعني ان الكناية من
حيث انما كانت لا تنافي في الموضوع له بعين كونه الجواز المعنى الحقيقي والكسوف
في لفظ واحد كطوبى النبي والمراد بالجميع كون احداهما تابع للآخر وانما راد الجميع
يعني المعنى ولازمه او قصد استقلال الاول لا يبعد ان يرد بتعبيره جواز استعمالها
في صورة اخرى ما وضع له بلا اعتبارها كما ان الجواز ينافيه يعني لا يكونه الجواز بين
الحقيقة والجواز في مادة واحدة باعتبار واحد وتو جاز باعتبارين واما

قوله فليست بجواز ويمكن ان يكون
اراد ان الموضوع له ما لم يكن ملزوما وتعريف لا يشقل
منه البتة فهذا الاعتبار لا ينافي الانتقال من اللازم
الى الملزوم

قوله فليست بجواز ويمكن ان يكون
اراد ان الموضوع له ما لم يكن ملزوما وتعريف لا يشقل
منه البتة فهذا الاعتبار لا ينافي الانتقال من اللازم
الى الملزوم

لایحه

[illegible]

منه
مستحقا بعد

لأنها وضعت لأمر الشرع قبله ولم تدخلها في تعريف الحقيقة مع أنه مجاز
في ذلك الاستعمال فبقوله من حيث أنه موضوع له لأن استعماله لا ينافي
ليس من حيث أنه موضوع له عند أهل اللغة بل من حيث أن الموضوع له
وهو الدعاء بجزء منها عندهم وكذا إذا استعمل أهل الشرع في الدعاء
أو التعظيم لأنه استعمال في الموضوع له في الجملة لكن معنى حيث أنه عندهم
بل الموضوع له العبادة المختصة بهم وكل الدعاء والمكبر للتعظيم
استثنى وفيه العلامة في تعريف المجاز لا خارج الفلطة لأنه ليس فيه
حلافة بينهما أو وجدته ولم تقصد ومن قصر على الأول فقد قصر
فلا يكون مجازا كما لا يكون حقيقة كقولنا سموا أو عمدا فان بين
السمو والخطا عموم مطلقا فخذ هذا الفرص شبه إلى كتاب فانه
لا علامة بينهما أو لم تقصد في عبارة المعنى سامية فان قلت
إن تخصيص آخر أجه بالعلامة غير صحيح لأنه لا قرينة فيه أيضا
الإشارة إلى الكتاب وأن قلت علته لم يرد به معناه الحقيقي
لكن القرينة ما نصبه المنكح لم يأت على قصد وهذا لا يتصور
من الـ هي قلنا الخاسر لا يخرج وما قيل أنه يفني عنه القرينة
فمردود بأنه أغنى المتأخر عن المتقدم بأن كل القبول لا يلزم أن يكون
للاخر أي بل قد يكون بعضا للأول واللا أيضا وقيد تلك القرينة في الخارج
الكنائية المستعملة في غير ما وضع له مع جواز إرادته والظاهر أن هذه
الصفة كاشفة إشارة إلى دليل الخراج فلا يرد أنها لا فائدة معناه
بما ولا يبعد أن تكون احترازية فدليل الخراج إنما هو أن كانت مؤثرة
ولكن لا مانعة لأن القرينة الفرق بينهما وبين المجازية إرادة المعنى

وَأَعْلَمُ أَنَّ نَصْبَ الْمُتَكَلِّمِ وَقَصْدَهُ مَا لَا يَطْلُوعُ عَلَيْهِ
فَجَعَلُوا قِيَامَ الْقَرْيَةِ وَبَيْنَ النَّصْبِ وَالْإِقَامَةِ عِنْدَ
انْتِفَاءِ الْمَالِغِ مِنَ النَّصْبِ كَالسَّهْوِ قِيَامًا ذَكَرَ فَلَزَا
فَلَوْ أَنَّ مَقَامَاتِ الْخُذْفِ لِقِيَامَ قَرْيَةٍ وَوَنَاقِمَةٍ
قَرْيَةٍ كَرَاهَقُوا

الطبيقي معرو دون الجواز ويعلم بما سبق عدم ورود البحث لبعض في
 الدليل وعدم الاحتياج الى جوابه على انه في الفرضهم في الحق وما كان
 العلاقة عند البيانيين على قسمين احدهما معتبر في تعريف الجواز
 والاخر في تعريف قسمه او لا فقال والعلاقة على قسمين اما
 تعبير كلية فيقال انما اللزوم اي لزوم المعنى المستعمل فيه اي المعنى المستعمل
 ويمكن ان يقال عدم التعبرج به ليتناول المعنى الكلي للموضوع له و
 لما تبادر من اللزوم امتناع الاندكاز بينا بمعنى الاختصاص او بمعنى
 الاعمال عند المعقوليين والمكبور منه غير شامل لجميع العلاقات
 اللاحقة بل يختص بالاشياء متساوية في التدبير بين خبرج اكثر الجازات
 والكليات دون وعلم المراد بقوله والمراد باللزوم حصتها اي في معنى
 العلاقة اتصال بينه كما ان بين المعنى المستعمل فيه الموضوع لا يتصل
 صفة بعد صفة لان اتصال من احدهما الى الاخر ولم يقل من الموضوع له
 الى المستعمل فيه كما هو اللفظ اما الاختصار او الاشارة الى ان الاتصال قد
 يكون من اللزوم الى اللزوم وقد يعكس في مرجع خبرج التنبه لم يسبق طرفة
 بل حكما فان اللزوم يقتضيه كما هو الاثر قد يكون من المستعمل فيه الى المستعمل فيه
 الاخر كما جازت خبرتين او خبرتين كذكر الان والارادة الجاز او الى
 قد يكون من المستعمل فيه الى الموضوع له فتأمل في الجملة يعني ان المراد باللزوم
 بين مقدرين في ان العلاقة المتقوية بين السببية المعنى المتقال ولو
 في اعتقاد الخاطبة بوقوع عام او غير من الشرع والامكانات والتأمل
 في الفرض حتى قيل ولو اودعنا فيك اعم من البين وغيره فلا بد ان لازم
 لازم الشيء غير لازم له واذ اي ذلك الاتصال يوجد في كل امرين بينهما

علاقة

قوله وانما هو اللفظ اما الاختصار او الاشارة الى ان الاتصال قد يكون من اللزوم الى اللزوم وقد يعكس في مرجع خبرج التنبه لم يسبق طرفة بل حكما فان اللزوم يقتضيه كما هو الاثر قد يكون من المستعمل فيه الى المستعمل فيه الاخر كما جازت خبرتين او خبرتين كذكر الان والارادة الجاز او الى قد يكون من المستعمل فيه الى الموضوع له فتأمل في الجملة يعني ان المراد باللزوم بين مقدرين في ان العلاقة المتقوية بين السببية المعنى المتقال ولو في اعتقاد الخاطبة بوقوع عام او غير من الشرع والامكانات والتأمل في الفرض حتى قيل ولو اودعنا فيك اعم من البين وغيره فلا بد ان لازم لازم الشيء غير لازم له واذ اي ذلك الاتصال يوجد في كل امرين بينهما

علاقة سواء كانت مشابهة او غيرهما في جميع العلاقات اللاحقة واما تعبر
 اي العلاقة جزئية فلا تشمل جميعها بل يلزم فيها ان يذكر القيد المقيد
 او القيد فقط بخلاف الكلية واعلم ان انواع العلاقة سماعية من اهل
 البيت او ما من شئبين الا وبينهما علاقة بوجوبها مع عدم صحة التجوز
 بين كل شئين لاشخاصها بمعنى قوله جزئية سلب الكلية بمعنى الجزئية
 الاضا في لا الحقيقي ويؤيده تعدد الانواع جزئية ويمكن ان يكون
 حقيقيا باعتبار ذوات العلاقات دون تحققها في المواد واعتراض
 بانه لو كان الشرع سماعا لعدا لا يجنبها في الاطلاق الشبهة للقييد بالمجاورة
 والاب للابن بالسبية وبالعكس وتخلط لطلول غير ان بالمساواة
 والنازم بالكل اجماعا والجب بانها لم تغير عنه تامة لصحة الاطلاق في مقتضى
 بها فالتخلف مما في غير قارح واذ اعتبر العلاقة جزئية فيقال انما كانت
 اي مشابهة المستعمل فيه له اي الموضوع له سواء في الشكل او في السفة كانت
 الرجل الشجاع باليونان المفسر في الشجاعة فلا بد بقوله ان علاقة
 الاستعارة اثنان واذ كان العلاقة مشابهة في خبرجها استعارة سببية
 معناه على اي شئ مطلق واعلم ان الاصوليين واهل اللغة يختلفون
 على كل جاز فعد منهم مترادفان واما المعانيون فيفترقونهما في الاستعارة
 لاهتمام شأنا وحكم يختص بها او يقال انما غير متبته اختصار الجاز في
 المرسل والاستعارة اذ لم يوجد جاز علاقة مشابهة وغيره معارض
 قوله او غير متبته لا يقال لانهم عدوا وجود هذه القسم فانهم قد حققوا
 انه قد يخص في مادة علاقته كما كلف لانا نقول اذا اراد احدكم لا يرا
 الاخر كما سيجي من المقام في خبرجها اي في جاز العلاقة التي غير مشابهة

قوله واجيب تفصيلا واجيب بمنع الملازمة فالت
 العلاقة مقتضية للشيء والتخلف عن المقتضى ليس
 بقارح بل واز ان يكون المانع خصوصاً فان عدم المانع
 ليس بجزء من المقتضى على ان يترط الاستعارة مستنف
 في قوله لطلول غير الانسان وهو المشابهة في اختصاص
 الاوصاف واما اطلاقها على الانسان الطويل
 فليس الجامع فيه في الطول بل في موضع وقوعه واختصاص
 في اعاليتها وطاوة وتمايل بينها مستعمل

بيان مرسل من ارسل اليه في المبدأ او من يدره سمي بهذا القسم
 لعدم تفيد جملته واحدة هي المشابهة وقبل لا يرسل وطلق عن المشابهة
 ورتبان المجاز مطلقا بلغ من الحقيقة وفي الرد منع فلا يقدم الاستعار
 في الاجمال لوجوبية مفهومها والمرسل في التفصيل لثقله بجهته او لكونها
 كالمركب ولما كان عدد انواع المجاز المرسل واسماها مختلفا فيها باختلاف
 الاعتبار ينبغي وان تدخل بعض ما يتبين في بعض وليس ببيان الاستعارة
 السماع في الاتفاق على ما قيل فانه غير يفي فقال وذلك الغير اي غير المشابهة
 من العلاقة اما مصدرية اي كون الموضوع له مصدر اي فعل مصدر والكيفية
 المجازية كالمصدر حال كونها مستعملة في النعمة احتراز عن حال استعمالها في
 الجارية فانه في حقيقة الواقعة في تكوين كيب يدخلان فانه قد فيه فعل
 المصدر واديد العباد ومنه قوله تعالى بل يداه مبسوطتان وقيل
 لان من شأنها ان تصدر عن الجارية ومنها تفصل الى المعنى بها وبشرط
 ان يكون في الكلام اشارة الى المولى على الاقبال انصف اياي
 فلان عندي ولا انصف اليه في المبدأ يقال انصف النعمة فيها وروى
 بان هذا الاشارة ينبغي ان يكون مبنية على عرف في استعمال اليد في النعمة
 لا على توقف لكونه جازا عليه والا لا تنقضي تعريف المجاز بغير مستعملة في
 النعمة من غير اشارة الى المولى لها هذا وفي الشرط والرد نظر او نظرية
 الى كونه اي كونه موضوعا له فاعلم هو كونه اي للمعنى المجازية كما في قوله
 تعالى واما قوله فيه وفيما سببان للافتقار الى العبادية يد الله فوق ايديهم
 ويد الله فوق ايديهم في يد الله فان ايديهم وان جازا لكنه ليس
 ما في فيه القدرة ومنه لا يمكن فيكون العالم في النفس والترك

في قوله تعالى واما قوله فيه وفيما سببان للافتقار الى العبادية يد الله فوق ايديهم
 ويد الله فوق ايديهم في يد الله فان ايديهم وان جازا لكنه ليس
 ما في فيه القدرة ومنه لا يمكن فيكون العالم في النفس والترك

فهي اخص من القوة وهي صفة بما يمكن الحيوان من مزاوله الافعال
 اشارة لظهور أثرها فيه اي في اليد يعني فيها فان اكثر ما يظهر سلطانها
 في اليد وبما يكون البطش والقرب والقطيع والاضد وغير ذلك من
 الافعال التي تتبين عن وجود القدرة ومكانها واما اليد في قوله عز وجل
 يتكاثروا واما هم ويسعى بدمهم اذ انا هم وهم يد على من سواهم فمن
 الشبهة واما ما ذكره الشيخ انه استفاد فمبنى عليها نقل عنه ان المشبه به
 اذ لم يكن له قول اداة التشبيه عليه فاطلاق الاستفاد عليه يحل من
 القبول او جازية بينهما ولم يفهمها فان جميع احتمالات العبارة
 فيما سبق غير جازية والمراد فيه ليس بظاهر يحل فاما امان ان يكون يكون
 احدهما حاملا والاخر محمولا كالمراوية وهي في الاصل اسم للبعير والبغل
 او الحمار يستعمل عليه المستعملة في الدلو وهي ظرف الماء الذي يستقى به
 لا اياي الدلو في الجوز الذي يستقى عليه والعلاقة كونه البعير حاملا
 او كونه احدهما في الاخر بالجزئية او بالكلية او بكونهما في محل مشترك
 في الوجود والعقل والخيال وغير ذلك كذا في التلويح او جزئية او كونه
 جزءا له هذا ليس بمطرد بل بشرط ان يكون للجزء من خصائصه وارتباطا
 بالكلية الذي قصد بالكلية تشبيهه بالكلية بالذات فان المعنى المعنى لا يحصل
 من اجزائه الالهية وكنسمة الالهية بالبرقية او الدراس لتوقف وجوده
 عليه بخلاف نحو الرجل واليد واما تشبيهه باليد فليكن قفا صدور
 الافعال عنه فلا تنقضي ببيت يد الى اليد كالعابن حال كونه مستعملة
 في المسببة فانما اذا استعملت في الجارية المختصة تكون حقيقة
 ثم فمنه الطليعة بالسفة الكاشفة فقال التي تطلع اي هي من



اي انما كان في الكلام في الالفاظ في التفسير في المجلس
 القوي في المجلس ما داموا في التفسير في المجلس
 انما كان في المجلس في المجلس في المجلس

جزي الشرح وسال الميزاب وقوله تعالى فليدع ناديه او حاله وقد عبره بالكلية
 كذا في الحاشية اي كونه حالاً وموجوداً في مطلقاً وقيل بشرط ان يكون الحال مقصوداً
 من ذلك الحال كونه قوله اما الذين ابغضت وجوههم فحق رحمة الله اي في حبه
 الحالة فيها الرحمة فاعل الحالة وفيه دلالة على كثرة الرحمة فيها حتى كانا الرحمة
 بعينها او البية اي كونه الله كونه قوله تعالى واجعل لسان صدق في الاخيرين
 اي اجعل لسان صدق في الاخيرين بان لا ينسى ولا ينقطع ولا يخرج
 متكلماً بجملة صادقة بانية في الاخيرين بان لا ينسى ولا ينقطع ولا يخرج
 وقيل لا يمكن الاثبات على حقيقة فليدع ناديه واجعل لسان صدق في الاخيرين
 تعالى ونفع لسان بعده انما هو بان يذكر بحالته واجيب بان نسبة لسان
 الى الاخيرين باللام لا ينفي بخلاف الذكر وانما عدل عن تفسيرهم بما في ذكره انما
 اندرج دونه فليدع ناديه فليدع ناديه اصبح في كذا وحضرته سوطاً او احلاقاً
 اي كونه اي كونه المعنى الموضوع لا مطلقاً يجزئ اللفظ والمعنى والمستعمل في
 اي الجازم هو الاول لان كان الظاهر ان يكون اللفظ لا يشبهان ولكن
 لم يكتب في نسخة الالف في قوله مقيد وتوابعها سواء كان التفسير في
 والخصوص مطلقاً او من وجوده كذا الاحكام في المثلثة الان انما فانهم
 كانت مزاياه كثر اذ لم يقصد بها كالتشبيه والاستعارة والمشفرة
 بكسر الميم شدة الابل او تقييد كونه مقيداً والمستعمل فيه حقيقة مطلقاً كقوله
 اي الشاعر ولكن ترجى عليه المشافرة او كونه عاماً والجازم جزئي
 من جزئياته باعتبار خصوصية المعنى واحده من احاد الحقيقة سواء واحدة
 نوعية او شخصية والاول ان يقول والجازم خاص لانه اخبر وانسب اليها
 سبق ويقيده المعنى المنى لانه عدل عنه ليدفع نوبهم شموله الى خاص بالنسبة

الى عام

الى عام متباين الى عامه او للتبني بينه وبين الاخلاق واعلم ان بينهما عموم
 من وجه وكذا بين التفسير والخصوص كالدالة مستقلة في الفرس فانها في اللغة موضوع
 لما يدب على الارض مطلقاً ثم نقل في العرف اما الى زى القوايم الرابع او الى الفرس
 فيقال الاول في الجازم باعتبار اللغة والعرف وعلى الثاني باللغة فقط او خصوص
 اي كونه خاصاً وجزئياً من جزئيات المعنى الجازم الى زى العام قد سبق معناه
 فائدة كالفرس مستعملة في الدالة او قوة اي كونه الجازم صالحاً للاتصاف بالموضوع
 واعلم ان القوة تشمل بمعنى الامكان الجازم مع الفعل والامكان المتناهي له انفي
 الامكان الاستعداد اي كذا في حاشية التصديقات للعصام والمراد عنها الثاني
 فليدع ناديه بالارادة وتفسيره يحتمل كليهما كما لم يستعمل في التفسير
 والاقدم خرج من القوة الى الفعل فليدع ناديه الاول او لازمة او ملزمة ومبني
 عنها بالضرورة كذا في الحاشية اي كونه اي المعنى الحقيقي لانه لا يمكن ان يكون
 ملزمة وماله كذا في التفسير فليدع ناديه الاول او لازمة او ملزمة ومبني
 لثاني في هذين المثالين تشبيه على ان الجازم كالمثل في الافعال كالا سماء
 وعلى ان ما قبلها لا يختص بالاستعارة وبعضهم في الاستعارة لا يشك في
 وشروطها في الازم والمكروم ومن يقول تعالى ما منعك ان لا تشي اي
 ما دعاك الى الا تشي ولكن تفسر في قوله تخرج عن الشئ يعرف وجهه من مثال
 الممنوع او عليه اي كونه عليه او معلولية اي كونه معلولة كالتار مستعملة
 في الحارة وكالحارة مستعملة في النار الاول مثال الاول والثاني مثال الثاني
 او تعلق لغوي بمعنى يعلق بالفير سواء قام به او وقع عليه اي كونه متعلقاً
 بكسر اللام به او بالعكس اي كونه متعلقاً بفتح اللام كالفير مستعملة في النار
 ومن هذا القبيل قوله رجل عدل او في الغروب او بالعكس يعني مثال ما بالعكس

قوله فليدع ناديه عن الفرض والعلل من غلط نظره الى
 خصوص المادة وهي هذه الآية فان المنع عن
 الفعل والاعوة على تركه متلازمان واعلم ان مثالية
 هذه الآية على رأي السكاكي واما على رأي
 الجمهور ان المنع بمنها الحقيقي ولا مزيد في الحنو
 للتاكيد ونقطة الكلام بدليل عدمها في الآية لا في
 اي الخطأ

كالضارب او المفروب يستعمل في الغرب او شرقية اي كونه شرطاً ونقلاً عنه وموقوفاً
 عليه انتهى عطف تفسير فان شرط الشيء ما يميزه خارجاً عنه وموقوفاً عليه وفيه
 وقع ابرام فافهم كالايمان مستعملاً في الصلوة الواقعة في قوله تعالى وما كان
 الله ليقتبس ايمانكم اي صلواتكم او مشروطية اي كونه مشروطاً وموقوفاً على
 اي المثال يعني كالصلوة في الايمان ويمكن ان يبرح الضمير الى الشرطية فالعكس
 باعتبار التفسير والمثال معاً او دلالة اي كونه دالاً يعني كدلالة الابرار
 المدلول كالا لفاظ في المعاني او مدلولية اي كونه مدلولاً لهذا العكس الاول
 في التعبير المثال اعلم ان المجاز ليس احكاماً كونه اصلية وتبعياً وطلقاً
 ومرشياً وفجراً ومحصناً وتكسباً عنه كافي الاستعارة لكنهم لما لم يتوضوا
 هذه الاختصاصات وسببها في بحثنا ان شاء الله تعالى تنجس الفائدة ولما انهم
 من المذكورات كونه باو الذي يتبادر منه الانفعال الحقيقي عند مجاز
 جمع الاثنين فصاعداً في مادة واحدة دفع فقال ويجمع في مجاز واحد
 مطلقاً اكثر من نوع واحد في العلاقة فيكون او غير المانع الخلو كما في الشعر المشتمل
 في شدة الانسان يكون فيه اي في المستفاد من التفسير اي ذكر المقصود
 واردة المطلق وهذا التاميم في مطلق الشدة لاني شدة الهم الا ان يقال
 انه اشار الى المجاز بمرتين في العبارة لا تخلو عن خزانة والمثابة اي
 شدة شدة الانسان شدة الابل في الخلط فاستعمل ما وضع للمثابة
 في المنة فعلى الايجاب في سبل الكون علاقة غير المثابة وعلى الثاني
 استعارة كونه مثابة فيخرج علامات المجاز للون في الغاء فذلك
 ثمانية وعشرون وانما هذه انواعاً في ادعاء كثر استمالها وكثرة في
 الحقيقة كثر على ما وجد في كلامهم من استعمال اسم احد البهائم

للأثر

للأثر كالمدة ومنها الفسحة تسمية المملوكة بالمفازة والاعمى بالبعير من زيل
 التضا ومنزلة التناكب فلا يختص بالاستعارة كما في علم ومنهم من يفتدج
 المثال كانه في قوله تعالى وجزاء سبعة سبعة مثلاً وقد جرد عن بعض الكلام
 ومنها التكملة في الاثبات للعلم نحو علمت نفس ومنها المعرفة للتكملة
 كقوله تعالى اخلوا الباب سجداً اي با من ابوابه ومنها تسمية الشيء
 باسم غايته كقوله تعالى اني اعد جزاء وعد بعقد بغيرهم من حذف المضاف
 والمضاف اليه وحذف خبره والزيادة وفيه تأمل فليست مثل مثابة مقصورة
 منظره في جواردة جزئية كلية سببية مسببة ككون اول عملية حالية
 ونقل عنه هنا وغيره بما بالمدلول اليه المطلق تقييد عموم خصوص نحوه
 لازمية ملزمة كلية معلومية ونقل عنه وغيره بما بالعلم متعلقة
 بكسر اللام متعلقة بالفتح ونقل عنه وغيره بما بالعلم شرطية مشروطة
 والية مدلولية ونقل عنه وغيره بما بالعلم واعلم ان المذكورات اما الاطراب
 لا المعدوديات او به لان اواخر المبتدئين كخبر وفان تحذف العاطف لا مطلق
 او جند فها ولما يمكن ان يورد عليه ان ما ذكره غير صحيح لانه منقضى كما ذكر
 بعضهم عليه من ان انواعاً سماوية اجاب بقوله وقد يعبر عن ذلك بعضاً في
 بعض يعني اعبر ولكن البعض المتدخل فلا تاقض او بيان لنفس الامر
 فما اعبر في علم الاصول اي كما اعبر علماء الاصوات قال في المرات وحي اي
 العلاقة على ما عليه كحقوق منقصة في ثمانية ونقص الكلية واعبر قولها
 في الجزئية وقال كنفى بالجزئية للتضاد كذا في الحاشية وباعت التفسير
 بادنا تأمل وعدة سبعة مثابة ككون اول استعداد حلول جزئية كلية سببية
 شريطة ولما كان الاستعارة تبنى على تشبيه بينه تمامه معنا اعانة المستفيد

قوله بذكر الكلام وهو طريق معهود للرب سبباً
 بصريح التعليل عند قصد الاطراب في معنى الكثير
 وذكر عند كون الامر في غاية الموضوع



في قوله تعالى لا تظلموا
 في قوله تعالى لا تظلموا

ان كثر من ولكن المعنى ان لا مكان بخلافه بدون بخلافه وانما ان التشبيه في اللغة
 التشبيه مطلق وفي الاصطلاح الدلالة على ما ذكرنا من امر لا معنى للكاف
 ونحوه كلفظ او تقدير اخر مما على وجه الاستعارة والتجريد خلافا للسكاك فيه
 ودخل في قوله السرد وضم كيم ويسمى تشبيه البليغ وبعضها يسمى الاستعارة
 لكن لا بالحق المتعارف وقيل بل في غير ثلثة مباحث الاول في اركانها وهي طرفاه
 ووجهه واداته فطرفاه اما حسيان او عقليان او مختلفان والمركب الحسي
 ما يدرك هو او مادته باحدى الحواس الظاهرة فتمت الخيال بالعقل ما عداه منه
 الوجه هو ما اخبره الوجود من جنس الحس كانياب الاعمال المعاني
 الجزئية كاعز المعنويات وكذا منه الوجهاني وهو ما يدرك بالقوى الباطنة
 كالفرح وكلها اما مفردان او مركبان او مختلفان ووجهه ما اشتركا فيه تحقيقا
 او تخيلا وهو اما حقيقة او صفة حقيقة او اضافية وايضا اما واحدا
 مركب بمنزلة كل منهما حسي وعقلي اما متعدد كذلك او مختلف واحد طرفاه
 حسيان لا غير كذا العنق ان كان له جز حسي والآخر عقلي الواحد طرفاه مفردان
 لا غير المركب ثم قد ينزل النقص والمنزلة التاكيد تليها او تكما واداة الكاف
 وكانت ومثل ما يعناه اسما او فعلا والاصل في نحو الكاف ان يلية المشبه به
 لفظا او تقديرا وقد يلية غيره والثاني في الفرض منه وهو اما عائد الى المشبه
 وهو الغالب الى المشبه به فالاول بيان امكانه او حاله او مقدارها او
 تقديرها فلهذا الاربع تفتنى شدة المشبه به بالمشبه مع التاكيد في
 الثالث والاشبه في الرابع او ترينيه او تشويبه او استطراده او اعتنايه
 او عقليته او تشويبه او نحو ذلك والثاني انهم انهم من المشبه في السببه
 وذلك في منسوبه او شيئا ما يسميها به ويسمى الظاهر المطلوب واعلم ان المتبادر

من التشبيه الحاق الناقص بالكامل مطلقا فمفوض كما صليت ما اول فمائل
 واما اذا اردت ان يجمع بين التشبيهين في امر فالاحسن ترك التشبيه والحكم
 بالمشابهة وان جاز الفرض والثالث في اقسامه وهو باعيت رطفيه ما تشبيه
 مفرد بمفرد او مركب بمركب او مفرد بمركب او عكس وايضا ان تعد طرفاه
 كما ما مضى ومن ما جنى بالمشبهات اول انه بالمشبه بها او مفروق وان تعد
 طرفه الاول تشبيه التورية وان عكس تشبيه الجمع وباعيت روجه اما تشبيه
 وهو ما اشترع وجهه من متعدد او غير تشبيه وهو بخلافه ويقال له التشبيه الرسل
 وايضا اما مفصل وهو ما ذكر وجهه ظاهرا او باطنا وهو بخلافه سواء ذكر ما يشبهه او لا
 وايضا اما قريب مبتذل وهو ما ينقل من المشبه الى المشبه به بلانته في نظر
 او بعيد غريب وهو نقية او شروط وهو ما صار غريبا بالتعرف في المبتذل
 وباعيت راداته اما موكدة وما حذف اداته او مرسلة وهو بخلافه وباعيت الفرض
 اما مقبول وهو الواقف بافادته او مردود وهو بخلافه ومراتب التشبيه في المبالغة
 تختلف باعيت رادته كراكانه كلها او بعضها واعلاها حذف وجهه واداته من ذكر
 المشبه او حذف مقدرا في التظلم وفي النية ثم حذف احدهما كذا وانما حذف
 المشبه فقط واما الاستعارة عطف على مقدر اي اما المجاز الذي علاقته بغير
 المشبه به فكله التي مع صلته صفة كاشفة علاقته المشابهة وقسم تقدير
 المبتذل عطف على صلة الموصول في قوله علاقته كذا في كاشية وانما حذف المبتذل
 لانه لا يجوز كون المفرد صلته ولا حمل القسم على العلاقة ولكن في حذف صفة الصلة
 بحث من المجاز مطلقا ولما اراد احرازه عن العقلي او تعريفا مستقلا قال
 بمعنى اللفظ المستعمل في غير الموضوع ليه بالعلاقة والقرينة يعرف فائدة التقيد
 مما سبق واعلم ان الاستعارة تارة تطلق على اللفظ كاسد واخرى على استعماله

فمن في هذا الاطلاق ليست من اسماء الجازل اسم الجازل لفظ المستعار فظهر ان تقسيم
 الجازل الى مرسل واستعارة انما يجوز بالنظر الى الاول ولذا اخص التعريف باللفظ
 وحيث على كلا الطرفين حقيقة اصطلاحية نقلت في الاول من المصدر بجميع المعنوية
 الى معنى لا يجمع الاشتقاق منه وفي الثاني من معنى مصدر يجمع الاشتقاق منه ولذا قالوا
 سمي اللفظ مستعاراً والمشيبه مستعاراً منه والمشيبه مستعار له والمشتق مستعار
 وقبل هكذا اللفظ الحقيقة والجازل قد يطلق على فعل المشكك في تفسيره في لغة من له
 الاول من عند السلف على قسمين يريد به من تقدم السكاكي بقرينة المقابلة وهو
 في اللغة كل من تقدم من ابائك واقربائك ثم سمي العلماء الماشبه لانهم كالاباء
 في النفع حتى يقال لهم ابااء السلف فيكون استعارة معرفة معرفة ومكنية ولما تقدم
 ان الاقلام تخصصت الى التخصيصية مع انها متعارضة عنهم دفع بما نقل عنه ان انقسام
 الاستعارة الى المعرفة والمكنية والتخييلية عندهم ليس بمعنى انه جازل لغوي بل بمعنى ما
 يطلق عليه لفظ الاستعارة على طريق علم الجازل انتهى وايضا فيه رد لما قيل ان تقسيم
 مطلق الاستعارات الى ثلاثة يختص به السكاكي فافهم ولما اراد تعريفها على حدة
 قال والمعرفة انما اتفق فيه لفظ المشبه به مفرد او مركب وبقول هذا خرج من كبر
 القطب والسكاكي وتخييلية غير السكاكي واما تخييلية فاما قسم من هذه المعرفة
 او خارجة من انتدب والمحقق من المشبه بعيد حقيقة ما سبق المذكور وبممكنية هم
 المستعمل في المشبه بمعنى بوضوح اللفظ وانما سمي بالان ذكر لفظه في قوله بالاول
 سبب مع جازل او تعريكية وايضا حقيقة لتحقيق معانيها حقا او عقلا كالاشياء
 في رتبة اسرافيه سبب وكما انما المستقيم وسبب حقيقة ان شاء الله تعالى
 والاشياء المكنية لفظا كذلك اي المعرفة لكن الفرق بينهما ان لفظ المشبه به
 في المذكور فيما معنى ان اللفظ المشبه به الغير المذكور المستعمل في المشبه وما يخرج الرتبة

يعرف

يعرف مما سبق قال في الفرائد انما تعرفت كلمة القوم على انه اذا شبه امر بآخر من
 غير تعريض بشئ من اركان التشبيه كالمشبه ودل عليه بذكر ما يخص المشبه به
 كان هناك استعارة بالكناية لكن اضطررت الى التمام انتهى اي الرتبة
 مذايب اعلاها مذهب السلف لتحقيق معنى الاستعارة والكناية في غير ذلك
 واوسطها مذهب السكاكي لتحقيق معانيها فيه بكلف وادناها مذهب الخليل
 لعدم تحقيق معنى الاستعارة في المشهور فمن هذا علم وجه التقدم في قبصر
 فيما سبأ في كلف السبع كمذكور الواقع في قولك اطلقا المشبه به
 بقلوب وقيل الخيل اما في كل سبب طائرا او مائيا او ما هو كما يقيد
 من الطيور والنظر لما لا يقيد انتهى اي من كل حيوان يعرف من اوله
 ان الظفر اعم من الخيل ويطلق على ظفر كل حيوان فيناسب مقامنا وما
 اخره ان الماشي الهائل لا يطلق عليه ذو ظفر ولا ذو مخالب فينبغي
 مباينة فلا يناسب مقامنا قسما مل والمكنية في الاصل صفة كالمسبح من غير
 الشيء اذا قدره ثم جعل اسم المكنية لانه لا يان الا بتقدير العزيم والعلية
 وتاؤه ناقضية ونسبت بمعنى علفت ترسبح لزيادة على القرينة حيث
 شئت المكنية بالسبع في الاطلاق من غير تفرقة بين نفاع وضرار
 ثم استعمل لفظ جازل اي في المكنية وترك ذكر اي لفظ السبع ودل عليه
 بذكر لارمه الذي هو الاطلاق يستقل منه الى الحق كما هو شأن الكناية و
 اعلم ان من عادته البدوية الاكتفاء بذكر الجازل في مقام القاعده الكلية
 وان كان في هذا كلام لكنه ارتكبه للمشيبه وحيث قولهم ذهب السلف
 الى ان المستعار بالكناية كلف المشبه به المشبه به المشبه في النفس
 الموزن اليه بذكر لارمه من غير تعريض في نظم الكلام وذكر لارمه قرينة

اما ما قالوا في بابر التشبيه من وجوب ذكر المشبه به
 فانما هو في التشبيه المصطلح وهو لا ينعظم هناك
 انه في الاستعارة بالكناية
 مرسلة

الغير

السبع

على قصد من عرض الكلام ووجه التسمية بما ظاهرا وقال في الفرائد ولا شبهة
في ان المشبه في صورة الاستعارة بالكناية لا يكون كذا بل يفظ المشبه به
كما في المعرصة وانما الكلام في وجوب ذكره بلفظ الموضوع له والحق عدم الوجوب
لجواز ان يشبه شئ بامرئين ويستعمل لفظ احد هما فيه ويثبت له من لوازم
الامرئين فقد جتمع المعرصة والمكنية كقولهم تعالى فاذا دعا الله ليل بالرجوع
والخوف فانه شبه ما غشي الانسان عند الرجوع والخوف من اثر القمر من
حيث الاشتغال باللباس فاستعمل له السمة ومن حيث الكراهة بالطعم
المر البشيع فيكون استعارة مقترنة نظر الى الاول ومكنية نظر الى الثاني
ويكون الاداة تحييل هذا بل يجوز اجتماع المرسلة والمكنية لما اختص قرينة
مكنيةهم بتحصيل حقيقة بخلاف السكاكي اراد ان يبين احوال القرينة
والتحيلية عندهم فقال والاطفار ليس بمجاز لا لغويا ولا عقليا كما ذكره
بل المجاز عند ائمة اي عند السلف اثبات المشبه الذي هو المكنية والاولى ان
يقال ان الامر الذي اثبت للمكنية من خواص المشبه به حقيقي وانما المجاز
في الاثبات الا انه عدل لما يورد ان هذا يعلم الترشيح وان التسمية لا تقع
على كونه فوجب تخصيص الامر بما لا يعم المكنية الا بفتحة وهذا الاثبات
يسمى استعارة تحيلية عندهم سواء الترشيح كان قرينة المكنية كذا
قد يكون حقيقة كما في مقتضون لازمة للمكنية والاول متلازمة الا ان يقال
انه يبين ما اجمع عليه لاما اختلف عندهم واخطب منهم فيه كما سيجي وبس
اي التحيلية فسمي المجاز للغوي الذي هو اللفظ المستعمل في غير ما وضع
بل ان المجاز العقل الذي هو اثبات الشئ الغير ما وضع له تحييل يبين
المجازين سمي ان شاء الله تعالى ان كان الامر كذلك فلفظ الاطفار المذكور

في اللفظ المكنية ثبت بطلان حقيقة لغوية عندهم لكن يجوز الترشيح فيهم
كونه الظاهر يرجع الى لفظ الاطفار وليس له رادف على ما قيل وان رجع الى
الامر لازم وتوبييد السلم مجاز لغوي ولعله لم يقبل استعارة حقيقة
كما قال اكثر العلماء للاستعارة الى ما قيل انه ينبغي ان يكون كونه مجازا امر سلا
او ان كان للمشبه رادف اي تابع وملازم يشبه رادف المشبه به فيكون استعارة
معرصة لرادف المشبه بخبر القرينة كالا سماء مثلا فلا يدعى ما يقال على العمام
انه لا يكون بل لابد مع ذلك من القرينة الكاتبة واما اذا لم يكن له الرادف المذكور فهو
مع باقيهم ولم يقبل ان لم يكن هذا كان باقيا على الحقيقة كما قيل لورود المنع بانه
لا يلزم من عدم المشابهة عدم عطفه اخرى وبعدم وجود ذلك لا يتابع وبعدم
شبهه استعمال لفظ رادف المشبه به في رادف المشبه كما في قوله مقتضون علم هذه
فان للمعنى اي المشبه رادف هو الا بطلان يشبه رادف كجمل اي المشبه به
في هذه الآية المكونة او البناء الذي هو النقص وهو ان تركيبة المركب
في اخراج الشئ متعلق برشيته بيان وجه شبه ويقال في الاستعارة جهة عام على
حقيقة في الاول وعن تقدم في الثاني فاستعمل كجمل للمعنى بالكناية والنقص
لا بطلان واما الدخول فيكون مجرد التعبير عن ملازم المشبه به لا يمنع للملازم المشبه به
قرينة ضعيفة وبالشعار من جهة بان الحقيقة بما امكنت لا يفت الى غير
مع امكان كون القرينة التحيلية باثبات النفس الحقيقية للمعنى في الآية ايضا
قد دخل على المشبه به فتفكر في العلم ان الاستعارة مطلقا فلهذا ان لم يخلط
ان لم تقترن بعد تمامها بقرينة بلا ملازم مستعار له ومنه قوله تعالى
يرمي وجره ان اقترنت بالاولى كذا في ورثته كما ان اكثر علومه وشركه
ان اقترنت بالثاني كقولهم تعالى اولئك الذين ارسلنا بالهدى

فما رغبنا في انهم وقد يفتحون الخبر ان كقولهم ان السلاخ قد نزل له
 اظفار لم تعلم فانفسهم عتبروا وقد بعدوا ان قسريان ترشحا على الترخ
 وتجربوا على التجريد والترشيح ابلغ الاشتغال على المبالغة في التشبيه والاطلاق
 ابلغ من التجريد وجمعها في مرتبة الاطلاق ثم ان الترشيح قد سبق على
 حقيقة وقد يكون مستعارا من ملائم مستعار منه كالملائم مستعار له
 وقد يكون في امر سلا وتوقيل ينبغي ابقاء الترشيح على حقيقة ويقتل
 هذه الوجوه قوله تعالى واعتصموا بحبل الله وكذا الحال في التجريد ثم ان هذه
 الاقسام الثلاثة تجري في الميزان كمرسل كما حقق في قوله عليه السلام اسرعتن
 حلقوا في اكلوكتن بذا وكذا في الميزان العقلي وفي التشبيه ثم ان القرينة مطلقا
 اما واحد بسبيل او مركبا او متعددا وان الكتمان باعتبار الطرفين
 قسمان وفاقية كقولهم تعالى فبشرهم بعذاب اليم وباعتبار الجامع لا
 قسمان كقولهم او من كان ميتا فاحياه وعنادية ومنها التراكيبية والتلجية
 ايضا عامية وخاصة وباعتبار اللفظ المستعار قسمان اصلية وتبعية
 واما سبيلان ثم المعجزة انتقال من كلام الى اخر وان اعترت الزاخي
 فوجهه غير خفي يعني ان المعجزة المذكورة قسمان ايضا لانها اما مفردة
 او لفظ المشبه المفردة المستعمل في المشبه المفردة بالمفردين يخرج المركب
 وفائدة سائر القبول بظلال مما سبق ومعنى المفردة يعلم بالتأمل في المركبة
 واما ما ذكره ويسمى به القسم المستعار التمثيلية لا اشتغال على التمثيل
 مع التشبيه وقيل نسبة الى التمثيل لان فضل التشبيه المركب بالمركب
 وهذه الاستعارات مشارف فسان البلاغة حتى لا يكاد ان تحمل الاستعارة
 في مركب على متعددة اذا امكن وبكمن ان يقال كونه تمثيلا لا خراج

منه في قوله تعالى
 فظننت فراغك عودا
 على ما قاله التريباري

منه في قوله تعالى
 فظننت فراغك عودا
 على ما قاله التريباري

وجه التشبيه فيه من متعدد واما كونه استعارة فظن ويسر ايضا التمثيل
 على سبيل الاستعارة وايضا التمثيل فقط وهو عندكم اي عند السلف
 هذا القيد وقوي فان هذا التعريف اتفقا على ما سبق وارجاع الغير
 الى العامة بعيد عن المقام لفظ المشبه بالمركب المستعمل في المشبه المركب
 قوله الذي هو الهيئة الحاصلة في الذين من عدة امور صفة للمركبين
 فانهم قد صرحوا بانها يجب بان يكون وجه الشبه معينة منزهة عن عدة امور
 وكذا الطرفان حتى عادت شيئا واحدا فيقع في كل منهما عدة امور فالتجوز
 في مجموع المركب لا في شئ من مفرداته بل هي باقية على حالها قبل التجوز من كونها
 حقيقة او مجازا او كتابية فيتميز به عن الاستعارة المتعددة وعن الواحدة
 في ضمن المجموع فلا يصحق التعريف على مجموع واعتصموا بحبل الله على التام
 بانه اذا استعمل جزء من المركب في غير ما وضع له فقد استعمل مجموع ذوقه الا كان
 اكثر الميزان المفرد بل كلمة مركبا ولم يقل به احد وكذا لا على مجموع في رحمة الله
 اي في كنهه على الحق وبما يكون وجه الشبه فيما بينه تعالى هو الكس لا ينفك
 اليه اذ لا فضل له في قولهم اني اراك والمشتور على صيغة المعلوم و
 للمجهول ماسع ومع بمعنى الظن وكل مقام مقال تقدم رجلا وتؤخر اخرى
 ظاهر رجلا اخرى ولا يحصل له بل اخرى صفة تارة اي اني اراك تقدم رجلا
 تارة وتؤخر تلك الرجل تارة اخرى هذا للعصام وفي هذا المثال تحقيق
 للفتا الذي والسيد على حدة لكنه اجلي منهما المستعمل في المتروك في الفتوى
 بل في كل متروك فالتخصيص للتمثيل بمراتب صورة ترداد المعنى في الجواب
 اذا استغنى في مسئلة بالاقدام تارة وبالاقدام اخرى بصورة ترداد من
 قام فارد الذهاب فقدم رجلا ثم اراد ان لا يذهب فافضله اخرى فاستعمل

في الاول الكلام الدال بالمطابقة على الثاني ووجه الشبه هو الاقدام تارة
والاجسام اخرى منتزعة من امور كما ترى حينئذ في ما قيل ان التجوز في
الهيئة التركيبية لم يدخل في شئ من الافهم ثم ان العظام قال
بان هذه الاستعارات تتبعية قياسا على الفعل والحرف مدعيان خلق كلام القوم
عن الابداليه ولكن قياسه مع الفارق ثم قال بان في هذا المثال سببا عن
التردد مدعيان خلق مصدرهم عنه ولكنه لم لان سماع العلاقة في النوع
لا في الشئ فتم امل في ما علم ان التفتان في صرح في التلويح بان ثبت
الرابع اذا قصد به تشبيه التلبس لغير الفاعل على بالتلبس الفاعل
يلو تشبيهية مثل ان اركب الخ قبل فيه بحث لان الظان الاول من المعنى
فضلا عن ان يكون مركبا وان سلم فلام انه مركب لم لا يكون ان يكون مفردا
كما ذهب اليه البعض في حزم الامر فقياسه مع الفارق لان الشاخير
مستعمل في التلبس لغير الفاعل ثم اورد بقوله نسب العضد لغير الفاعل
وذكر التفتان في انه قوله ولا لغيره لكنه ليس ببعيد وانه لو اراد
تشبيه لغير الفاعل على الفاعل في التلبس خلا تجوز في اللغة ولو اراد
تشبيه التلبس لغيره هو مدعيان مع مفهوم المركب بالتلبس كنه كنه استعمال
اللفظ الموضوع بالوضع النوع للمركب الثاني في الاول فليس القياس
مع الفارق في القول بالتوفيق فيجوز كلاما على حدة في مثل هذا التركيب
عند الارادة وان كان الظان العقلي فتم امل قيل ان اشتراط الصورة
من متعدد يلزمه ان يلاحظ كل على حدة قصد احث يكون الكلام من مدخل
فيه وتغير فيه صورة واحدة وهذا لا يمكن الا بالفاظ متعددة ولا بواحد
الا اجمالا وكذا التشبيه التمثيلي وبعض المتأخرين لما فعل من هذا المذهب

التركيب

التركيب فيهما مستبدا بقوله تعالى مثلهم كمثل الذي الاني والجب ان
المتعددة منوية في كذا كذا حتى يقال وقد يقتصر على ارادة الباقي
بالفاظ متخيلة منوية لقوله تعالى او الشك على هذين من ربهما على احد وجوز
ورد الحكم هذا القائل بقوله وعند بعض المحققين يجوز ان يكون الاتفاق
التشبيهي اللفظ المفرد المستعمل في المشبه المركب كلفظ القمر هكذا في
شئ من لكن الاول بل الاصوب المقربنا على ما قالوا في هذا التشبيه
الا ان يرد به ضوؤه فيتمد بالليل المقرا اذا استعمل في النهار كشمس من شمس
النهار اذا صار في الشمس في الغيم الذي به اي النهار قال في الحاشية
من شوب بمئة اخطا في خالقه انتهى زهر كثر جميع به لكثره وبركة الرب
بالضم جمع ربيع وجائت كرمه وهي الاض المرفعة خصة لانها اخضر وانظر
ولانها المقصود بالنظر كذا في المختار وقيل يمكن ان يقال خصة لانه في الاله الشمس
في اول طلوعه وتشبيه اول النهار بالليل المقرا فظهر لان نور الشمس فيه
اضعف يعني شبه هذا النهار بل الهيئة المنتزعة منه بالقر في اختلاف الضوء
بشئ من الظلام وعلم ان هذه الاستعارة مأخوذة من التشبيه في قوله تعالى
منبأ قد شابه زهر الرب فكانا هو فخر فيجب على المم ان يشبه على
عكس ما يشبه كلفظ اعلام باقوته منسوبة على رماح من زهر جدد اذا استعمل
في الشقيق مأخوذة من التشبيه في قوله وكان حجر الشقيق اذا تصوب
او تصعد اعلام باقوته نشر على رماح من زهر جدد الا ان يقال تركه
اما لعدم الملاحة نصريه او للاحالة على ما بينه امتي لان كيدا فتم امل
ثم اعلم ان الكنية ايضا يجوز ان تكون مركبة اذا لا مانع عن ذلك عقلا ولكن
في وقوعه كلاما قبل وضع في قوله تعالى فمن احسن عليه كلمة العذاب فانك

عنه ما خزن من المقادير الثاني من خزانته
 صاحب الفن

تتخذ من في النار على ما ذكره التفنان في واذا شئ استعمال الجاز المركب
 على سبيل الاستعارة بسمي مثلاً ولذا لا تغير الفروب الامثال عما وردت عليه
 نحو ضعفت اللين في العيف وذلك لا مريد اولها او غير لفظها لم يكن
 واراد على الاستعارة وتاثيرها ان الامثال السائرة لا تكون الا اقوالاً فيها غير ان
 ما في حفظه وذلك كثير في التنزيل فالجاء المركب تفرع على التعريف لا على قوله
 وعند بعضه عند بعضهم خصوصاً بالاستعارة كان القدم لا يسمي غير باسم اخر بل يسمون
 له والمثلي كون الجاز المركب جازاً ام لا اذا كان علاقته غير المثلية كالاخبار المستعملة
 في الانشآت وبالعكس ومنها جميع العقود نظراً الى اللغة ولو لم تكن قاعدة الجاز
 وكما جازت المتفرقة على الكتابة ايضاً اي كما كان استعارة هذا مذهب التفنان في
 ومن تبعه حيث قال في شرح التلخيص موضعاً عليه ان الجازات المركبة كثيرة كالاخبار
 المستعملة في الانشآت فلا وجه لخص الجاز المركب في الاستعارة التمثيلية واجابة
 عنه العصام بالمنع بان التجوز في المركبات التي غير التمثيلية سائر البين من التجوز
 في احد اجزاء ماديات او موصوفات لا في المجموع من حيث المجموع اقول بل لا ينظر في
 المتن على ان بعض المحقق اعترض بانهم لم يتفقوا على القسم الاخر لقلة وافقته
 الطائفة وعلى ان تجوز المحفوظات النورية بالترجي يكون كناية صريحة فيقال
 مثل قوله عندنا سفس من افتران جيب هوائى اي هوائى مع المركب اليمانيين
 معقود اي بعد المركب اسم جمع وقيل جمع ركب واليمانيين جمع بمان اصله
 بمعنى حرف احدى يان النسبة وعوضت عنها الالف فصار بمان فكان
 كوار وحاصل المعنى فيجوز مع القافلة اليمانية مبعود ولم يرد به معناه
 الحقيقي من زهابه مع الاجاب بل مراده به اظهار التجوز عن ذلك فان
 مفارقة الجيب عن العاشق تستلزم اظهار التجوز كما يعرف من اربابه

فان

فهو من قبيل ذكره كلفه صوابه واداة الازم ولذا قال المستعمل في معنى ان تجوز
 الازم له وتمايه جنب وجنمان بكته موثق الجنب المجنوب المستبعد والمنقاد
 او القرب والجنمان للشخص في الموثق المقيد كانه قيد روي راحلة نحو اليماني
 وجنم مقيد بكته ومن هذا القبيل قوله تعالى حكاية عن امرهم عليه السلام
 رب اني وضعتنا في الدنيا لآية ثم المعجزة تقسيم اربعة اقسام اللفظ المستعار
 وفي ثالثة نوع ايام فاما مل ايضا اي كما كانت قسامين او لا كانت قسامين
 بهذا الاعتبار الاول اصلية لان معنى التشبيه يدخل في استعاره وخولا
 اولاً اولاً ما غير ثابتة لاخر واجالة معرفة وجه اصلها على التبعية نظراً
 ان كان اللفظ المستعار حال كونه غير المشتق والحرف وان صح العكس لكنه
 يوجب خلاف الحق وهذا القيد للتبعية اولاً على انهم لم يريدوا بقبولهم
 اسم جنس مصطلح النجاة وهو ما ومنع لان يقع على شئ وعلى ما اراه
 كالرجل كذا في التعريفات لما قبله فيه بابا ووق النكرة في ضبط وذكر الحرف
 للتبعية والالبطل التعريف طردا وعكساً جزءاً سامية والمشتق من بل
 ارادوا به اسم المفهوم غير مشتق وانما تشتمل على تعلق معنى بذات فيدخل
 فيه نحو رجل في السرد وقيل محكي في المشتقات كما قال السيد والتفنان في
 في شرح المفصاح كلفظ الاسد مستعمل في الرجل الشجاع بالاستعارة المعجزة
 الاصلية او على عطف على اسم جنس يعني العلم الشخصي المشتبه به في صفاته
 او مشتقاً واما غير المشتبه به فلا يستعار قطعاً ويدل عليه ما تمثيلية
 فان الاستعارة تقتضي ادخال المشبه في جنس المشبه به يجعل افراده متعارفاً
 وغير متعارف ولا يمكن ذلك في الاعلام الشخصية لما فيها من التباين
 كذا قيل في الحق عندي انها تقتضي الوضعية في المشبه والمشتبه به

للجامعة وهذا لا توجد فيها فلا يقال رأيت زيدا مراد به عمرو وقيل ذهب
بعض المحققين الجبرانية في العلم غير تأويل بعينه ولا بشرط كون كلبية
المشبه به قال الفاضل الرومي واعلم انك اذا اعتبرت تشبيه زيدا بعمرو
في الشكل والهيئة وقصدت المبالغة في التشبيه في ادعاء انه بعمرو
لكمال تشبه به وقلت رأيت عمرا فالظاهر انه استعارة لكونه علاقت
المشابهة انتهى اقول التشبيه في الشكل والهيئة تأويل بعينه فتأمل
كأن حبيبة مستعملة في العالم المتصور وتوحيده في الجواهر هذا من باب التفنن في
والسيد فالح في الاطوار وفيه نظر لان الحائز متأول بالمتناهي في الجود
فيلزم متساو لا بعينه وقد استوفيت مفهوم المتناهي في الجود لمن له كمال
جود فهو كاستعارة شئ من مفهوم شئ فلا يصح شئ من المشبه والمشبه به
لان يعتبر التشبيه بينهما بالامالة فينبغي ان يعتبر التشبيه بين المعنيين
المصدرين ويجعل الحائز في حكم المشتق فيكون ملحقا بالاستعارة التبعية
دون الاصلية انتهى اقول وكذا سلم ذلك لا يضر بالوجه الذي حال العلم
فانه وجه حتى اذا اعتبر استعارة كان له وجه ثالث فافهم واما العلم في
فداخل في اسم الجنس في عرفهم ولكن ان تدخل في الشخصي واعلم ان الفرق
بين علم الشخص علم الجنس اسم الجنس بين الاولين فمفهوم علم الشخص
جنس ومنه علم الجنس كل ما بين علم الجنس واسم الجنس فمفهومهما
كل لان معنى علم الجنس كل ما بين علم الجنس واسم الجنس فمفهوم علم الجنس
كل ما بين علم الجنس فمفهوم علم الجنس فمفهوم علم الجنس فمفهوم علم الجنس
في علم الجنس فمفهوم علم الجنس فمفهوم علم الجنس فمفهوم علم الجنس
اذا جعلت موضوعه للجنس فمفهوم علم الجنس فمفهوم علم الجنس فمفهوم علم الجنس

استعملت استعارة
ارادة المعنى المعروف بالوجود
ابن الخشخاش في كتابه
بالفصاحة وابل بالفتاح

ملحقة

ملحقة بهذه القسم والثاني تبعية جبرانية في اللفظ المذكور بعد جبرانية في
المصدر او في متعلق معنى الحرف ان كان اللفظ المستعار لفظا مشتقا
اسم الفاعل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والفعل التفضيل واسم
الزمان والمكان والالاء وفي التعبير وعلى ما قيل ان الاستعارة في اللغة الالهية
اصيلة كنطقت الحبال الى الناطقة بكذا بمعنى دلت او دلت على كذا وذلك لانه
اذا اريد استعارة نطقت لمعنى دلت بمشبهة مفهوم دلت بمفهوم نطقت
في ابضاح المعنى وابطصال الالاهية من شبه الدلالة بالنطق ويستعار له النطق
ويشتق منه نطقت ويستعار نطقت بتبعية استعارة النطق وهكذا
باق المشتقات وان كان لفظ الحرف والسر في كونها تبعية لان التشبيه
يقنع كون المشبه موصوفا بوجه الشبه او مشاركا للمشبه به فيه والاضاح
للموصوفة الامور المتغيرة كقولك جسم بيض وبياض صاف ومعاني
المشتقات والحروف غير متغيرة كذا قاله القوم وقال التفنن اني بعد
اعتراضه عليهم ان التحقيق ان الاستعارة في المشتقات التي يجوز الفصل
بها الى المعاني القائمة بالذوات تبعية لان المصدر الدال على المعنى القائم
بالذات هو الحق الالهي الباقي بان يعتبر فيه التشبيه ولو لم يقصد ذلك لذكرت
الانقاط الدالة على الذات دون ما يقوم بها من الصفات فالتشبيه
في الفعل وما يشتق منه معنى المصدر وفي الحرف متعلق معناه وقال
العصام ان المشتق بوضعين وضع المادة والهيئة فاذا كانت في
استعارتها لا يتغير معانيها باللهيات فلا وجه لاستعارة الهيئة في انما
هي باعتبار موادها فيستعار مصدرها ليستعار موادها بتبعية استعارة
المصدر وكذا اذا استعير الفعل باعتبار الزمان كما يعتبر عن المستقبل بالماضي

يلعب بتبعية كشيبة الضرب في المستقبل والضرب في الماضي في تحقق الوقوع
فيستعار لم ضرب قال استعاره استعاره الرهينة وليست بتبعية استعاره
المصدر بل اللفظ بنماه استعار بتبعية استعاره الجزء انتهى وهذا لا يخفى عن
خلل والكا حصل ان استعاره المشتقات من حيث الرهينة لا تحتاج الى استعاره
المصدر بل تكون بتبعية تشبيه بمصدر المستقبل بمصدر الماضي مثلا عند العضا
وتحتاج عند السند ومن تبعه وقال العضا ان الفعل يدل على النسبة و
يسند على زيانا في الاكثر والاستعاره متصورة في كلام احد من الثلاثة
ففي النسبة كمرزم الامير كيند وفي الزمان كنادي اصحاب الجنة وفي الحدث
كخوفته بهم بعد اب اليم هذا الكلام وقال السيد انما لا تجري في النسبة الدلالة
في مفهوم الفعل لان المطلق النسبة ولم يشتر بمعنى جعل لان يجعل وجه
شبه فلا يقاس على الحروف في نسبة الفعل انواعا وكل لو ان
مخصوصه بجمع ان يشبه با باعتبار واجب بتبعية الدليل ويؤيد ان الفعل
موضوع للنسبة الى الفاعل جازيا او حقيقيا وللهذا ليس في غير الامير
الجندي في لغوي وقيل ان هذه المناقشة ليست الا في المثال اما لو طبع
النظر في فائق مع العضا لان الفعل قد يوضع للنسبة الانشائية
فلا ضرب ومن شذوه بصفات تفيد ان تشبه بالواجوب وقد يوضع
للنسبة الانشائية ومن شذوه بالمطابقة واللامطابقة ويستعار الفعل
من احد بهما الاخرى كاستعاره رمة الله لارحمه واستعاره فليتب في قوله
عنه من كذب على منبدا فليتب مقصود من النار للنسبة الاستقبالية
الجزئية فانه يمتد بتبعية مقصود من النار انتهى تأمل في هذه الاحوال وميز
الاوجه من هذه الاقوال كقول الواقعة في قوله عليه السلام عذبت امرأة في هرة

ثم انما الى طريق الاستفاد في القسمين وقال استعاره ولا المصدر الذي
هو النطق للدلالة بعد تشبيهه لانه الى ان ينطق الساطق في اللفظ ثم استعاره
نطق او ماطقة لدلت او دالة بتبعية بسبب تبعية نطق او ماطقة
للمصدر فالاستعاره اصالة في المصدر وتبعية في الفعل وانما اخذ المصدر
لان المشهور ان التبعية في الفعل يختص باختيار المصدر واعلم ان تبعية النسب
ما قالوا ثم يشتق فان الظاهر فيتحقق بوضع اللفظ ثم ان المرام من المصدر
اما مصدر الثلاثي او من الاشتقاق معنى لغوي فلا يدرك ان مصادر
المزيدات مشتقة اتفاقا من ما فيها تأمل واستعاره الظرفية التي هي تعلق
معنى في النسبة ولما كان متعلق معنى الحرف ظاهريا هو معنى فيه ملحوظ
بتبعية حتى توهم صاحب التخصيص بضرورة فسر المصدر تحقيقا للحق وروا
للخطا المطلق بما نقل عنه ان المراد بمتعلق معنى الحرف هو ما يعبر عنه
بيان معناه كالظرفية كقولنا معنى في الظرفية وليست هذه معنى في والا
يكون اسما بل معناه جزئي من جزئياته انتهى وهذا مذهب السكاكي ومع
ابن هور فيه قوله كالظرفية ليشمل الابتداء والانتها والتعليل ونحوها
وقيل الموضوع له الحروف هو هذه المعاني المطلقة عند الجمهور لكن الواضع
شرط استعماله في جزئي مخصوص من جزئياته حتى لا يراه كونه الحروف مجازا
لاحقا بل لا وبعض من وفق لتحقيق جعل الموضوع له جزئيات مخصوصة
وجعل تلك المطلقات بتبعية الجزئيات احضرت بها عند الوقوع بها ولو كانت
الحق الحقيقي بالاختيار اختار المهم في جعلها معبرة بها المعاني الحروف و
لم يجعلها معاني الحروف بل لو كان في كون الموضوع له الحروف المعاني المطلقة
عندهم فيما لم يرههم نظرا بظاهر وجههم لكن نظر لوضعها على ان بعضهم قال ان

على انه بطرف التحقيق او كثر استعماله الثاني مكنية ترك تعيها المفردة ومركبة
 وان امكن لعدم وجود استعمال المركبة اوله وره والمفردة عنده على قسمين
 غير ما كان عندهم حقيقة اذ تحقق المعنى المراد اى المشبه المزدك حـ
 كما في اكد المسعمل في الرجل الشجاع في قولك رأيت اسدا في الخمام او عقلا
 كالصراط المستقيم مستعمل في الدين في قولك اهدنا الصراط المستقيم اى
 الدين القيم حيث شبه الدين بالطريق المستقيم في اصابة المتمسك به الحق
 وكذا قوله تعالى فاذا قال الله لك بئس الجورع وتخييلة اذ لم يكن المعنى المراد
 متحققا لاحـ والاعقلا كان اى المعنى المراد صورة وهمية قال في الكاشفة
 في الاستعارة الحقيقية عنده لفظ المشبه المستعمل في المشبه المحقق حـ
 او عقلا وتخييلة لفظ المشبه المستعمل في المشبه المخيل لا المحقق انتهى
 قال في الغرر راجع من حيث التخييلة ولا يخفى انه تعسف وقال العمام وذلك
 لان الجادة من جعل اللفظ تابع للمعنى فجعل المعنى تابع للفظ فزعم انما قال السكاكي
 عدل عما عليه طبيعة المعنى من اثبات المعنى الحقيقي للملابم المشبه به للمشبه
 الى ان المتكلم يؤولهم صورة وهمية واستعار له اللفظ الملايم للمشبه به لا يبرى
 وادع اليه كما ترى سوي طلب استعمال اللفظ الاستعارة المتعارفة في غير ما وضع له
 ذلك انتهى تأمل حفظ الاظفار والمخالب في قولك اظفارا كنية ومخالب
 انشبت فلان استعماله في صورة اختراعها الوهم حين شبه كنية
 بالسبع في الاعتقال اى في اهلاك النفس بالفساد والقلبة من غير تفرقة
 بين نفاع وفراذ الوهم يصورهم بصورة وينت لهما الفخار مثل
 اظفاره عن خيل اى بالسبع وبشبه المشبه وعلى الخصوص ما يكون
 قوام غيب السبع المنفوس في تلك الاظفار المخيلة لا وجوده في الخس

الظاهر والافق العقل بر توحيد الخيال يعلم من هذه التلمذة وفرقة ما في
 بحث التشبيه فلما اى الاجل وجودها فيه دونها سميت هذه الاستعارة
 تخيلية فعلم منه وجه التسمية الحقيقية واعلم ان هذا التقدير بده ما
 ذكره السكاكي والافاقية التي تستفاد من كلامه ثلاثة حقيقة
 وتخييلية ومحملة لهما كقولهم صلى القلب عن سلمى واقصر باطله
 وعمرى اقصر اسن الصبي ور واحد وكلمة لما لم يخرج الاخير من الاولين
 لم يذكره ثم ان قرينة التخييلية عنده مكنية كعكس واعلم ان هذا في
 المشهور وفي الغالب اما في التحقيق فكل واحد منهما قد يوجد بدون
 الاخر عنده حيث صرح في بحث المجاز العقل بان قرينة المكنية اما مقدر
 وهو كالأظفار ونطقت او امر محقق كالانبات وحقق بعضهم
 في مثال الحان ان الاستعارة في الاظفار فقط دون المنية والمكنية عنده
 لفظ المشبه المذكور المستعمل في المشبه به بعكس مكنية السلف ولم يقيد
 بادعاء انه عينه وانما فيه بوجه فهم ولعله للتشبيه على انه ليس من تمام التعريف
 بل لا يضاف فلما اشار فيها سيان وقال العمام والافق في انه
 تسمية الاستعارة بالكناية او مكنية غير ظاهرة وان سلم ظهور وجوبها
 استعارة انتمى ولعله يتبع بالتأمل الصائب فيما قاله السد الدين
 ان السكاكي اراد بهذا التعريف المعنى المقصود ويجعل من اقسام المجاز
 اللفظي اللفظ المستعار فتأمل كالمنية في قوله اى القائل لا اشرافا
 قوله في مرتبة بنية الخس توافق اى واحد واذا المنية انشبت اظفارا
 القيت كل تيممة لا ينتفع اظفارا كنية انشبت بقلان فانه كنية المنية
 بالسبع وجعل السبع صنفين حقيقي وهو الهيكل المخصوص وادعائي

قوله يا عطاء انه عينه قبل فلو قال في المشبه به
 الادعائي وكان اظفارا او عينه انتهى ولكن المسألة
 في بادعاء انه عينه اريد مما قبل فتأمل مستطعم

وهو الامر المعنوي الذي شأنه الاطلاق من غير تفرقة بين نفع وضرار
وهو الموت واستعمل المنية في هذا المعنى من حيث انه يبيع ارعان اهل
حيث انه الموضوع له واعلم ان التفنان ان ارجع هذا المذهب الى مذهب
السلف وصرف عبارة الآية عن الظاهر بالكنية خروج عن الحق وعن
المشهور ولما انكر السكاكي التبعية بنبه عليه فقال واختار السكاكي ارجاع
صور الاستعارات التبعية التي هي عند القوم الى صور الاستعارات المكنية
عند السكاكي واعلم ان في تباين الاختيار والاجماع والصورة لكنا لطيفة فنبه
بجعل قرينة اي قرينة التبعية عند القوم كالفاعل والمفعول والجار و
المجرور وجعل التبعية قرينتها اي قرينة تلك المكنية بعكس القوم ثم سبلا
للخبط بتقليد الاقارب فانهم جعلوا نطق الاستعارة عن دلت بقرينة
الحال اي قرينة الاستعارة مستقلة فيما وصف له وهو بغير نحو ما فعله
في المنية واظهارها كما قال المصنف في الحاشية كما في نطق الحال بكذا والنجاة
في الصدق شبهت الحال بالانسان المتكلم في الاعادة ثم جعل الانسان
واقسم بين انسان حقيقي وانسان ادعائي وهو الحال واستعمل لفظ
الحال في القسم الادعائي وشبه الصدق بالمكان في الملازمة ثم جعل المكان
حقيقيا وادعائيا وهو الصدق فاستعمل لفظ الصدق في الادعائي
من حيث انه قسم للمكان انتهى ونوقض ما اختاره السكاكي بالترديد
ولو قيل بان ان قدر التبعية حقيقية لم يكن تخيلية لانها جازية لغوي
عنهم فلم تستعمل المكنية للتخيلية وذكر بطريقها بالانفاق والافسوس
استعار فلم يكن ما ذهب اليه من انما ذكره من غير وجوبه
ضعيفة ولذا قال العاصم وهذا الايراد مما لم يثبت عن السكاكي ويمكن

وقد وجهه بين احدهما انه يعترض على القوم بانهم لو قبلوا الاعتبار في
التبعية لصارت الاستعارة بالكناية واستغنوا عن اعتبارها لانهم
يجعلون الاستعارة التخيلية اشارة لذكر المشبه بالمنية مع استعماله في
حقيقته ولا يشترط كلامه بان يرد بها الى الاستعارة بالكناية والتخيلية
على من لم ينظر في كلامه يعرف انه كلام مع القوم وثانيه باننا جعل
الاستعارة التخيلية للصورة الوجهية لتكون حقيقة باسم الاستعارة في
الحاشية قبل رد التبعية فلهذا بعد عن القول به لمصلحة الرد المذكور لان
النفع فيه اكثر من رعاية شدة المناسبة في اطلاق الاستعارة انتهى ولكن
ضعف ما يضاف الى الجحش وكذا رد السكاكي المجاز العقلي عند القوم الى الاستعارة
بالكناية لتبني المنسوب اليه المجاز كالتقريب بالمنسوب اليه الحقيقي
كالاصل قال في الحاشية كما في مثل اسئل القرية حيث جعلوا النسبة الى القرية
مجازية على احد الوجوه وجعل السكاكي القرية استعارة مكنية بادعاء
استعمالها في الاصل الادعائي الذي قسم ادعائي للاصل وهو القرية وجعل
اسئل استعارة تخيلية مستقلة في السؤال عند تخيل تشبه القرية
بالاهل انتهى فعرض النسبة حقيقة عقلية بعد ملاحظة المجاز في الطرف
ومثله كغيره عند القوم في الافلام فاحفظه فانه من مرالى الاقدام ونوقض
هذا ايضا بانه باطل لانه يستلزم ان يكون المراد بعينه في خبره في عينه
راضية صاحبه وان لا يبيع خبره صاحبه لطلان اضافة الشئ الى نفسه
وان لا يكون الامر بالبنا في باهنا من ابن اصرح الامان وينوقف على
السمع كما ثبت الربيع البقل والوازم بطة وعوض بنو ناره ضائم
لذكر طر في التثنية وهو مانع عن الاستعارة واجيب بالمنوع تأمل نسل

ويمكن كون تبدل التعيين لاختار القوة هذا من الاول وما فرغ من الثاني
 من المذاهب شرع في الثالث فقال واما عند الخطيب الدمشقي وهو
 صاحب الايضاح والتخصيص في الاستقارة اعتبار ان الاول هو حال كونها بمحض
 لفظ المشبه مفرد او مركبا المذكور المستعمل في المشبه مفرد سواء كانت
 مفردة او مركبة وسواء كانت أصلية او تبعية يعرف وجه تسميتها وتفصيلها
 ما عند السلف والثاني هو حال كونها بمحض ما يلحق عليه لفظ الاستقارة اي
 بالثاني وبطريق التوهم فيكون فيه جاز ولا يجوز لكسبي معرفة ومكنية و
 تخيلية بمعنى تطلق بالاشتراك اللفظي على هذه المعاني الثلاثة باعتبار الثاني
 دون الاول فان المفردة كما ذكره السلف وان كان مفردة الخطيب كمعرفة
 السكاكي ايضا في التوهم وبعض التعريف ولكن لا فزادها في التعريف الى
 الحقيقية والتخيلية فخص التسمية بالمعرفة السلف والمكنية تسمية شئ
 بشئ في النفس اي في نفس المتكلم مع عدم التصريح بشئ من اركان سوى
 المشبه ويمكن ان يفهم هذا القيد من الثاني فلا نقص في هذا التعريف بالانتم
 بل بالمباين ومع اثبات لازم المشبه به للمثبه للدلالة على ذلك التشبه
 المضمون في النفس التخيلية عنده ذلك الاثبات كما عند السلف كالتنية في
 اظفار المنية فانما تشبهت في النفس بالبيد والاهلاك وانما جعل ذلك التشبه
 بقرينة اضافة الاظفار التي هي من خواص المشبه بالمنية وهذه القرينة تخيلية
 فظهر ان كلامه من لفظ الاظفار والمنية حقيقة مستعملة في الموضوع له وقال العصار
 ان احتمالات قرينة المكنية عند صاحب الفرائد اربعة كون الجميع حقيقة والاشياء
 الاكتمال المفردة والحقيقة وكون الجميع استقارة تخيلية والاشياء الى الحقيقة
 والتخيلية وانما انما يرد انتهى الى احتمال مجاز المرسل في قرينتها مثلا فالمعرفة

ان تالمه لانها حسن
 جليل في
 فائدة المطول

في زعمه والمكنية ليس بجاز لا لغويا ولا عقليا فسميتها بالاستقارة
 خالية عن المناسبة اللغوية بل من اجله قال في الاطوار لانها استقارة للدلالة
 عليه ذكر لازم المشبه به وما هو حقيقة تلك الدلالة اداة التسمية وقيل بناء
 على انه يشبه الاستقارة في صفة وهي ادعاء دخول المشبه في جنس المشبه به
 واما بالمكنية فلان لم يصرح هو التسمية بل كلفوا صفة ولو ازمه وقال العصار
 ويجه ايضا ان ذكر لازم المشبه به كما يرد من التسمية يميز الاستقارة
 والاستقارة بالمع فلا وجه للعدد انما حقه القوم من الاستقارة وفيه نظر
 اما اذا قلنا ان المراد لا يقتضي اليها واما ثانيا فلا تالا ثم عدم الوجه للعدد
 بالاطراف فبصرف التخيلية في زعمه كما عند السلف دون السكاكي وبالملة
 ان المفردة في جميع المذاهب متحدة فلا اختلاف فيه واما التخيلية فغيرها
 من ههنا واما المكنية فغيرها ثلثة مذاهب فكل من يعبر في ان ما وعلم
 ان المحقق العصار استحدث في المكنية مذهب اربع اجزاء حيث قال وازا عرفت
 الاقوال الثلاثة فاستمع ما قلنا منها تحقيق اربعة اجزاء ان يكون ممن ليس بالاعطاء
 مانع وهو ان الاستقارة بالكناية من خروج التسمية المطلوبة فكما جعل المشبه
 مشبها به مباينة في كماله في وجه الشبه حتى استحق ان يلحق به المشبه به
 كقولنا هذا الصباغ كان غيرة وجهه خلية حين يمتدح حيث شبهه مرة العباد
 بوجه خلية كذا يستعار اسم المشبه للمثبه به فيكون ثمانية في المباينة في
 سكال المشبه في وجه الشبه كما في اظفار المنية فالمراد بالمنية السبع المخصوص
 ويجعل الكلام في كتابته عن تحقيق الموت بلارية فثبت المنية اظفارها
 بخلاف بمعنى ثبت السبع اظفارها بكتابة عن موت لامي الاله واما لا يكون في افعاله
 الاظفار الى المنية ولا اشكال في جعل المنية استقارة ووجه تسميتها استقارة

والخطيب اعلم ان العلم يتغير الى الحقيقة العقلية وهي نسبة الشيء
 الى ما هو له في ظاهر حال المتكلم لا يتغير بها من المجاز العقلي لعدم تعلق
 الغرض او اللاتاحة الى مذهب الشيخ وقيل لا بحث في علم البينا عند
 العقليين وفيه نظر ثم ان المجاز العقلي اربعة اصناف باعتبار الظاهر
 وكذا العقلية ثم انه قد يدل عليه صريحا كما مر وقد يكون كناية كما ذكرنا
 في قولهم سئل الهموم والمجاز بالزيادة لفظ تغير اعرابه بشي زائد على
 المراد اي مستغنى عنه واصل فيدخل فيه كقولهم في الله وان لم يكن عند صاحب
 المفتاح في زياره ولا يدخل فيه ما تغير اعرابه بتغير عالمه وغيره ليس بهذه
 المثابة فلا ينتقص بالظرد والعكس ومن قال تغير اعرابه الاصل الى غيره
 للتفصيل عنهما خلا بنفسه في الفرح حسن المقصود حيث ابدى الكلمة الى لفظ
 وحذف الحكم للذين في قولهم نحو قوله تعالى ليس كمثل شيء اى كان في الدلالة
 على المراد ليس كمثل شيء متغير فبمثلته الى الجبر بزيادة الكاف وفيه
 وجوه وبعبارة قد سبق والمجاز بالنقصان ما تغير اعرابه بنقصان شيء مما
 يدل على اصل المعنى في اللفظ دون المعنى فلا نقصان بغير ان زيد قائم اذا نقص
 من انما زيد قائم كقوله تعالى واستعمل القرية اى اهل القرية والا فم السوال
 عن الجاد وهو غير صحيح واما خلق الله تعالى فيهم الشعور والشكلم وان جاز الا
 ان ذلك انما يكون عند خرق العادة وليس المقام فيه بخلاف الال بغير
 اعرابه الى النسب وفي تقديره جاز صنادون ما سبق نوع دقة وكلاهما
 اى المجاز بالزيادة والمجاز بالنقصان بسمي المجاز في الاعراب واسلم ان
 الحاق لفظ المجاز على كلمة تغير اعرابه بالاشارة ان عند الفوم على سبيل شبه
 والا لاق عند السكاك لاشارة ان النوعين في التعدي عن اصله وعبارة المقصود

بكتما

بكتما وان ظاهرها الاول ثم ان ظاهرها عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا
 النوع هو نفس الاعراب واعترض بانه لا يتم في المجاز بالزيادة ويمكن ان يمنع
 عدم تمامه فيه لاجل اوجهها في التعدي عن الاصل ان ظاهرا من تعريفه انه نفس
 الكلمة ثم اعلم ان الظاهر كلام الاصوليين ان الكلمة بعد النقصان والزيادة
 مستعملة في الاصل فلفظ القرية بعد حذف الال مستعمل بمعنى الال لفظ كمثل
 مستعمل بمعنى الممثل جاز بالمعنى المتعارف وان مرادهم بقوله هم جاز بالنقصان
 ان سببه النقصان لان الاصل من غير نقصان عن هذا ما ذكره الاموي في الكلام
 ان المجاز بالنقصان هو اللفظ المستعمل في غيره ووضوحه لعل لا بعد نقصان
 منه بغير الاعراب والمعنى الال بغير اعرابه وكذا في نسبة واما الكناية
 التي هي نسبة ثالث من اداء المراد بلفظ لفظ اريد به لازم عنه الموضوع له
 من غير قرينة مانعة عن ارادته وتفصيل الكناية مع تفصيل تعريفها قد سبق
 في صدر الكتاب وقيل هو لفظ اريد به عنه ليشتمل منه الى غيره فغيرا مذهبها
 والى الثاني ذهب الرانسي والسكاكي وبنوها الكسوف وهي على الاول قسم
 للحقيقة والمجاز قطعا وهو الحق ومذهب الجمهور وعلل الثاني يمكن استعمالها
 في مجموع المعنيين في تدخل في صحتها حقيقة وقال الاصوليون الكناية كل لفظ
 استعمل المراد منه بحيث لا يعلم الا بالقرينة سواء كان ذلك اللفظ حقيقة او مجازا
 فهي عند جميع اعم من كل من هذه الثلاثة من وجه ولما اراد تفسيرها باعتبار الكناية
 عنه فقال والمعنى المكنى عنه ثلثة اقسام لانه اما ذات بان يقصد في الكلام
 المنسوب اليه باقى نسبة كانت فالانتقال من الصفة الى الموصوف والكناية
 في هذا القسم قرينة ان كانت لفظا واحدا سهولة الانتقال وقلة العمل
 فيها بخلاف الثانية فلو طعن فلان مجموع الضمن الحقة وجميع الضمن كناية

حيث قال صاحب المفتاح ان الموصوف بهذا
 الكلمة منقول عن حكمها اصل الى غيره كذا في
 الاطول ويمكن ان يمنع كونه ان في الفقه مذهب
 فيه مذهبهم من غير

عن الفلوس وبعبارة ان كانت جملة الفاظ كقولنا كانت على النسخ حتى مستوى
القائمة كغيرها لاظهار ان المجموع خاصة مركبة وشرط فيها اختصاص
المعنى الحقيقي بالكنى عنه باللفظ وان يختص في الحقيقة او صفة بان يكون
منسوبا في قصد الصفة والمراد بها المعنوية كالجود والكرم وكقولهم لا نعني
الخيرى وهي قريبة ان بلا واسطة واضحة كانت مثل فلان طويل النجاد
بالكرم حائلا السيف بمعنى طويل القائمة او ضمنية كعرض الفضا كناية
عن الابد يكون اللزوم ظاهرا من استغناء ما يخص واعلم ان هذين منقسمان
الى سادسة والاشبه بالفرج مثال الاولين ما مر ومثال الثانيين
كقولهم نجاد وعريف فها وبعبارة ان بواسطة وهي واضحة ان قلت كقولنا
كثير الطبايح كناية عن المضيق بعد السطين وضمنية ان كثرت كقولنا كثير
الرماد بربع وسائط وانما لم يعبه والواسطة وعدمها في القسم الاول بين
الموصوف والصفة كما في الفصيح والناطق لودم ظهور ذلك في ظهوره في
الثاني وقيل لودم الاللاع على امثلة في كلام البلفاء او نسبة اى اثبات
امر لا مراد ونسبة عند بينهما اى بين الذات والصفة سواء ذكر طرفا النسبة
مصرحيا فتعرف في النسبة او احدهما مصرحيا والاخر كناية فيجتمعا كناية في
النسبة مع الكناية عن الموصوف والصفة او كلاهما كناية فيجتمعا الثلثة
فاحتمالات سبعة ولا يبطل شئ منها فخصيص القسم لان المقسم مقيد
بالوحدة كما في سائر التفسيرات ثم جعل عدم المسلم من مسلم المسلمين من
سائر ويد كناية عن الاستدلال على كبر المؤدى الموصوف به بانه لا يسلم لمسلمون
على سائر ويد فلهذا فريد قسار بما انفسه اعلم من مثال النسبة
الشيوية كقولنا الكرم في بيت فلان ومثله قوله ان السادة والمرق والنوى

قوله او صفة بمعنى ما قام باللفظ والكنى
في طول النجاد عند الحقيقي طول
القائمة لا طول القائمة وهذا
اللفظ صحت قال كقولهم كناية
عن طول القائمة مشعر جمل الصفة
على هذا المعنى فلما نجا انه ان اراد
بالصفة ما قام باللفظ كرم في طول
النجاد وان اراد مدلول الصفة
المفسر فلهذا دل على ان نسبة
بالنسبة من معنى معين في قولنا كناية
عن طول القائمة كناية عن طول
القائمة لا عن طول القائمة كناية
عن طول القائمة كناية

فرقة ضربت على ابن الحشر فانه كنى باثبات هذه الصفات بمكان
ابن الحشر عن اثباتها له اذ لا بد لها من محل يقومها والصفة لا تقومها
ومثال السلبية كقولنا كرم بين برديه فان البرد لا يقوم به الكرم بل لا
فاذا ثبت له الكرم يراى به اثباته لملا به واذا نفي عنه يراى به نفيه عنه
واعلم ان الموصوف في القسم الثاني والثالث قد يذكر كرمه وقد لا يذكر
لا لفظا ولا تقدير كقولنا لا اعتقد حتى الحرف في عرض المد من كناية عن كره
كما تقول في عرض المناقطين كقولنا لا نقاق فينا فالثانية تستلزم الثالثة
بلا عكس تسمى بصفة **نقد** قال السكاكي الكناية تنفوت الى تعريف
وتلويج ورمزوا بما واسطة والمناكب للعرضية اسم التعريف وهو
لفظ قصدي بمعنى بلا استعمال فيه فليس بحقيقة ولا مجاز ولا غيرهما ان كثرت
الوسائط اسم التلويج وان قلت مع صفاء الرمز وبلا صفاء الالاماء و
الاشارة فيقال التعريف قد يكون كناية براديه المعنيين معا وقد يكون
مجازا براديه المعنى التعريف فقط بحسب القرائن وفل عند التعريف
ان الكناية مستقلة في غير ما وضعت له والتعريف في الحقيقي او المجازي او الكناية
والمعنى المعروض به مقصود بالسباق من غير استعمال اللفظ فيه وقد يغير التعريف
بحيث يجعل الالتفات كقولنا المعنى المعروض به فيكون كناية المعنى الاصلي الذي استعمل
فيه اللفظ كقولنا لا يكونوا اول كافر به ولا يخرج به عن تعريف بجاصله
كما انه قد يميز لان منزلة الحقيقة والتعريف حتى يميز المجاز حقيقة وعرفية
والكناية بحيث لا يمكن اعادة الاصلي بل كان اللفظ موضوعا للمعنى عنه فيكون
ان يفرع عليه مجازا وكناية كلفظ المسادة وبظهر ان التعريف مجازي كذا
من الحقيقة والمجاز والكناية ولا يوصف اللفظ بالقياس الى المعنى التعريف

الاشغال

ایر ایرق کوک

الاستحسان وهو اللفظ لتفريع المراد

اي طريقا او المتكلم المراد الصحيح

نوع من نوع لا بد ان يتعلمها من لغة

في عبارة النصوص مستوفى عليها اللفظ

فيما وضع الازها وضعت لها في

في قولها في تعريف الحقيقة مع ان يحارفي

في قولها في تعريف الحقيقة مع ان يحارفي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمد الشاكين والصلوة على سيد الاولين
والآخرين وعلى آل الطيبين الطاهرين وبعد فاعلم
ان طريقا او المراد ثلاثة حقيقة ومجاز وكناية في الحقيقة
لفظ مستعمل فيما وضع له من حيث انه ما وضع له
والمجاز لفظ مستعمل في غير ما وضع له من حيث انه
غير ما وضع له بعلاقة بينهما اي اتصال وسناسة بين
الموضوع له والمستعمل فيه مع قرينة مانعة عن ارادة
الموضوع والكناية لفظ مستعمل في لازم ما وضع له
بلا قرينة مانعة عنه يعني ان الكناية من حيث انها
كناية لانها في الموضوع كما ان المجاز ينافيها لكن قد يتسع
فيها ايضا بحسب خصوص المادة ذكر صاحب الكشاف
في قوله تعالى ليس كمثل شي ان كناية عن نفى المثل وقيد

الحيثية

الحيثية في تعريف الحقيقة والمجاز لئلا ينقض كل
بالآخر في مثل الصلوة اذا استعمل في الدعاء او لا وكان
والعلاقة في المجاز لاخراج الغلط كقولنا خذ هذا الفرس
مشيرا الى الكتاب والقرينة لاخراج الكناية المستعملة في غير
ما وضع له مع جواز الامة والعلاقة تعتبر كناية فيقال
انها التزام اي لزوم المعنى المستعمل فيه للموضوع له والمراد
باللزام للزوم ههنا اتصال بينهما ينتقل به من احدهما الى
الآخر في الجمل وذو وجد في كل امرين بينهما علاقة مشابهة
او غيرهما وتعتبر جزئية فيقال انهما مشابهة اي مشابهة
المستعمل فيه له فجازها استعارة او غير مشابهة فجازها
ميرل وذلك الغير اما مصدرية اي كون الموضوع له مصدرا
اي محل صدور المعنى المجازي كاليد مستعملة في النعمة في
نحو اعجبني يد فلان او مظهرية اي كونه محل ظهور له كما في
يد الله فوق ايديهم المراد القدرة لظهور ذاته بها فيه او
مجاورة كالايوية المستعملة في الدلو لانها تجاوز الحيوان للنسب

فقد
تعتبر كناية منسوبة الى كل مجز في الاء
المشتقة على ما هو قاعده النسبة لا ما في
آخر يا مشددة بمعنى ان يشتمل على افراد
كثيرة اذ التزام الكل الى افراد كاسبية
وغير ذلك وكذلك قول جزئية منسوبة
الجزء اي فرد من افراد الكل مسلم

يستحق عليه اجرانية اي كونه جزءا له كالعين مستعمل
 في الطبيعة التي تطلع القوم من مكان عال او كية اي كونه
 كلاله كالا صابع في نحو جعلوه اصابعهم في اذانهم
 اذ المراد اناملهم والانا مل رؤس الاصابع اوسية كالغيث
 في غور عين الغيث اي النبات الذي سببه الغيث اوسية
 نحو امطر السماء نباتا اي غيثا مسببة النبات اي كونه سابقا على
 المجازي باعتبار زمان المحكم كاليتامى في واتو السامي والمهم
 اي الرجال الذين كانوا يتامى او لاحق اي كونه لاحقا وطاريا
 على المجازي في الزمان لاني كافي اذ اني لعصر خمر اي عصيرا
 يصير خمر او محلبة اي كونه محلا له كالقرية سراد بها اهلهما
 في وسئل القرية او حالية اي كونه حالا وسو جودا فيه نحو
 ففي رحمة الله اي الجنة المحالة فيها الرحمة والية اي كونه آلة
 نحو وجعل لسان صدقي اي ذكر اصادق الله لسان او اطلاق
 اي كونه مطلقا والمستعمل فيه مقيد كالشفة مراد بها المشفر
 او مقيد اي كونه مقيدا والمستعمل فيه مطلق كقولك زنجي
 غليظ

غليظ المشافر او سموة اي كونه عاملا والمجازي مجازي من جزئياته
 كالذبة في الفير او خصوص اي كونه خاصا وجرئيات
 المعنى المجازي العام كالفير او قوة اي كونه المجازي خاصا لا تقتض
 بالموضوع كالمسكر في الخمر التي اريقت او لازمية او ملزومية
 اي كونه لازما او ملزوما له خواتبت زيد بمعنى ضابطته وضربته
 بمعنى اذنته او عليه اي كونه علة له او معلولة اي كونه معلولا له
 لنار في الحرارة والحرارة في النار وتعلق اي كونه متعلقا به او با
 لعكس كالضرب في الضارب والمضروب او بالعكس او شرطية
 اي كونه شرطية كالإيمان في الصلوة في قوله تعالى وما كان الله ليضع
 إيمانكم اي صلواتكم او مشروطة كعكس اول آية اي كونه دالا
 او مدلولية اي كونه مدلولاً وقد يجتمع في مجاز واحد اكثر من
 نوع واحد كالمشفر المستعمل في شفة الانثى يجوز فيه اعتبار
 التقييد والمشابهة في الغلظة فعلى الاول مجازين سل وعلى الثاني
 استعارة فمجموع علاقات المجاز النعوى ثمانية وعشرون
 مشابهاة مصدرية ١ مظهرية ٢ مجاورة ٣ جزئية ٤ كلية ٥ سببية ٦

مسببية كون اول محليته حالية اليه اطلاق تقييد عموم
 خصوص قوة لازمية ملزمة عليه معلومية متعلقة
 بكسر اللام بتعلقه بفتح اللام شرطية مشروطة دالية مدلولية
 وقد يعتبر تدخل بعضها في بعض كما اعتبر في علم الاصول
 وعدت تسعة مشابهة كاول استبعاد حلول جزئية كلية
 سببية شريطة واما الاستعارة التي علاقتها بالمشابهة
 وقسم من المجاز بمعنى اللفظ المستعمل في غير الموضوع له
 بالعلاقة والقيمية فعند السلف مبرجة ومكينة والفرقة
 لفظ المشبه المذكور المستعمل في المشبه كالاسد في رأيت
 اسدا في يده سيف والمكينة لفظ كذلك لكن غير مذكور
 كلفظ السبع الغير المذكور في قولك اظفار النية تشبعت
 بفلان حين شبريت النية بالسبع ثم استعمل لفظ السبع
 فيها وذكرك ذكره ودل عليه بذكر لازمة الذي هو الاظفار
 والاذفار ليس بمجاز بل المجاز عنده اثبات للمشبه الذي
 هو النية وهذا الاثبات يسمى استعارة تخيلية عندهم
 فا

قوله وقسم من المجاز خبر السببية المحذوف تقييد
 فيه او جملة معطوفة على علاقتها اتقيد به واما الاستعارة
 التي قسم من المجاز والخبر فقوله سببية

فالاستعارة الخيلية عندهم لازمة للمكينة وليست
 قسما من المجاز اللفوي الذي هو اللفظ المستعمل في
 غير ما وضع له بل من المجاز العقلي الذي هو اثبات الشيء
 لغير ما هو له فاللازم المذكور حقيقة لفتوية عندهم
 وجوز الزم محض كون مجاز اللفوي اذا كان للمثبة رادف
 يشبه رادف المثبة به كما في ينقضون عرش الله فان العرش
 رادف اهو الا بطل يشبه رادف الجبل المؤلف والبناء الذي هو
 النقص في اخراج الشيء عن حقيقة ونفعه ثم
 المصروفة مفيدة وهي لفظ المشبه به المفرد المستعمل في المشبه المفرد
 ومركبة ويسمى بالتمثيلية هو عنده لفظ المشبه به المركب المستعمل
 في الشبه المركب الذي هو الهيئة الحاصلة من عدة امور نحو
 قولهم اني اريك تقدم رجلا وتؤخر اخرى اخرى المستعمل
 في المتردد في الفتوى وعند بعض المحققين يجوز ان يكون
 التمثيلية اللفظ المسمى في الفتوى المفرد المستعمل في المشبه
 المركب كلفظ القمر المستعمل في النهار المشمس الذي شابه

المسببة في الآية الكريمة هو ازالة تركيب المركب
 فانقسام الاستعارة الى المصروفة والمكينة
 والخيلية والتمثيلية عندهم ليس
 بمعنى انه مجاز اللفوي بل معنى ما يطلق
 عليه لفظ الاستعارة على طريق عموم
 المجاز

زهر الربى فالجواز المركب عندهم مخصوص بالاستعارة
والحق كون الجواز المركب مجازا مرسلا ايضا مثل هوى مع
المركب اليانين مصداق المستعمل في معنى اني مستحسن للآدم
له ثم الصراحة اصلية ايضا ان كان ~~لفظ~~ اللفظ المستعار
غير المشتق والحرف اسم جنس كلفظ الاسد في الرجل
الشجاع او علم الكاوي حنيفة في العالم التبحر وتبعيته ان كان
لفظ المشتق كنطقة الحال او الحال ناطقة بكذا بمعنى
دلت او دالة على كذا ولفظ الحرف كفي في عذبت امرأة
في هرة استعير المصدر الذي هو النطق للدلالة ثم
استعير نطقه او ناطقه لدلت او دالة على كذا بتبعيته
للمصدر واستعير الظرفية التي هي متعلق معنى في التبيين
لمشابهة لفظها في الملابس ثم استعير في معنى الباء التبيين بتبعيتها
واما عند السكاكي فهي بمعنى اللفظ المستعمل في غير الموضوع له
بعلاقة المشابهة مصدرة مفردة او مركبة بالمعنيين
المذكورين ومكنية والمصدرة الحقيقية اذا تحقق المراد حسا

كا

كما في نبيد المستعمل في الرجل الشجاع او عقلا الصراط في الدين
وتخييلية اذا لم يكن المعنى المراد متحققا لاحسا ولا عقلا بل
كان صورة وهمية كلفظ الاظفار في اظفار النية المستعمل في
صورة اختراعها الوهم حين شبه النية بالسبع في الاغتياال
اذ الوهم بصورها بصورته ويثبت لها اظفار مثل اظفاره
فتلك الاظفار لا وجود لها في الحس ولا في العقل بل في الخيال
فلذا سميت تخيلية والمكنية لفظ المشبه المستعمل في المشبه به
كالمكنية في قوله اظفار النية نشبت بفلان فانه شبه النية بالسبع
وجعل السبع صنفين حقيقي وهو الهيكل المخصوص وادعا
ي وهو الامر المعنوي الذي شاء الاله اذ من غير تفرقة
بين نفاع وضرا وهو الموقوف استعمال النية في هذا المعنى من
حيث انه سبع ادعائي لام حيث انه الموضوع له وخيار
ارجاع صور الاستعارة التبعية عند القوم الى صور الاستعارة
المكنية بجعل قرينتها مكنية والتبعية قرينتها اورد الجواز العقلي
عند القوم الى الاستعارة بالكناية بتشبيه المنسوب اليه المجازين

بالنسبة اليه الحقيقي واسم عند الخطيب بالاستعارة بمعنى
 اللفظ الشبيه المتعمل في المشبه مصدر مفردة او مركبة اصلية
 او تبعية وبمعنى ما يطلق عليه لفظ الاستعارة مصرحة و
 مكنية وتخيلية فالمصرحة كما ذكره السلف والمكنية تشبه
 شيء بشي في النفس مع اثبات لازم الشبهه للشبهه للدلالة
 على ذلك التشبيه المضمي في النفس والتخييلية ذلك الاثبات
 فالمصرحة مجاز لغوي والمكنية ليست مجاز لغويًا
 ولا عقليًا والتخييلية مجاز عقلي ثم ان لفظ المجاز يتأويل
 ما يطلق عليه المجاز ينقسم الى مجاز لغوي ومجاز عقلي
 ومجاز بالزيادة ومجاز بالنقصا فالجواز اللغوي اللفظ
 المتعمل في غير الموضوع له بعلاقة وقربة كما سبق و
 المجاز العقلي نسبة الشيء الى غير ما هو له في ظاهر حال
 التكليم مثل ابيات البيع البقر اذ المنبت هو الله تعالى والبر
 بيع وقت الانبات وهزم الامين الجند والمجاز من جنس الامين
 وهو امر منه والمجاز بالزيادة لفظ تغية اعرابه بسوء زائد
 على

على الادخو قوله تعالى ليس كمثله شيء اي ليس يشبهه شيء فتغية نصب
 مشبه الى المجزاة الكاف والمجاز بالنقصا ما تغية اعرابه بنقصا
 في المظ كونه نعا وسمي القرية اي اهل القرية فحذف الا
 هل تغية اعرابه الى النصب وكلاهما يسمى مجازا في
 الاعراب واما الكناية فلفظ اريد به لازم معناه سر غير
 قرينة مانعة عن ارادته والمكني عنه اما ذات غوطعن
 فلان صغلت اوصفة مثل فلان طو النجاد بمعنى طو
 لا يل القامة او نسبة بينهما نحو ان الكرم في بيت فلان
 بمعنى ان الكرم في فلان

تمت الرسالة المسمية بالعلاقة للشيخ محمد الصبحي
 غفر الله له ولوالديه وجميع المؤمنين والمؤمنات

ثم
 م

17

مالاوی

[illegible]

ويعتبر صاحب اللباب والشيخ الدرر الكفوف ولد في

وَجَوَّزَ صَاحِبُ الْبَابِ فِيهِ عِدَّةً مِنْهَا
وَفِي أَضْيَافِ هَذَا الْكِتَابِ فِي الْأَوَّلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ
بِشَيْءٍ عَمَّا كَانَ وَقَعًا لَا يَكُونُ عَنْ كَلِمَةٍ فَانْتَمَتْ
بِاسْمِ الْقَوْلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ فِيهِ بِالْإِسْلَامِ فِيهِ بِالْحَمْدِ تَبَرُّعَ الدَّالِّ
بِنَاءً عَاطِرًا وَابْنَهُ كُلِّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يَسْلُطُ فِيهِ بِالْحَمْدِ تَبَرُّعَ الدَّالِّ
فِي الْحَمْدِ تَبَرُّعَ الدَّالِّ عَلَى الْحَاكِمَةِ وَالْقَوْلُ بِأَنَّ الْحَمْدَ عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ أَظْهَرَ
صِفَاتِ الْكَمَالِ لَا يَنْبَغِي إِذَا كَلَّمَ فِي الْأَوَّلِ وَالْإِسْلَامِ فِي الْأَوَّلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ تَبَرُّعَ الدَّالِّ فِيهِ وَابْنَهُ الْقَوْلُ بِأَنَّ أَضْيَافَ الْكِتَابِ الْحَمْدُ لِلَّهِ
فِي تَبَرُّعَ الدَّالِّ السَّامِعِ الَّذِي الْقِيَمَةُ السَّامِعِ وَهُوَ تَبَرُّعَ الدَّالِّ لِأَضْيَافِ
مَا ذَكَرْنَا فِي الْأَوَّلِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ الْكِتَابِ وَأَشْأَلُ حَدِيثَ مَنْ أَوْجَعَهُ
فَضْلُ الْمُخْطَاطِ وَأَنَّ كَانَ ذَلِكَ حَمْدًا مُعْتَبَرًا لَدَى أُولَى الْأَلْيَةِ
وَالْوَضْعُ النُّوعِيُّ أَنْ يُلَاحِظَ الْمَوْضُوعُ
يَا مَوْجِبُ تَبَرُّعَ الدَّالِّ الْمَوْضُوعُ فِي هَذَا الْمَوْضُوعِ الْوَاحِدِ مَثَلًا وَضَعُ
الْحَمْدُ لِلَّهِ فِيهِ بِأَنَّ يُلَاحِظُ كُلَّ مَثَلٍ مُشْتَمِلٍ عَلَى النِّسْبَةِ
الْمُتَعَدِّدَةِ فِيهِ فَهُوَ مَوْضُوعٌ لِلْأَضْيَافِ
أَيُّ مَفَاتِيحِهَا وَالْمَعْنَى تَبَرُّعَ الدَّالِّ مَفَاتِيحُ الْأُمُورِ فَيَكُونُ كَمَا تَبَرُّعَ الدَّالِّ
عَنْ قُدْرَتِهِ وَحِفْظُ لَهَا وَفِيهَا تَبَرُّعَ الدَّالِّ لَوْلَا عَلَى الْأَضْيَافِ
لَا تَبَرُّعَ الدَّالِّ لِأَضْيَافِهَا وَلَا يَنْصَرِفُ فِيهَا إِلَّا مِنْ جِبِلِّهِ
مَفَاتِيحُهَا وَهِيَ جَمْعُ مَقْلَدٍ أَوْ مَقْلَدًا

私

على سبيل بانه ومن فترات العطف تناسب
 الجليل في الاسته والفتية وهذا ليس كذلك
 فاجاب بان تلك النسبة ان لم يكن مانع والمانع
 فيها من فيه ما ذكر في الشرح

لما كان في المطالع

المنعم بالقدرة الكاطبة والشجاعة مثلا لاجل انعامه يكون الشجاعة والقدرة
 محمودا بها والالانعام محمودا عليه والواو اما للربط فيكون الجملة حال لا تقدير
 قد من الضمير المستكن في الضرف المستقر او للعطف ولما كان المراد من
 الحمد الدوام والثبات والمراد من الكفاية التي تدور عن عطف الجملة الفعلية
 على الاسته وابراد المانع اقتداء بالنظم الجليل فهو من هذا الاستمرار
 مع ما فيه من التنبية على كفاية نفسه وعدم انقطاعه وسلام على عباد
 الذين اصطفاه فيه اقتباس لطيف فلو قال الحمد لله وسلام عباد الله
 لكان اتم اقتباسا لكنه اخبر هنا ما اختير للاشارة الى المحمود به وعليه
 كما اوضحناه ولزعاية الاقتباس ورد سلام تكملة واكتفى به عن ذكر
 الصلوة واخبر العباد دون الرسل والانبياء وجه الابرار في النظم
 هكذا هو ان الشكيب بغير التعظيم والتفخ واختيار العباد اذ العبودية
 اشرف احوالهم عليهم السلام وجواز الاكتفاء بالسلام وصحة وصحة
 السلام على سائر الانبياء عليهم السلام بلا واسطة مستفاد من هذا
 النظم الشريف من قولنا وسلام على المرسلين وقوله وسلام على
 نوح في العالمين وغير ذلك من انكود لك فقد كابر ووقع في زمرة
 السقيبين واصطفى اي اصطفيهم حذف القول لرعاية الفاصلة
 مع الاختصار والمعنى اصطفيهم بالرسالة واخصائهم الروحانية
 والاضلاق السنية واجسبه ولذلك قدر على ما لم يقدر غيرهم قال
 البضاوي وبه استدلالا على فضلهم على الملائكة خصوصا انهم
 اي اخص من بين العباد خصوصا بنزول السلام على رسولنا عليه السلام
 نون المتكلم انا عبارة عن معاشر المسلمين لانهم يتفقون برسالة
 عليه السلام وان يكون في سيرة او عبارة عن كافة الانام لانه
 عليا السلام يبعوث اليهم جميعا وانا اخص منهم لان الباعث على السلام

بما كان في المطالع
 على سبيل بانه ومن فترات العطف تناسب
 الجليل في الاسته والفتية وهذا ليس كذلك
 فاجاب بان تلك النسبة ان لم يكن مانع والمانع
 فيها من فيه ما ذكر في الشرح

وهو المنية التي وصلت اليك ديننا وديننا انما كان واصلا من طرفه عليه
 السلام والسلام على سائر الانبياء انما كان لكونهم سببا لوجوده عليه السلام
 وظهر في عالم اكنة الشهادة بين الانام المحيية الى المختار المصطفى
 اللام فيه للعهد سواء كان موصولا كما هو الظاهر او حفا وصيغة الاقتفال
 للمبالغة وعلى الله اي على اتباعه من اقبائه عليه السلام او غيرهم من اهل الاباء
 الى يوم القيام اذ هي احدى معاني الايمان فلا يلزم الاهمال بل فيه ايها حسن
 يعرفه ارباب احوال المرئيين والكلام مثله في المحبة فلا **وجهد** اي بعد
 اداء ما وجب علينا فالت تمهيد للمقدمة لبيان هذه المقدمة المذكورة
 فاعلم ان على تعاطب عام لمن يطلب العلم والاستفادة فيكون الضمير
 المستتر فيه في اربعة مرتبتين اذ وضعه ان يكون لمعنيين وهما استعمل
 لغیر معنيين استعمال المعيد المطلق ثم المعيد كاحق في قوله تعالى واعتصموا
 بحبل الله جميعا الآية وايضا اصله ان يكون لحاضر وهنا استعمل للماضي
 في الذين تشبهوا به بالحاضر في اكنة بعلاقة مطلق كصور والموتى المستتر
 لكونه لفظا حكما كاللفظ كجبري فيه كقصة والمجاز وسائر احكام الالفاظ
 وكذا قول المؤلفين تامل تدبر فتلألأ ولتعريف العلم اقوال كثيرة واصلح كمد
 المختار وعندنا نحن الاخبار سيجي في قوله واحد اي بسط حقيقة لاجزء لا اصلا
 والالزم انعام موصوفه فادع وحال وايضا لا جبري لانه ذاته وان كان له
 جذبات باعتبار تعلقاته كاشارة اليه بقوله واحد بالذات وتعلقه بالاولياء
 فقول بالذات فادته بالنظر الى الجزئيات لاجزء لوقائه لاجزء له بالذات ولا
 بالاعتبار والتعلقات والارزاقات جمع اذ في منسوب الى لم ينزل على غير القياس
 ولا يستقيم النسبة الا بالاختصار فقالوا اني ثم ابدلوا من الباء الفاق لولا
 اني كما في ابي ابردى ومعنى الازلي ما لا يدانيه له سواء كان موجودا في الخارج
 او كحقيقته بلا وجود فيه فيكون اتم من القديم وقد يستعمل القديم مرادفا
 للاحد

بما كان في المطالع
 على سبيل بانه ومن فترات العطف تناسب
 الجليل في الاسته والفتية وهذا ليس كذلك
 فاجاب بان تلك النسبة ان لم يكن مانع والمانع
 فيها من فيه ما ذكر في الشرح

على سبيل بانه ومن فترات العطف تناسب
 الجليل في الاسته والفتية وهذا ليس كذلك
 فاجاب بان تلك النسبة ان لم يكن مانع والمانع
 فيها من فيه ما ذكر في الشرح

لازني كما في قوله وتعلقاته بالازليات قديمة قال الفاضل عبد الرحمن الالبي
 كون التعلقات قديمة انما يكون بناء على ترادف القديم والازلي والا فلا يكون
 قديمة اذ التعلقات اضافات والقديم على تحصيل عدم كونه مراد فاللازلي
 هو القائم بنفسه فابن الاضافة الاعتبارية من القائم بنفسه انتهى قوله
 لا يذهب عليك ان تفسير لا يتناول صفات الازلي كما ثابته بالتحقيق
 في تفسيره على عدم كونه مراد فاللازلي هو الموجود الذي لا يكون وجوده
 مسبوقا بعدم فلا يتناول التعلقات واطلاق القدم عليها هنا اما
 بناء على الترادف او على سبيل الجواز فلا إشكال بانه يلزم تعدد القدماء جدا
 فان استحالته في تعدد الذات القديمة والتعلقات ليست بموجودة فضلا
 عن كونها ذات وكذا الكلام في قدم تعلقات القدرة وغيرها عند من
 ذهب الى قدمها غير متناهية بالفعل قوله بالفعل اي باكتساف الوجود وكون
 تعلقها غير متناهية بالفعل مع ان الازليات مخصصة في البقاء وصفاته
 العلية انما بناء على تميم الازلية الاعداد الازلية وتعلقها بها كحوادث على جوارحها
 كحوادث جميع حادثة لاحادثة وهو وان عم العقلاء وغيرهم والذكور والاناث
 على سبيل التغايب لكنه اعتبر مذكرا لا بفعل كثرية الغير العقلاء فجمع على فاعل لان
 فاعلا اذا كان وصفا للمذكور الغير العاقل فجمع على فاعل فيما لا اشارة للعلماء
 في ذلك نزاع وخلاف فالصحيح ما ذكرنا وقد اشبعنا الكلام في بيان هذه المرام
 في خاتمة على التباين في قوله تعالى والقوى الارض مروا به ان تميدكم الالة
 الاول تعلقه باحوادث قبل وجودها الاولى بها لكنه اظهر تفسيره على المفارقة
 او المراد بالاول مطلق احوادث المتعلقة للعلم تعلقا قديما او حادثا وهذا المراد
 احوادث المتعلقة تعلقا قديما والمقيد غير المطلق او كما ان التعريف في الذهن قبل وجودها
 باعتبار انها مستوجبة او مستخدم ان تستخدم بعد وجودها لكن لا مطلقا بل من
 ثباتها لعدم الطاري على وجودها فلا إشكال بالنسبة الى الناطقة والجملة والنار

قوله ما بناء على الترادف والترادف ليس بمفارقة
 على الوجه الثاني من مثله وكذا اطلاق كثرية على التعلقات
 او حادثة ما يكون وجوده مسبوقا بعدم فالتعلقات
 لا وجود لها في الخارج الا بانهم ماله كقوله في نفس الامر بعد
 ان لم يكن وهذا ليس مشهورا
 غير متناهية بالفعل قال بولانا ابو السعود الحارثي في تفسيره
 قوله تعالى ولا تعدوا اخوة الله لا خصوص الالة وانما خبر
 بان ما يتوقف عليه وجود الشيء من الامور العدمية التي لها
 وفي وجوده كارتجاع موانع لا تخص غير متناهية حقيقة
 لا ادعاء انتهى ومنه كونه حقيقة كونها غير متناهية بالحق
 فلا وجه للاشكال بان الاعداد لا تنصف بعدم التناهي
مسألة
قوله كانت اعتبر مذكرا لا بفعل كثرية وانما ثبت عن ذلك
 فلك ان تقول ان جميع مذكور عاقل على خلاف القياس
 قوله الاولى بها اي المقام مقام الماضى كونه اتم به من غير
 فقال باحوادث مثله وما قبل من ان المعرفة
 ان عرفت معرفة كونه غير متناهية كثرية ما بعد
 عنها مسية

وغير ذلك

هذا هو المقام

هذا هو المقام

هذا هو المقام

وغير ذلك ثابت في النسخ ان عدم لا يطرأ عليه بعد وجوده اي علمه بوجود
 كل منها مقيد بوقت وجوده على وجه كماله المنجز بان في ساعة كذا احسنا فاما
 فان هذا العلم باق قبل الحسب وان الحسب وبعده وهذا معنى كونه على وجه كماله
 سيجي التوضيح وكذا علمه تعالى بعدم كل منها بعد وجوده مقيد بوقت عدمه على وجه
 كلي وهذا التعلق لانها من قوله والمعكوبة باعتبار هذا التعلق غير متناهية
 بالفعل وقد صرح به اوله بقوله وتعلقها غير متناهية قوله بالفعل احتراز عن
 التعلق الحادثة فانها غير متناهية بالقوة كما سير عليك مفصلا وفي شرح
 المواقف فصفة العلم قديمة وواحدة ذاتا وغير متناهية تعلقا بمعنى اثبات الازلية
 في تعلقه بالفعل انتهى ومعلوم بالبدية ان مراده بالتعلق التعلق القديم وما
 كان التعلق غير متناهية بالفعل ثبت كون المعكوبة بالتعلق القديم غير متناهية به
 بالفعل قوله قد سره بمعنى اثبات الازلية تنبيه على ان بالفعل قديم غير متناهية
 لامتنابه اذ سبب التناهي بالفعل اعم من اثبات الازلية بالعلم والعام
 لا يستلزم انما هو في هذه التعلق غير مقيد بالزمان بخلاف استعلق حادثة فانه
 مقيد بالزمان وانما تعرض لهذا لانه في عدم التغير في هذا التعلق وجواز
 التغير في التعلقات انما هو في التعلقات الحادثة واما في التعلقات القديمة
 فلا يجوز التغير فيها اصلا فكلام الشايع ان التغير في التعلقات جاز في التعلق
 احادثة فقط توضيح اي توضع كون علمه تعالى بوجود كل منها انه تعالى لما لم يكن له
 مكانا اذ ذلك يقتضي تقدم المكان او حدوث القديم لم ينصف الزمان
 بالقياس اليه فصحة كماله والاستقبال والى ان شئنا ان يتناهي بالقياس
 الى الله تعالى وقد صرح جوابه في قوله تعالى كان الله عليهما حكما فاذا قلنا كان الله
 موجودا في الازل وسكون موجودا في الابد وهو موجود الازل لم يرد به ان
 وجوده دافع في تلك الازمنة بل ردنا انه تعالى مقارن معهما من غير ان يتعلق
 بها كالتعلق الزمانيات وكذا الامر في قولنا علم الله تعالى ويعلم الازل ويعلم
 كاطر ذكر في هذا المرام

توضيح كونه على وجه كماله مع ان الظاهر كونه على وجه جزئي
 وكذا علمه تعالى بعدم كل منها بعد وجوده مقيد بوقت عدمه على وجه
 قديم اي ازلي وقد صرح في هذا التعلق ايضا غير
 متناهية بالفعل ولم يصحح به
قوله على ان بالفعل قديم غير متناهية اي بمعنى كونه
 النفي لا قيد المنفي مثله
مسألة
قوله كانت اعتبر مذكرا لا بفعل كثرية وانما ثبت عن ذلك
 فلك ان تقول ان جميع مذكور عاقل على خلاف القياس
 قوله الاولى بها اي المقام مقام الماضى كونه اتم به من غير
 فقال باحوادث مثله وما قبل من ان المعرفة
 ان عرفت معرفة كونه غير متناهية كثرية ما بعد
 عنها مسية

قوله بالحق هي فضيلة الحق والمستفيض كان نسخة عن معنى
 الحق والاستقبال واما في شأنه فكان كونه تلك الصيغة
 جازية وقائلة التغير باحدى تلك الصيغة بيان انه
 تعالى مقارن مع الازمنة الدالة على تلك الصيغة عليها
 كاطر ذكر في هذا المرام

منه
الزمان
الاربعين

فالوجودات اي من شأنها ان توجد كل في وقته المعين ثم في جاز اذ في ليس
في علمها كان اي ماض ولا حال ولا مستقبل بل هي حاضرة عندنا لها بعنوان الغير
المتماهي في عالم مخصوص بها اجزيات لا على وجه مازعة الفلاسفة من انه تعالى يعلم
اجزيات المتغيرة على وجه كلي لا على خصوصياتها ومثل هذا العلم لا يتغير اصلا
كما لا يتغير علم المجسم بان في ساعة كذا اخذ فاما وعن هذا وقع في كلام بعض المتأخرين
وهو ان ضل قول احد في خاصية الخيال في بحث العلم ومراده ما ذكرناه من انه ثابت
مستمر كالعلم بالكميات كما ان البنية على وجه كلي في طريق كمال من الدوام
والثبات لا يتغير على البنيات لا بالمعنى الذي اراده الفلاسفة من انه تعالى لا يعلم اجزيات
المادية بل بالوجه المجزئ بل كما يعلمها بوجه كلي يخص في الخارج في شخص احد فان هذا المبنى
خطا وذهب بعضهم الى انه كذا فلا يصح ارادة هذا المعنى من قولنا شيئا انما
يعلم اجزيات المتغيرة على وجه كلي بل معناه ما قررناه ان الزمان من جملة المعداد
المعلومة بانه موجود قبل عدم تقييد العلاقات بالزمان فانه اذا كان من جملة لا
المعداد بل من ان لا يكون تعلق العلم بالمعداد مقيدا به وعناية الامارة بتعلق به
مقارنته لتعلق العلم بالمعداد والزمانات فالزمان والزمانيات المعداد معلومة
لدينا كما اشار اليه بقوله المعلومة بانه موجود او سيعدم لان الاشياء معلومة
لنا بانه وقع في ذلك الزمان قوله موجود بناء على ان الزمان من الوجود الكارخي
لان الامور الموهومة قال قد سرور في شرح المواقيت الزمانا عند الاشياء عبارة
عن متجدد معلوم يقدر به متجدد ومبهم ازالة لاها به وقد يعاكس التقديرين
المتجددات فيقترن تارة بهذا ذاك واخر فذلك بهذا وانما يعاكس بحسب مفهوم
متصور ومعلوم للمخاطب مثلا اذ قيل متى جاء زيد يقال عند طلوع الشمس انما
المخاطب الذي هو ان مستحضر الطلوع الشمس لم يكن مستحضر المجزئ زيد دون
طلوعها الذي سال عنه ثم قال قد سرور ويرد عليه انه ان جعل الزمان عبارة
عن نفس ذلك للتجدد لزم ان يكون الزمان امرا موجودا لا موهوما كما هو منه وهم

في اوقاتنا

علمه تعالى بوجوهها مقيدا بوقت وجوده على وجه
كلي هو طريق كلي اشار به الى ان علمه تعالى بجزئيات
بخصوصها كونه كلي بناء على التثنية والتثنية على ذلك انهم
لفظ الوجه حيث قيل على وجه كلي مسأله قوله ان الزمان
ما جملة المعداد ان المعداد الازلية اذ الكلام في تعلق العلم
بها تعلقا قديما مسأله

احسن رخص الزمان عند الفلاسفة فانه عندهم بناء على كلام من خالف
وقد بين في موضع ما فيه وما عليه مسأله

كما دل عليه سؤالي ثم اذا قال غيره متى طلعت الشمس يقال
حين جاء زيد لمن كان مستحضرا المجزئ زيد

وعن

فقد راجع الى انما يخص من حال بجانين بحسن التقابل
ولان اسم العلم ظاهر في حال ولا حال الكائن على حال
حكي سكران على المستقبل مع ان اسمها يتغير

وعن هذا قيل في هذه الرسالة ان الزمان من جملة المعداد المعلومة بانه موجود
ولكن ان نقول في سبب وجوده سيقع فينظم كون الزمان امرا موهوما فلهذا
التعلق ليس فيه كان اي ماض وكان اي حال وسبب كون المستقبل فلا يكون فيه
تغير اصلا والوجه الثاني اي من لوجهاين اللذين يتغير تعلق العلم باحوادث البرهان
هو تعلقه اي العلم بها اي احوادث باعتبار انها وجدت الان وفي شرح التسهيل
الان معناه من القرب بما رافض مع الماض والمستقبل او قبل بمعنى انه تعلق
بوجود زيد مثلا امس فهذا التعلق حادث ايضا كحدث تعلقه به باعتبار انها
وجدت الان وكذا الكلام في عدم الطاري على الوجود اذ تعلقه باعتبار انها
عدمت الان او قبل حادث واما التعلق باعتبار انها مستعد بعد وجودها
فقديم كالمرة وهذا التعلق حادث ومستعد لهذا التعلق منتف بالازل اذ لو فرض
تحققه يلزم الخط العظيم ومتغير اي هذا التعلق متغير اي غير باقي فيه رد على ٨
الفلاسفة حيث قالوا انه تعالى لا يعلم اجزيات المتغيرة والا فاذ علم مثلا ان زيدا
في الدار الا ان لم يخرج زيد عنها فاما ان يزول ذلك العلم ويعلم انه ليس
في الدار فيسقط ذلك العلم كالم والاول بوجوب التغير في ذاته من صفة
الى اخرى والثاني بوجوب الجهل وكلاهما نقص بكن تنزيه الله تعالى
عنه وجه الرد ان التغير في العلاقات والاضافات لانه ذاته تعالى
ولا في صفة موجودة والتغير في الامر الاستيعاب جلي في هذا ان ضريح ما
قاله الان تغيره لا بوجوب تغيره في صفة العلم بل بوجوب تغيره في
تعلقه واصافته ولا فاد فيه ولا لم يكن هذا اختصاصا بصفة العلم
وان بعض الصفات لا يقبل التغير اصلا وبعضه يقبله مطلقا حاول لا
التفصيل كتمبلا للقاعدة وتسميها للفاسفة فقال وفي شرح المواقيت الصفات
الصفة اعتم من العرض اذ هو عندنا موجود قائم بميتز فلا يتناول
الصفات السببية وصفة انباري كذا واما الصفة فحقه ما يكون خارجا

ط
ولا ذات تعلق وهذا فنقص ما بين الصفات الحقيقية
القدسية بالحيوة مثله

عن الشيخ قائم بفتاوى البصير ولهذا قال على ثلثة اقسام فقرة
منها الاضافات والصفات السببية حقيقة اى موجودة في الخارج و
ليست باعتبار معنى حقيقة اى ليست بذات اضافة كالسواد والبياض
والوجود والحيوة عند السواد والبياض من الصفات لانها عاقبة
للصفات المخلوقة ايضا ولا في كل عرض صفة وعدة الوجود من
الصفات الحقيقية ضعيفة لانه انما يثبت على مذهب الشيخ انه حسن
وهو ان الوجود عند نفس الحقيقة وانها موجودة وانت ضيق بان
الوجود نفس الحقيقة فلا يكون صفة اذ هي كما صرا يكون خارجا عن الشيء
قائما به واعتذر قدس سره في شرح المواقف في بحث الامور العاقبة بانها المضافة
ما حمل عليه سواء كان عين حقيقة او داخل فيها او خارجا عنها في الخارج لا يخرج
كافة ائمة الاديئين او يثبت على مذهب الجمهور هو ان اعتباري عندكم فلا يكون
من الصفة الحقيقية والحيوة وهي حقيقة في القوة محسوسة او ما يقتضيه
واذا وصف بها الباري تعالى اريد بها صحة الصفة بالعلم والقدرة اللازمة
فالمراد بها هنا ما يطلق عليه الحيوة بطريق عموم المجاز فانها كزعم العامة
حيوتها وحيوته تعالى حقيقة اى القسم الثاني صفة حقيقة اى موجودة
في الخارج في نفسها ومع ذلك ذات اضافة كالعلم اذا العلم كما يسمى صفة
توجب تميزه لا يكمل النقيض وهذا التقدير ذهب اليه جماعة من الاشاعرة
وهو فينا صاحب المواقف وانما عند جمهور المتكلمين فالعلم عبارة عن
تميز لا يكمل النقيض فليس هذا العلم لا يكون من الصفات الحقيقية لكن ينبغي
ان يكون هذا الاختلاف في علمنا وانما علمه تعالى حقيقة ذات اضافة
اذا لم يكن على كونه من الصفات الحقيقية الاشاعرة كافة فاختلافهم في علم
احادث لكنهم لم يظهروه لم يصر جوابه اذ مسائل المتأخرين ان يخرج
واوثر من ان نقص والقدرة وهي صفة حقيقة ذات تعلق بالاتقان

لكن

ع
الا ان يقال ان كلامه قدس سره بناء على قول من قال
ان للوجود وجودا وحقا وجوده عين وجوده فلا يلزم
ان لا ينفك صفة

ع
لكن من زعم ان الصفات فلا يكون صفة حقيقة
لانها متعلقة فلا يكون صفة حقيقة

لكن تعلقها كلها قديمة عندنا وعند بعض الاشاعرة البصيرة بمعنى انها
تعلقت في الازل المقدور فيها لا يزال وحادثه عند بعض اخوين وستره ان
القدرة عندنا صفة توتر في المقدورات يجعلها ممكن الوجود من الفاعل
فلا يكون المقدور موجودا بها بالفعل فان وجودها بالفعل يتعلق بالسكون
الذي ابتداء وجعلناه صفة حقيقة ذات اضافة وانما الاشاعرة
فلا يثبتون السكون بالمعنى المذكور بل هو عبارة عن تعلق القدرة بالمقدور
يكون موجودا بتعلق القدرة وهذا يقتضي ان يكون تعلقها كلها حادثه عندكم
لكن بعضهم اختاروا كونها قديمة بالمعنى المذكور اى بمعنى تعلق في الازل وجود
المقدور لكن لانه الازل بل فيما لا يزال وهذا توضيح ما صرح به الفاضل الجليل
واضافة حقيقة اى تعلق محض لا وجود لها في الخارج بل تعلقها بالنظر باعتبار
وقد عرفت ان الوجود ليس بمعبرة في الصفات ولذا قال وفي حدودها اى من
جملة الصفات التي هي اضافة الصفات السببية وهي ائمة في مفهومها سبب
مثل سبب جسم ولا جوهر ولا عرض وانما عدت من الاضافة لان تحققها بالنظر
الى المسكوب ولا يجوز بالنسبة الى ذاته تعالى احتراز عن كونها بالنسبة الى ذات
المخلوقات الغير في القسم الاول وهي صفة حقيقة محضة مطلقا اى في نفسها
وفي تعلقها بعدم تعلقها وذكر مطلقا هنا لا يخرج ما بعده والافلاحي
اليه وانما لا يجوز التقدير بهذا القسم لانه التقدير والمخلوق عن صفات الكمال
نقص يجب تنزيه الله تعالى عنه ولو قيل انه لم لا يجوز ان يكون متصفانا
بصفة كمال يكون زواله شرطا لحدوث كمال اخر يجاب عنه بانه يلزم قيام
احوادث به تعالى وهو يستلزم كونه تعالى قابلا عنه في الازل وانما هو من
صفة الكمال نقص ويجوز اى التقدير التبدل في القسم الثالث مطلقا وهو
صفة اضافة محضة وانما لا يجوز فيه ان لا يستلزم جملة التقدير التقدير في ذاته

ع
بيان تقدم التعلق على كماله الذي هو عينه
انخصيص بالاضحية كما هو لفظ

ع
هذا القولين المذكورة في علم الكلام
وراء القولين المذكورة في الازل وجود المقدور

ع
في الازل لانه الازل فانه ان تعلق في الازل وجود المقدور
في الازل لانه الازل فانه ان تعلق في الازل وجود المقدور
في الازل لانه الازل فانه ان تعلق في الازل وجود المقدور

ع
و انما احتج الى هذا لا تكفي الاضافة بالنظر الى الغير

تلك من صفة من حال الى اخرى كما يستلزم في القسم الاول مثلا اذا تعلق
 عليه بان زيد في الدار الان ثم تعلق بانه ليس في الدار فخرج زيد عنها فلا
 نفس العلم بل تغير تعلقه ونسبته فلا في ذوقه فانه امر اعتباري غير
 موجود في الخارج والتغير في المهنومات الاعتبارية وتجدد هياتها انفق
 عليه العقلا حتى يقال ان في موجود مع العالم بعد ان لم يكن معه لكن جواز
 التغير في الثالث مطلقا على ما اعتبره قدس سره في ناطق فانه قدس سره
 عند الصفات السببية من الاضافات وبعضها لا مساع للتغير فيه وفي الماهية
 فانسب الى ما يستحيل التصاق الباري به امتنع تجرده وفي شرفه فكم في قولنا
 انه ليس بحجم ولا جوه ولا عرض فان بهذه سلب يمنع تجدها والاجابة
 فانه في موجود مع كل حادث ويترول منه ههنا المعية اذا عدم كاد في قد
 تجدد له صفة سلب بعد ان لم يكن انتهى ولا يخفى دلالة على ما قلنا فالاول
 ترك في قوله وفي عدادها الصفات السببية كما كان ترك قوه والوجود
 اولى وهذان القيدان لم يذكرهما صاحب المواقف بل زاد قدس سره على
 كلامه لكنه لم يصيب لاذكرنا واما القسم الثاني وهو صفة حقيقة ذات
 اضافة اقوله لان القسم الثالث يناسب الاول في الاطلاق فانه لا يجوز التغير
 فيه اي القسم الثاني وتذكر التغير باعتبار القسم وان كان المراد منه الصفة
 وكذا الكلام في نفسه احتراز عن تعلقه ويجوز اي التغير في تعلقه كما مر توضيحه
 انتهى اي في المواقف وشرفه والمقصود تاييد لقوله والتغير في التعلق
 والاضافة لافاديه وليس الموجود اي التحقق اذ المعلومات قد تكون معدومة
 كما مر من قوله عدم لان او قبل فان المعلومات بهذا التعلق كما
 ليس الا قدر امتساها فالمراد بالموجود عموم المجاز بهذا التعلق كما حدث
 احتراز عن المعلومات بالتعلق القديم فانها غير متشابهة بالفعل كما مر فالمراد

هذا مثال لما نحن فيه وانما تعلق العلم بكونه فليس مما نحن
 فيه لكن لما كان متغيرا مثل الاضافة المحضة ذكرنا توضيحي
 لما نحن فيه لظهور التغير فيه مفهوما

قوله والاجاز اي وان لم ينسب اليه استحالة اضافة جاز
 تجدد بها فتعطف على فانسب مفهوما

يخط وان تغاير جهة الاطلاق فيها اذ الاطلاق ناظر الى جواز
 التغير في القسم الثاني وفي الاول ناظر الى عدم جواز
 سببه

الفاضل انما لي تاييد لقوله المذكور مع زيادة قاطعة وليس الموجود اي التحقق سواء
 كان موجودا في الخارج او لا من الاعداد اي المعدومات واما نفس العدد فلا وجود
 له عند المسكبين ايضا انه غير متشابهة بالفعل فلا يصح هذا المعنى فيه والمعلومات
 والمقدورات الا قدر امتساها لكون المقدورات قدر امتساها مثل المعلومات بناء
 على تعلق القدرة حاد وهذا مذهب بعض الاشاعرة واما عندنا وعند بعض
 فالعلاقة كلها قديمة كما صرح به انما لي نفسه فيبين الكلامين نوع تناقض فليست
 وما يقال من انما اي الاعداد والمعلومات والمقدورات غير متشابهة اعتراض
 على قوه الا قدر امتساها ونقض له بان يقال بهذا باطل لانه كما قال ما اتفق عليه
 القوم وكانها مناشاة بط فاذبط ويمكن تزيده بطريق المعارضة ويحتمل له
 النقص التفصيلي ايضا فاجاب بقوله معناه عدم الاشتباه الى حد لا يزيد عليه
 وبعبارة عدم التماهي بالقوة وتطبيق الجواب سري على سبيل استبعاد
 وجوه الاعتراض والاطلاق لعدم التماهي عليه مجاز ومن هذا قال وخلاصة
 انها لو وجدت باسرها كانت غير متشابهة فاشارة الى ان كونها غير متشابهة
 بالفعل موقوف على وجودها باسرها وهذا غير واقع بل محال وحاصل الجواب
 ان في عدم التماهي غيرها وانبات التماهي لها بطريق الحقيقة وانبات
 عدم التماهي لها بطريق المجاز فلا منافاة بينهما انتهى ما قاله الفاضل
 انما لي والعرض من هذا النقل تاييد بيان كون المعلومات بهذا التعلق كما
 متساها بالفعل وغير متساها بالقوة بعد بيان جواز تغير ذلك التعلق و
 تمهيد لبيان كون المعلومات بالتعلق القديم غير متساها بالفعل فلا يحتاج فيه
 الى اثبات بل المذكور بل لا يفتح فيه ولهذا قال واما كون المعلومات باعتبار
 التعلق القديم غير متشابهة فلا يصح فيه هذا المعنى لانه يقتضي تماهي المعلومات
 بالتعلق القديم ولا يخفى فساد ذلك المقدورات غير متشابهة بالفعل فان
 تعلقات القدرة كلها قديمة عندنا وعند بعض الاشاعرة كما صرح به

على
 الا ان يقال ان مراده هنا ما هو موجود في الخارج كما هو لفظي
 قوه وليس الموجود اه ولا ريب في كونها قدر امتساها
 والاشكال انما نشأ من تعميم الموجود في قوله وليس الموجود اه
 لكن هذا لا يلازم قوله وما يقال من انما غير متشابهة اه ولعل
 لهذا قال فليست مثل مفهوما

هذا بظاهرة يقتضي ان لا يكون المعلومات والمقدورات
 عدم التماهي بالفعل وقد عرفت ان تعلقاتها القديمة
 غير متشابهة بالفعل والمقدورات والمعلومات بل هذه
 التعلقات القديمة غير متشابهة بالفعل وكما حصل ان كلامه
 لا يخلو عن اضطراب مفهوما

هـ
 لكن القدرة ليس لها تعلقات تعلق قديم وتعلق حاد
 بل لها تعلق قديم فقط عند من يتوقف بعدم تعلقاتها
 او تعلق حاد فقط عند من يتوقف بحدوثها وكذا الكلام
 في المقدورات اما غير متشابهة بالفعل فقط او غير
 متشابهة بالقوة فقط وكذا الكلام في تعلق الارادة و
 السكون والكلام مستقلاتها واما العلم فله تعلقات
 قديم وحادث والمعلومات غير متشابهة بالفعل بالتعلق
 القديم وغير متشابهة بالقوة بالتعلق كحادث مفهوما

الفاضل انما في قدر تفصيله فيكون المقدورات غير متناهية بالفعل اذ وجود
المقدورات ليس متعلقا بالقدرة كما عرفت بل متعلق بالكون فتاثير تعلقها
جعل المقدور ممكن الوجود من الفاعل فالقدورات التي يقع صدورها من
الواجب تتغير غير متناهية بالفعل وما ذكره من مقدورات الله تعالى غير
متناهية بالقوة فبناء على ان تعلقات القدرة حادثة وان وجود المقدور
بالفعل متعلق بها كما هو مذهب بعض الاشاعرة ولا يصح هذا الكلام على الإطلاق
لكنهم ذكره على الخلافة فالصواب ما فصلناه وكذا ايضا المراتب غير متناهية
لانه لا يصح فيه هذا المعنى لانه يقتضي تنامي المعلوما بالعلق القديم ولا يقتضي قساة
وكذا المقيد واثبت بالفعل ان قيل متعلقات الارادة قديمة كما ذهب اليه
بعض مشايخنا فلهذا الفاضل الرد في خاصية التسليم في المقدمات الاربعة
وغير متناهية بالقوة اذ قيل ان تعلقاتها حادثة كما هو المختار عند جمهورنا
مشايخنا وايضا المكونات غير متناهية بالقوة فان تعلقاتها حادثة فواجب
في الخارج من المكونات الحوادث ليس لا قدر متناهية وان قيل ان تعلقات
الكون قديمة كما جرح اليه مولى انما في فالكلمات غير متناهية بالفعل لكن
الاول هو القول واما السمع والبصر في غير متناهية بالقوة لا غير
اذ تعلقاتها حادثة ولا يجري فيها العلق القديم فان تعلقاتها كما يحدث
السمع والبصر وما لم يحدث لم يتعلق بها السمع والبصر واما صفة الكلام
فان كان جزا باعتبار العلق فهو غير متناه بالقوة والاستقام والنداء كذلك
وان كان امرا تكليفيا فهو متناه بانقضاء دار التكليف وان كان امرا كونيا
فهو غير متناه بالفعل اذ قيل انه اذ لم يمتد في السمع في السمع اذ غير متناه
بالقوة ان قيل انه حادث كما اشار اليه الفاضل الرد في حسن جلي في خاصية
التسليم وان قيل ان الامر الكوني في جاز عن سرعة الابد وسرورته عليه فلا
ولا كلام كما ذهب اليه اكثر المفسرين واشاره في كلامهم فلا تعلق ولا متعلق

مما
اذ تعلقات القدرة كانت قديمة عندنا وعند بعض
فالمقدورات لا محالة تكون غير متناهية بالفعل فلا يصح فيه
الناسيل المكوس

فانه لما كان التعلقات قديمة تكون غير متناهية بالفعل
في يكون مكونات غير متناهية بالفعل

قوله بان نسبة التعلقات في التسليم فلهذا الحوادث
والا كانت متناهية في نفسها بانقضاء دار التكليف
شئ من ورواه بالقياس الى التعلقات تأمل

فانهم الرازي والرازي كذا في خاصية التسليم

فضلا

فضلا عن الشاكي وعدة متعلقات الكلام ايضا غير متناهية اما بالقوة او بالفعل
واما الجوه فلا تعلق لها اصلا فاستغنى الكلام في بيان حال صفاته تعالى الحقيقية
القدية الثانية فذكره في بصيرة ولا يقال انها غير متناهية بمعنى عدم
الاستمرار بل لا يفتقر عند الاستزاد الى الاستطاعة على جليته كمال بل هي غير
متناهية بالفعل اي بالتحقق والحصول فلعلم ان عدم تنامي المعلوما على ما
اصحها عدم تناميها بالفعل وهو معنى حقيقة له والاخر عدم تناميها بالقوة
وهو معنى في راي له وكذا علم ان عدم تنامي المقدورات والمرادات والمكونات
على معنيين كان تعلق العلم على غير تعلق قديم وتعلق حادث وجعله
مشتملا به اذ الاول يدور عليه فان كون تعلق العلم على نوعين سبب
لكون عدم تنامي المعلوما على معنيين والتعبير هنا بالتوحيد وبالمعنيين
هناك لان احد المعنيين هناك في اطلاق النوع عليه كلف وانما التعلق
فحقيقة في كلا المعنيين وانما مرادنا هنا بان معنى عدم تنامي المعلوما عدم
الاستمرار الى حد لا يزيد عليه شيء ليس بعدم الاستمرار مطلقا اي سوا كان عدم
استمرار المعلوما بالتعلق القديم او بالتعلق الحادث بل معنى عدم تنامي المعلوما
بالتعلق الحادث بقريته انهم صرحوا بان معنى عدم تنامي المعلوما
بالتعلق القديم عدم تناميها بالفعل قال قد سئله في شرح المواقف ان كل
من سائر الصفات قديمة غير متغيرة وغير متناهية بصفة العلم قديمة
واحدة وغير متناهية ذاتا بمعنى سبب التناهي وغير متناهية بصفة العلم قديمة
اثبات اللاتناهي في تعلقه بالفعل انتهى فاذا اثبت اللاتناهي في تعلقه بالفعل
فلا مجال لان يقال ان معنى عدم تنامي المعلوما بالتعلق القديم عدم الاستمرار
الى حد لا يزيد عليه شيء ولا يذهب عليك ان بيانه قد سئله هنا ايضا في
اجمال ومما حجة فانه لم ينسب على تعلقه حادث هنا فلو قال بمعنى اثبات
اللاتناهي في تعلقه بالقوة ايضا بعد قول بمعنى اثبات اللاتناهي في تعلقه

فيه اشارة الى ان الواقع احد الاصرار بناء على القولين لا
الاصرار وما يخلو في صفة العلم فان متعلقه غير متناه
بالفعل وغير متناه بالقوة وقد مر تفصيله انما مشتمل

على هذا بناء على القولين فتأمل

بيان للنص المذکور
على هذه التعلقات بقوله كان سبب من السبب في
انما اذا فلالا التناهي من خواصكم ولا كنتم ثم اذ القدرة
وسائر الصفات بحسب ذاتها من الكيف فيسبب عنها التناهي
كذا في شرح المواقف

هبط
حاصل كلامه على المسامحة لانه تعلق العلم كونه حادثا مشهور
متعارف والمحتاج الى البيان كونه تعلقه قديما وغير متناهية
بالفعل فانه اكثر الناس عنه غافلون وان كنت في ريب مما
لونا عليك فاسئل عنه من يعتني بشانه ويظن التفتت
بين اقاربه

قوله في هذا المعنى انه مع ان صفاته تعا واحدة بالذات
والظاهر ان عدم التماهي غير متصور فيها وستره ان التماهي
من خواص الحكم والصفات العلية ليست من مقوله انكم في سلب
التماهي عنها **مسألة** لانه يقتضى التعدد
والتكثرة والصفات في نفسها واحدة **مسألة**

حفظ
وجهه ان زيدا مثلا اذا وجد في الخارج يصدق عليه انه
فرد من افراد المعلوما بتعلق القديم اعني بتعلقه انه يتجدد
وهذا العلم لا يتغير اصلا كما يتجدد ويصدق عليه ايضا انه
فرد من افراد المعلوما بتعلق الحادث اي بتعلقه بانه وجد
الا ان اقبل هذا الآن وهذا العلم متغير فيكون التعلق
متحد بن زمان لا وصف **مسألة**

حفظ
اذ لا يختار ليس بوقع والمناسب كلمة الشك لا كلمة
لازمة التخصيص الا ان قال النقيب ببناء على زعم من
ادعى **مختصر** **مسألة**

مع جميع انما لا يبرهن ان عدم حكم حول هذا الجواب
ولم يقع دفع اعتراضه وانى على وجه احصاء مع
انه واجب الدفع على اولى الالباب **مسألة**

بالفعل كان اسلم من المسألة فاستقدنا من كلامه قدس سره ان معنى
غير متماهيته قد يحكي سلب التماهي بطريق كون القضية سالبة فيجري هذا
المعنى في نفس صفاته تعا القديمة كما يجري في تعلقاتها وقد يستعمل في اثبات
اللا تماهي بجعل القضية معدولة وهذا المعنى فنقض بالتعلق والتعلقا
ولا يجري في الصفات وهذا المعنى شائع في الاستدلال والكتب المعنوية
كما هو توضيحه انما ولطهره الزم في تحقيق المقام لم يبيده اذ ما هي
المتائج اكثر من ان تحصى واقر من ان نقض فان قيل لم لا يصح هذا التعليل
في المعلومات بالتعلق القديم باعتبار كون المراد ما هو موجود منها في الخارج
فلما في يؤل الى كونها معلوما باعتبار التعلق الحادث ثم يصدق عليها
انها اي الموجودات في الخارج من افراد المعادما باعتبار التعلق القديم
ذاتا لا وصفنا تامل فلا شك بانه اذا كان معنى كون معلوما الله تعا غير
متماهيته عدم الاستمرار الى حد لا يزيد عليه بل يتم عدم علمه تعا بما زاد
على حد قبل وجوده فيما كان المعلوما موجودات او عدم علمه تعا بما زاد على حد
قبل عدمه فيما كان المعلوما معدوما وجه الاندفاع هو انما يريد هذا ان عدم علمه
تعا بما زاد على حد اذا كان الاول ان كان تعلق علمه تعا مختصا بالتعلق الحادث
عند المسلمين اي تعلقه بانه وجد الآن او قبل او بانه عدم الانا اذ قبله ولم يتحقق
تعلقه بان الاشياء ستوجد او ستعدم بعد وجوده فيما من شأنه ان بعدم كماله
الجمال اليه بعض المحققين وهو مولانا جلال الدواعي واعتراضه بناء على ذلك
الزعم على كتاب رتبة المسلمين **بعض المتقدمين** والساخر من قبل إضافة
الصفة الى الموصوف كما استغنى على حقيقة الحال اي كيفية اعتراضه وبجوابه
عنه يعون الله الملك تعالى الاول ان يكون متعلقا بآباء ما هو الموصوف من
حقيقة الحال اي كما استغنى دفع اعتراضه وبجواب عنه بتوفيق الله تعا وكما يحتمل
كونه متعلقا بتوفيقه الله تعا فانه انما الوصول الى هذا الجواب مع

لنقال

النقال ليس لا يحسن توفيق الله الملك تعالى واما اذا ثبت كون تعلقه اي العلم
قدما اي ازل اي الله اي كما كان تعلقه حادثا وان كان بين التعلقين فرقا
اذ التعلق القديم تعلق بالاشياء مستوجدا او مستقوما والتعلق الحادث تعلق
بانها وجدت الان او قبل فالتعلق بالاشياء على نسق واحد والى هذا
اشار بقوله كما هو من ضحيه سابقا كما تكيد لما قبله حال مؤكدة اذ في
الزعم في جواز وقوعه كمال المؤكدة بعد جملة النعنية وان ابيت قلت
حالا دائمة على ما قررره الفاضل الجليلي عند قوله الشارح المحقق النفاذ
والعلم صفة اذ لية تنكشف المعلوما عند تعلقها بها اسرى وقال الامام
البيضاوي في تفسير قوله تعا وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو الاية
وقبه دليل على انه تعا يعلم الاشياء قبل وقوعها اشترى ولا ريب في ان
تعلق العلم بالاشياء قبل وقوعها لا يكون الا تعلقا قدما ومن ينص في كلام
صاحب الموافقة السيد درسه استفاد منه تعلق القديم فلا شك
احصا واشكال اجمال الاول بناء على زعم انحصار التعلق على التعلق الحادث
اذ حينئذ يكون الاشياء باسرها معلومة له تعا بالتعلق القديم وهو العلم
بانها ستوجد او ستعدم واما عدم تعلق علمه بان الشيء وجد او عدم قبل
وقوعه فلا فساد فيه اذ عالمه يوجد بعد اذ فرضنا تعلق العلم بانه وجد
يؤدي الى العلم على خلاف الواقع ولا ريب في فساد موجودات كانت
كالازنيات اعني الواجب وصفاته او معدومات كتركيب الباري
واجتماع النقيضين وارتقاءهما من المستغاث والمعدومات الممكنة
الموصوفة بالموجود فيما لا يزال وغير الموصوفة به فيه ولك ان تجعل
الموجودات شاملة للمعدومات الممكنة بان يراد بها ما يكون موجودا
بالفعل او من شأنه ان يوجد فيها شيئا في لكن الاحتمال الاول هو المنان
بجس التقابل فلا يخرج عن علمه تعا متقال ذرة والتقال

قوله كالتكيد اي سابقا كالتكيد لقوله متر توضيحه
اذ لما في يدق على السابق نحن لا احتمل المجاز اذ بذكر
دفع المجاز **مسألة** وان ابيت عن ذلك
واذ ثبت ان شرطها كونها واقعة بعد جملة الاستسنة
فلست انت مثل هذه الاحال حالا دائمة **مسألة**
فزانة جمع مفتوح الميم بفتح الميم وهو المخزن او ما يتو
به الى الغيبات مستعار من المفاتيح التي جمع مفتوح الميم
وهو المفتاح ويؤيده ان قرئ مفاتيح والعين لانه التوفيق
المتوصل الى الغيبات المحيط علمه بها لا يعلمها الا هو فيعلم
اوقاتها وما في تخيلها وما خبرها من الحكم فيظهر بها على
ما اقتضته الحكمة وتعلق به بشيئة كما في البيضاوي
فانقلها سابقا ويسمى الاشارة اليه ان شاء الله تعا
اي عند الحكمين وقد عرفت خلافة **مسألة**

حفظ
في كونه المراد بالمعدومات المستغاث **مسألة**
اي بطريق عموم للمجاز **مسألة**

حفظ
اذ حينئذ يكون المراد بالموجود الموجود بالفعل كما ان
المراد بالمعدوم هو المعدوم بالفعل فلا يدخل شئ من
افراد احداهما في الاخر فيجس التقابل **مسألة**

فعله يلزم سرب هو بوط برهان التطبيق وغيره فوضع برهان التطبيق هو ان نفرض جملتين من العلاقات القديمة احدهما من مبادئ معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله فتشاه الى غير النهاية ثم نطبق الجملتين من ذلك المبدأ فالاول من الاولين بارز الاول من الاخرى والثاني من الثاني وهلم جرا فاما كان بارز كل واحد من الجملة الزائدة واحد من الناقصة كان الناقص كالزائد وهو محال وان لم يكن فقد وجد في الاول ما لا يوجد في الثاني في الثانية فينقطع

الثانية وثالثه ويلزم تنافي الاولى لانه لا يزداد على الثانية الا بقدر متناه والزائد على المتناهي بقدر متناه يكون متناهي بالضرورة فيلزم تناهيهما في الجملة التي فرضنا بها غير متناهيتين هذا خلف فيلزم تناهيهما في العلاقات والمتعلقات فيطل القول بعدم تناهيهما في العلاقات القديمة وعدم تناهي المعنومات بالتعلق القديم **مسألة** قوله قلنا في جوابه ان لم جريان برهان التطبيق في ذلك ليس لانه ليس منها جملتان في نفس الامر مطبقتان فيختار ان الجمليتين الموضعتين في العلاقات تنقطعان في التطبيق بانقطاع اليهم من التطبيق المجزء وليس يلزم من انقطاع العلاقات على الاستتباب في الوجود الخارجي حتى يكون في الاول وهو لزوم خلاف الموضع لو تخالف انما لا ينقطعان ولا يلزم من ذلك تناهيهما في الوجود الكلي وانما يرجح لانه ذلك السابقي فروع وجودهما في نفس الامر وقد عرفت انهما لا وجود لهما في الخارج **مسألة** وهو ليس بجوابي وانما المعنى جازي للمصدر لا قرينة صادقة عن المعنى الحقيقي اليه **مسألة**

مسألة ان المراد منها المعنى الشبهي لا يصل بالمصدر **مسألة** هذا معنى راجع الى اقتيد فقط بقرينة قوله بل معناه انما جمعة في التحقق **مسألة**

فان قيل ان البرهان المذكور في العلاقات القديمة هو بوط برهان التطبيق وغيره فوضع برهان التطبيق هو ان نفرض جملتين من العلاقات القديمة احدهما من مبادئ معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله فتشاه الى غير النهاية ثم نطبق الجملتين من ذلك المبدأ فالاول من الاولين بارز الاول من الاخرى والثاني من الثاني وهلم جرا فاما كان بارز كل واحد من الجملة الزائدة واحد من الناقصة كان الناقص كالزائد وهو محال وان لم يكن فقد وجد في الاول ما لا يوجد في الثاني في الثانية فينقطع

فان قيل ان البرهان المذكور في العلاقات القديمة هو بوط برهان التطبيق وغيره فوضع برهان التطبيق هو ان نفرض جملتين من العلاقات القديمة احدهما من مبادئ معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله فتشاه الى غير النهاية ثم نطبق الجملتين من ذلك المبدأ فالاول من الاولين بارز الاول من الاخرى والثاني من الثاني وهلم جرا فاما كان بارز كل واحد من الجملة الزائدة واحد من الناقصة كان الناقص كالزائد وهو محال وان لم يكن فقد وجد في الاول ما لا يوجد في الثاني في الثانية فينقطع

فان قيل ان البرهان المذكور في العلاقات القديمة هو بوط برهان التطبيق وغيره فوضع برهان التطبيق هو ان نفرض جملتين من العلاقات القديمة احدهما من مبادئ معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله فتشاه الى غير النهاية ثم نطبق الجملتين من ذلك المبدأ فالاول من الاولين بارز الاول من الاخرى والثاني من الثاني وهلم جرا فاما كان بارز كل واحد من الجملة الزائدة واحد من الناقصة كان الناقص كالزائد وهو محال وان لم يكن فقد وجد في الاول ما لا يوجد في الثاني في الثانية فينقطع

فان قيل ان البرهان المذكور في العلاقات القديمة هو بوط برهان التطبيق وغيره فوضع برهان التطبيق هو ان نفرض جملتين من العلاقات القديمة احدهما من مبادئ معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله فتشاه الى غير النهاية ثم نطبق الجملتين من ذلك المبدأ فالاول من الاولين بارز الاول من الاخرى والثاني من الثاني وهلم جرا فاما كان بارز كل واحد من الجملة الزائدة واحد من الناقصة كان الناقص كالزائد وهو محال وان لم يكن فقد وجد في الاول ما لا يوجد في الثاني في الثانية فينقطع

فان قيل ان البرهان المذكور في العلاقات القديمة هو بوط برهان التطبيق وغيره فوضع برهان التطبيق هو ان نفرض جملتين من العلاقات القديمة احدهما من مبادئ معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله فتشاه الى غير النهاية ثم نطبق الجملتين من ذلك المبدأ فالاول من الاولين بارز الاول من الاخرى والثاني من الثاني وهلم جرا فاما كان بارز كل واحد من الجملة الزائدة واحد من الناقصة كان الناقص كالزائد وهو محال وان لم يكن فقد وجد في الاول ما لا يوجد في الثاني في الثانية فينقطع

فان قيل ان البرهان المذكور في العلاقات القديمة هو بوط برهان التطبيق وغيره فوضع برهان التطبيق هو ان نفرض جملتين من العلاقات القديمة احدهما من مبادئ معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله فتشاه الى غير النهاية ثم نطبق الجملتين من ذلك المبدأ فالاول من الاولين بارز الاول من الاخرى والثاني من الثاني وهلم جرا فاما كان بارز كل واحد من الجملة الزائدة واحد من الناقصة كان الناقص كالزائد وهو محال وان لم يكن فقد وجد في الاول ما لا يوجد في الثاني في الثانية فينقطع

فان قيل ان البرهان المذكور في العلاقات القديمة هو بوط برهان التطبيق وغيره فوضع برهان التطبيق هو ان نفرض جملتين من العلاقات القديمة احدهما من مبادئ معين الى غير النهاية والاخرى مما قبله فتشاه الى غير النهاية ثم نطبق الجملتين من ذلك المبدأ فالاول من الاولين بارز الاول من الاخرى والثاني من الثاني وهلم جرا فاما كان بارز كل واحد من الجملة الزائدة واحد من الناقصة كان الناقص كالزائد وهو محال وان لم يكن فقد وجد في الاول ما لا يوجد في الثاني في الثانية فينقطع

تفريع على ان اجتماع الغير المتساوي انما هو في الوجود لا في التحقق منكم

الظاهر ان هذا الابرار الناقصة مخلوق اهل الجنة بطريق الاستفاد للبطون الاعراض والانتكار وان اعتبر من جانب المتكبرين فالظاهر للعارفين ان كل كلام لقوله ويخالف قوله تعالى انما هو الوجه الاول منكم

دليل بطلان اللازم واما الملازمة مستغن عن البيان

انما هو في التحقق دون الوجود كما عرفت حيث قال في معنى كون العلاقات قدسية انما في جملة في التحقق مع كونها غير متساوية بالنظر لادوارها اصلا لا في الاجتماع ولا في التعاقب انتهى ما قاله الفاضل الامدي فلو جردنا عن عدد وانفاس اهل الجنة وعدد انفس اهل النار وعدد عذابها لا يحل ان يكون معلوم الله تعالى بتعلق قديم غير متناه بالنظر اذ لم يرد بعد وانفاس اهل الجنة والكلام الذي سيجد واما عددتها الذي هو وجد الان لا قبل فمعلوم الله تعالى بتعلق حادث بالانفاس فلا يجري التزديد المذكور ولا يلزم منه مجزور المزبور كما زعمه المعترض اولاً اي اولاً يكون معلوم الله تعالى في الاول يكون متساوية لانه البرهان يبطل كونه غير متناه سواء كان في تعلقات العلم او في المعلومة وله وجه آخر وهو ان الغير المتساوي ليس من شأنه المعلوماتية اذ المعقول متميز عن غيره بوجه من الوجوه وغير المتساوي غير متميز عن غيره بوجه من الوجوه والا لكان له طرق واحدة يتميز ويفصل عن الغير اذ كان له طرق فلا يكون متساوية حقا وهذا كما قلناه في الكمال دائم وظلها الالية فاحتمال الاول في حال الاستمرار في الحال وعلى الثاني يلزم حمل تعالى الله عن ذلك على ان يتعالى كبرياى متباعدة غاية البعد عن الحمل فانه تعالى يعلم كل شئ موجودا كان او معدوم ممكن كان او مستحتملا متساوية كان او غير متناه والحمل من احسن اوصاف الانفاس يجب تنزيه الله تعالى عنه الشان هذا دليل عقلي واما التعليل فلو قلنا ان الله بكل شئ عليم والتسليم به لظهور الدليل العقلي ولا دقت البرهان النفعي من جهة الاستدلال ولانا في تاريخه لعدم ورود ذلك في الاشكال الشق الاول من التزديد وهو كونه عدد وانفاس اهل الجنة وظلها معلوم الله تعالى تفصيلا ونرفع في زوره كما اشار اليه بقوله وقوله فعلى الاول يكون اي عدد وانفاسها متساوية مما سبق اي لانهم لزوم تساوي ما هو غير متناه من كونه معلوم الله تعالى لانه ان اراد بان يكون غير متناه لتعلقات العلم فقد عرفت انها من الامور الاعتبارية

لا كما

لا يجري فيه البرهان الذي يبطل التساوي فلا يلزم كونه ما فرضناه غير متناه متساوية واما اراد به المعلومة وهو الظاهر من قوله ان عدد انفس اهل الجنة فلا يخفى عليك انها معدومة فلا يجري فيه البرهان المذكور فلا يلزم خلاف المفروض اعني كونه ما فرضناه غير متناه متساوية وليدنا قال متساوية مع المستند ظاهريها ذكره الفاضل الامدي كونه لا يكون المستند ما ذكره الفاضل انما فان كلامه في التعلقات وكلام المعترض في المعلومة من غير التسند لمنع هذا من كلام الفاضل وانما عرض التعلقات في طريق كمال سأل في سبيل الدائرة وصحنا مادة الاشكال بالمرّة راجع الى الاشكال في احداهما مستلزم للاشكال في الاخر والظهور الملازمة بالغ في حكم باتحاد الاشكالين مستلزم

من غير متساوية في علم الواجب والاسم ذلك في علم حادث وسبب تفضل العلم بعونه الله الملك لعلم توضحنا ما ذكره مولانا المحقق كمال في قوله واعلم ان العلم بتعلقات قدسية والبعض اي بعض العلماء وهو حواجه زاه في تعلقاته على الطريقة المحمدية اجاب باختيار الشق الثاني وهو ان عدد انفسها ليس معلوم الله تعالى تفصيلا ودفع مخدومه وقال في قوله لم يلزم حمل قسنا ممنوع لانه يحمل عدم العلم لاسيما من شأنه المعلوماتية فمن شأنه ان يكون عالما وعدددها اي عدد انفس اهل الجنة وعدددها كمالا ليس من شأنه المعلوماتية لعدم التساوي اي كونها غير متساوية في قلوبهم فان من شأنها المعلوماتية وانما معلوم الله تعالى يلزم التساوي لا ببيتا وجهه في تقرير الاعتراض وهو خلاف الواقع والمفروض واما قوله تعالى والله بكل شئ عليم جواب سؤال بانه كيف يصح ان لا ينفى علمه تعالى في العدد مع ان قوله تعالى والله بكل شئ عليم هو مقتضى العلم بذلك فاجاب بقوله فالمراد بالعلم هنا اي في قوله الاعلى مطعنة اي عام للمختص

بالاشكال في احداهما مستلزم للاشكال في الاخر والظهور الملازمة بالغ في حكم باتحاد الاشكالين مستلزم

شارة الى الفرق بين علم الواجب وعلم الحادث عاين

27

والاعتقاد بما جازم لا العلم بغير الاعتقاد بما جازم المطابق للواقع الى ليس المراد ذلك الاعتقاد
فقط حتى يتبين قولنا بعد ذلك ليس معلوم انه تعالى فان مرادنا به في الاعتقاد بما جازم
لا المطلق ولا ذلك انما هو قوله وعدد هما متعلقان بالتصور لا التصديق ولا يلزم من نفي البعض
نفي الاخر وكذا لا يراد بغيره انما اجتماع التقيضين وانما هما من جنس واحد فاما بعض
وقوله انما بطلانه لا يخرج على ذلك الذي فانه يلزم ان يكونا من جنس التصديق اي
التصديق بانه يسود كل في وقته تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولذا قال بل يعلم اي
ان يصدق ان عدد هما يسود كل في وقته فكما يتحقق التصور فيما ليس يحكم بغيره
بالحكم والنسبة التامة ولا ريب في ان العلم بان الشيء يسود من قبيل التصديق قوله تعالى
والله بكل شيء عليم يتبين ان كمالنا وان التصور قوله وعدد هما متعلقان بالتصديق
لعدم التام اي قد حصر جوابه على انه ان لم يكن يستلزم ان عدد هما ليس متعلقان بالتصور
ايضا وقد اعترف متعلق التصور بما وان ادعى الفرق بينهما فليست بينهما نسبة علمية
وهذا التعلق قديم غير متناه بالفعل كما عرفت وكذا متعلقه اي غير متناه وكذا عدد
متعلق التصديق ايضا بان مجموع معدوم من حيث المجموع فانه لكونه غير متناه بالفعل
يتمتع وجوده من حيث المجموع كما ان شريك الباري واجتماع التقيضين وانما هما
متعلقان في جهة عدم اليقين بانه معدوم متمتع وجوده بالذات كما انه تصور طرفة
والنسبة بينهما وقصر العلم بالتصور المقصور المؤدي الى الشهور وكذا ان المقصور
ان لم يخرج من عدم الوجود بعد الاخراج الى الوجود اصلا قال الامام الاعظم في الفقه الاكبر
العلم يعلم الله تعالى المعدوم حال عدمه معدوما استمر ولا شك ان مراده بالعلم التصديق لا التصور
وانما استلزم التصور وعد متعلق التصديق بوجوده لانه وجوده بآثاره غلط بعض
المذكور كانه نظرا الى ذلك في التصديق مطلقا بعدد هما وشريك الباري وكذا في الفقه
عليك ان انشاء التصديق المذكور لا يستلزم انشاء مطلق التصديق وان اراد ذلك
التصديق فنحن نساعد لكن لا ينبغي ولا يفرضنا وتعلق العلم باليقين اي تعلقه بالوجود
بانه موجود وان رتبة معلوله بطريق انه لا يمكن في ان يؤدي الى خطر عظيم عليه فانه ج

كان اي وجود يلزم

على
اي العقل والماضي برتبة عما لا يتبعي مفهله

مبسط
يستلزم ان عدد هما الى اي الدليل الدال على ان عدد هما ليس
بمتعلق التصديق لانهم يدل على ايضا على ان عدد هما ليس
بمتعلق التصور والفرق حكم مفهله

ط
مولد من رتبة الى اي ان الملائكة والارواح متعلق العلم بما
لم يكن وما لم يوجد متعلق بانه موجود لا مطلقا فانه تعلق
العلم بما لم يكن بانه معدوم واقع ثابت مفهله

يلزم تعلق العلم على خلاف الواقع وهو خطر عظيم وزج جسيم وقد اعترف تعلق العلم بالتصور
بما حيث قال وعدد هما متعلقان بالتصور لا التصديق لم يبين الفرق بينهما وهو ان
بيننا وبينه انما قال في الخارج من التصديق بالعلم المذكور وقد عرفت ان دليل عدم التصديق
لو لم يكن مستلزما لعدم تعلق التصور لما حصل ان الفرق يكتم وعن هذا ذهب بعضهم الى
ان الفيزيائية ليس معلوم انه تعالى مطلقا تصور كان او تصديقا كما ينبغي بيانه وردة وقد عرفت
ان الحيل الاجتماع في الوجود اي قد عرفت ان استحال الامور الغير المتناهية اذا كان اجتماعها
في الوجود ولا يلزم اي لا يلزم الاجتماع في الوجود من تعلق العلم بعدد هما وكونه من الخيرة
المتناهية من امور الاعتبارية فيكون في الوجود من انما امور اعتبارية ونفي المعلوما
من قبيل المعدوم كما عرفت والارزاق الاجتماع في الخفاء وليس كمال ما مر مرار من ان لا يكون
فيها البراهين التي تاف على بطلان التساوي الفاضل كما في قولنا في الخارج المتعلق فانه
اي التطبيق ينقطع بانقطاع الوهم كمن يتكلم في نسبة العلم بآثار من فان مراتب الاعداد
الغير المتناهية داخله تحت علمه انما مفضلة هذا المثال في قولنا في الخارج فانه
اي التطبيق ينقطع بانقطاع الوهم كمن يتكلم في نسبة العلم بآثار من فان مراتب الاعداد
الانطباق معلوم انه تعالى على سبيل التفضيل لشموله على ما يمكن والمستغنى في تقدير
التطبيق يلزم تناهي ما ليس متناهيا في الوجود والعلية له تعالى وان لم يلزم ذلك في الوجود العلوي
ان لا يقدّر الزمن على ان كفا رمالا لانه لا يميزه تفضيلا ونسبة النطاق بين الجمليين اي
الحكمة الزائدة والنسبة معلومة لم تكن كذلك اي معلومة لم تكن تفضيلا مثل معلومة مراد
الاعداد والغير المتناهية مفضلة لكن معلومة نسبة النطاق بين الجمليين مع
معلومية تلك المراتب الاعداد لا بعده تعالى على ان شئ كلام في اي قال مولي عبد
الرحمن الازدي وقال الكندي وجوب اي جواب اشكال محلي انتم انتم الحكماء
الحقيقيين وغيره واي شرط في جريان التطبيق التفضيل بالنسبة لا بالنسبة في التميز
وادعوا اليه اي ادعاء مطابق للواقع كما يشهد به الفطرة السنية في ان
التطبيق بالفعل لا يخفى برون وجود الاعداد اي وجودها في ان راجح

الغير المتناهية

مولد لا يجري فيها البراهين الاستنباطية
الذي هو العملة في ابطال التساوي مفهله

على
اذ كونه ذلك بعدد يستلزم حدوث تعلق العلم به والكلام
في التعلق القديم ولا يفتقر في التعلق القديم وفيه
اشارة الى دفع اشكال بان التطبيق بعد فرض جمليين
وهذا يقتضيه حقيقة تعالى فاجاب بان معلومية نسبة
النطاق بين الجمليين مفهله

وقد عرفت اننا نختار تارة تارة في جملة الناقصة ونرفع
فندعه وتارة اخرى عدم تارة في جملة الناقصة
ونرفع فندوه فتأمل كل على بصيرة مهله

والمعترض لا نقض برهان التطبيق بانه جار في
مراتب الاعداد الغير المتناهية بالنسبة الى علمها
صحيح

على
شيء لا الكلام ليس في علم الله تعالى والقياس من
الشكل الثاني مهله
على
مع ان المتكلمين اشتراط جريان التطبيق بالتطبيق
بالتفعل مهله

على تسليم ان يكون لعلقة بالخلق ذلك
المتفعل وهذه المقدار كانت في تسليم مهله

ومراتب الاعداد تحت علمها لا يستلزم الوجود فلا يجري التطبيق فيها بالتفعل
فلا يلزم التناهي ما ليس بمقتضاه في الوجود العائني له تعالى كما لا يلزم ذلك في
الوجود العلوي للمتيقن فلا نقض بها اي مراتب الاعداد الغير المتناهية
بالنسبة الى علمه تعالى فتأملنا عنه حكمه مدعاه اجيب بان اجريان ممنوع
اذا شرط اجريان الوجود الى رجي ولا يكتفي الوجود العلوي عالمه بل موجود في نفس الامر
انما في الخارج او في الذهن وتلك المراتب ليست موجودة في الخارج بديهة وفي الذهن
ايضا لان جمهور المتكلمين يتكرون الوجود الذهني وقول الخيال في فتايل وجوده
هو ان الكلام في العلم حادث الى ان كلام المعترض ونقض برهان التطبيق بمراتب
الاعداد في العلم حادث وهو اننا نحن النقض المذكور بالنسبة اليه فلا كلام في علم
تعالى وعلم الله ليس حادث فلا وجه للاشكال بالنسبة الى علمه تعالى كونه تفعل عنه
وقرره ذلك الفاضل عبد الرحمن العدوي ولا يخفى عليك انه لا يحصل له لان
للمعترض بعد ان يجاب عن نقضه بتلك المراتب بالنسبة الى علمه حادث
ان ينقض بها بالنسبة الى علمه تعالى ولعله لهذا قال تأمل وجواب
الصواب ما نقلناه عن استاد الفاضل الامدي واما ما نقل عن المحقق
اخباري عبد الحكيم الكوفي حيث قال نقل عنه وجه التامل ان علمه
تعالى انما هو في كل شيء الممكنات والمستغاثات انما يشمل بالاشي
العلم به كما ان قدرته انما هو انما يشمل بالامتنع وجوده وامكان
العلم بالمراتب الغير المتناهية مهله لان ليس من شأنه ان يتفعل
العلم به استغنى قلعه افتراء عليه ولهذا لم يتعرض المتأخرين في احد
مع انه يلزم نقل ما نقل عنه وايضا قد مر ما نقل عنه هنا
على ما نقله الامدي ولو نقل عن هذا التعرض له كما تعرض لذلك
وعدم الاطلاع احتمال بعيد وكذا علم ذلك يجب ان يعمل على انه
يحتل سبيل المنع لا على سبيل التخييف والرضا الى هذا ان يقول

الكلام

او كلام على سبيل المنع لانه مخالف للاصل من قولنا فان مراتب الاعداد الغير المتناهية
داخله تحت علمه انما هي مفصلة فان هذا القول مما انفقت عليه العقلاء و
المرجع عنده فلا يرد ان الفاضل الخياي منع ذلك فابن الخالفة ولو سلم عدم
في الفقه ذلك فلا يقال في الفقه اثبات تعلقات قديمة للعلم غير متناهية
بالتفعل كما يجب ثم قال لا يكون فان قيل فيلزم الحمل على الله تعالى اي على جملة
المفعل بر عدم علمه تعالى بالامور الغير المتناهية بلزم الحمل عليه تعالى وهو حال
فالمنع المذكور باطل فلنا في دفع لزوم الحمل على ذلك التعذر انه لا يلزم الحمل
اذا جعل عدم العلم بما يقع تعلقه العلم به والامور الغير المتناهية ليست
متابع تعلقه العلم به وعدم العلم به لا يكون جملة كما ان العجز عن عدم تعلقه
القدرة بما يقع ان يتفعل به واما عدم تعلقه القدرة بالامتنعات التي
ليست من شأنها ان يتفعل بها التركيب الباري واجتماع التقيضين فلا
يجز انك انما لا يكون جملة ذلك فراه التنبية بالامر الاجل على الاضغ لا
القياس فانه ليس بمعبر في باب الاعتقادات انما هو سابق الفراء و
من يجوز حذوهم من ارباب الضنيات فتأمل استمري ما قاله الكوفي وهذا
التفسير للحمل على عدم العلم بما يقع تعلقه العلم به غير ثابت في موضعه ولم يطلع
عليه في الكتب المعبرات بل هو في الحمل على ما ثبت في موضعه عدم العلم عن
شأنه العلم ان يكون عالما به هكذا بين في الموفت والمفاصد وغيرهما وانا
اكن ان يقال ان عدم الاطلاع لا يستلزم الاستغناء بادر الى التسليم فقال على
انه اي سلمنا ان تفسير الحمل بهذا ثابت لكن لا ينعكس اذا لا يوجد اي لا يتحقق
تصور شيء لا يقع تعلقه علم الله تعالى اذ من شأنه ان لا يشاء شيئا كان
او مستغنا عنها او غير متناه الا هو يتفعل علمه تعالى به بوجه يلحق به وان
لم يتفعل به من وجه آخر كما مر في جواب بعض المتكلمين بتعلقه التقيض بالامور
الغير المتناهية ويصح بعض المنع وايضا وجوب الاشكال لمراتب الاعداد

على
اي مطلقا تصور كان او تصديقا كما زعم هذا المتأخر مهله

على
واما التنبيه بالايجل على الاضغ فغيره في باب الاعتقادات
لانه من قبيل الاستدلال كما مضى به قدس سره في خاتمة
مختصر الاصول مهله

وما قرين جواب وان كان جوابا للمشاكل بمراتب الاعداد بالنسبة الى علمه تعالى لكنه
 يمكن ان يكون جوابا للمشاكل على تعلق العلم بالامور الغير المتناهية مطلقا ولهذا
 قال عقل مراتب الاعداد ولم يقل بمراتب الاعداد قد مر اننا وانما من قولهم
 انك الشئ لما تقدم منه مستقيما من تجارته ومنه استأنف واستنف بمعنى
 ابتداء وهو ظرف بمعنى وقتا مؤثقا او حال من ضمير صدر والمعنى قد مر في
 انك انك قبل ساعتك انك انت فيه فاعلم ان الاستدلال فاعلم انك
 الامري راجع حيث قال وقال الاستدلال وجواب انهم اعتبروا في جريان
 بمراتب التطبيق التطبيق بالفعل والارباب في انك جواب جاز في كل غير متناه
 لا يكون له وجود خارجي او ذهني تاما على وجهه ما ذكرناه من ان هذا الجواب
 جاز في كل موضع لا يضبط له وجودا وما وان كان جوابا للاستدلال على الاشكال
 بمراتب الاعداد وايضا ما نقله نحائي وهو ما نقله السالكين كما قال من منع
 استحالة تعلق العلم بالمراتب الغير المتناهية فحالف لقوله ان تعلقات العلم
 باحوادث بمعنى انها مستوجبة لا بمعنى انها وجدت الان او قبل غير متناهية بالفعل
 فاذا كان التعلقا غير متناهية بالفعل بالمعنى المذكور فيكون المعلوما غير
 متناهية بالفعل ايضا بدريته فيلزم الاعتراف بتعلق العلم بالامور الغير المتناهية
 فكيف منع امكانه فيجب حمل كلامه على تقدير ثبوته على مجرد المنع والارباب في
 ان هذا العلم تصديقي جوابي سؤال وتقريرهما واضح وعن هذا قال فلا
 في دفع ما قلنا من ان هذا المنقول اما اقراء او كلام بطريق المنع المجرد
 انه اراد به التصور هناك في مثل ثبات ان تعلقات العلم غير متناهية
 بالفعل وما غناه اي واراد بان غناه هنا حيث منع امكان تعلق العلم
 بالمراتب الغير المتناهية التصديقي وغير بما غناه عن المنع بناء على زعم
 القائل ان هذا المنع من محيالي بطريق الالتزام وتام الصبح هذا التوجيه
 لا بد ان يحل المنقول على ما ذكرنا من انه اقراء او منع بلا التزام وانما

القديم المستفاد منه التقدم بالذات اذ اجزاء الزمان
 تقدم ذاتي وهو الذي اشبهه الحكماء بالتقدم لذاتي الذي
 اخترعه الحكماء والتفصيل في المواقف وشرحه منهم

على
 الاربعة ان العلم يتوقف بالاعداد الازلية وهي غير متناهية

لترقر

تقر من هذه التوجيه ومع دفعه مع ان المنع المذكور منع تعلق العلم بتلك الامور
 مطلقا تصور كان له تصديقا لانه البعض ذهب الى تعلق التصديق
 بتلك الامور دون التصور كما عرفت في الدرس السابق فيجوز ان يتوهم
 متوهم ذلك التوجيه لدفع ما ذكرنا وعن هذا تعرض له ولدفعه ومن
 لدفعه لم يلتفت في تقرير التوجيه المذكور الى عكس المذكور اعني ارادة
 التصديق هناك والتصور منها اذ لم يذهب احد الى ان علمه تعالى بالامور
 الغير المتناهية يتعلق بالتصديق لا بالتصور فلا ممانع لتوهم فلا يحسن التوهم
 له ولدفعه وفي المواقف البحث الثاني ان علمه تعالى بعمق المنع كمال الممكنة والوحية ص
 والمستغنى والمخالف لهذا الاصل فرق ست ثم قال للربعة اي الفرقة
 للربعة من المثلثين من قال ان تعلقا لا يتعلق غير المتناهية اذ المعقول
 يتميز عن غيره بوجه من الوجوه وغير المتناهية غير متميز عن غيره
 والا لكان له طرف بيميز عن الغير اذ كان له طرف فليس غير متناهية
 وجواب انه لا يتم ان المعقول المتميز له حد ونهاية وانما يكون كذلك لو
 كان له تقبل بيميزه والقبض عليه عن غيره بحد ونهاية وانه ممنوع لان
 وجوه التميز لا يحصر في احد انتهى ملخصا وكان هؤلاء المنكرين لم ينظروا
 الى الكتب المعبرات ولم يلتفتوا الى تحقيق المشايخ الشافعية وليست شري
 كيف تجا سواهم في هذه المسئلة في اتم مسائل الاعتقادات والبيِّنات
 والله الهادي الى سواء السبيل بحسب الله ونعم الوكيل ثم كانه قيل
 هل يمنع تعلق العلم بشئ من الاشياء فقال نعم اي قد يمنع تعلق
 علمه تعالى بشئ لكن لا من كل وجه حتى يلزم خروج شئ من علمه تعالى بوجه
 كما اشار اليه بقوله ان العلم قد يمتنع تعلقه بالشئ لكن ليس امتناعا
 ذاتيا بل امتناعا بالغير ولهذا قال في تعلقه بعنده اي بمقابله سواء

ط
 او ظهر من هذا النقل ان ذلك مذهب المخالفين لهذا
 الاصل ولا يهل الحق والوجوب انهم اتخذوه مذهباً و
 فارغوا عن اهل الحق مسلماً

كان ضد مصطلحي اولاً متلماً يتبع تعلق العلم بان الشيء موجود حال عدمه سواء
كان ذلك الشيء مستقلاً وجوده امتناعاً ذاتياً كشرطك الباري او مستقلاً
وجوده لكن ليس بخارج من العلم الى الوجود كاعتقاده على ما قيل او مستقلاً
وجوده ويقتضف بالوجود فيما سياتي فان تقع الفرق بين كون الشيء مستقلاً
وبين كون تعلق العلم مستقلاً فالتباين بينهما بحسب التوقف عن موصوف
من وجه فتأمل المتعلق بانه معدوم الا ان سوا كان من شأن الوجود او لا
فكذلك تعلق العلم بانه من موصوف لزم التعلق على خلاف الواقع وهو كمال
في شأنه تعالى وكذا العلم مستقلاً بانه الشيء معدوم اي حاله والآن في
وجوده سواء كان وجوده واجبا لذاته مستقلاً عدمه او واجبا لغيره لكن
يتمتع عدمه لغيره ولا يطرأ عليه العدم اصلاً كالواجب كجنته او واجبا لغيره
ويقتضف بالعدم فيما يستقبل ككوارث اليوميه لتعلقه بانه موجود اي
حالا وهذا متناه امتناع تعلقه بانه معدوم فانه لو فرض حينئذ تعلقه
بانه معدوم لزم الاصل العظيم المنزه عنه رب كريم واما تعلقه اي تعلق العلم
بانه اي المعدوم حال عدمه سيوجد في وقت المعين لوجوده او سيعدم اي
تعلق العلم بالموجود حال وجوده بانه سيعدم في وقت الذي حكم عدمه
فيه لكن لا مطلقاً بل مما اي من المقدم او من الموجود من شأنه اي من
شأن المعدوم ان يوجد او من شأن الموجود ان لا يوجد وثبت مرتبة وثبات
اي ازاله والبدل يجب ان يرضى الاعتقاد به وخلافه يخشى عليه خطر عظيم
كما لا يخفى على من له طبع سليم والامور الغير المتناهية كالاعداد انفاً
اهل الجنة واكلاً تعلق العلم بها بانها موجودة دفعة مستتعة لتعلقه بالآ
من حيث المجموع معدوم وعلل هذا من شأنه انكار من انكر تعلق العلم بالآ
الغير المتناهية من جهة التصديق فقط كما هو مذهب البعض او مطلقاً

عليه السلام
ان كلمة ما عبارة عن المعدوم
او عن الموجود على سبيل
البدل مثله

نصراً

نصراً كان او تصديقاً كما هو بعض آخ وقد ظهر فسادُه وتقرُّر بطلانه
واما تعلق العلم بها بانها سيوجد كل في وقتها او سيعدم اي بعد وجوده
في وقتها المقدر له ممكن اي بالامكان النفس الاصرى المقارن للوجود كما قال
محقق كيف لا واختلف بدور العلم من الفاعل المختار غير ممكن وهذا متفق
عليه مثلاً كل نفس من انفس اهل الجنة واكلاً التي هي اقرب من الغير المتناهية
مخفوق له تعالى فلو لم يتعلق العلم بالامور الغير المتناهية لم يتوقف ما هو فرد منها
قبل انكف فلزم انكف بلا علم وهذا مع كونه في الفاعل نفس على ما قرر بيانه من ان
قوله تعالى وحده مفاع الغيب لا يعلمها الا هو الآية يدل على انه تعالى يعلم الاشياء
قبل وقوعها كما صرح به الامام البيضاوي في الحاشية لا اجمع اهل الحق من ان انكف
لا يكون بدور العلم والمنكرون قالون به فتم في حيرة وواد به سيرة وانتم تلو
ما لا يعلمون كما ينبغي انكم تعلمون ولا يعلمون وكذا يمكن تعلق العلم بانها مجمعة اي
في التحق لاني الوجود وليست بمتناهية اي بمعنى اثبات اللاتماهي له لا
بمعنى انها ليست موصوفة بالتماهي وقد قرر توضيحه كما قلنا من الفاضل
عبد الرحمن الاندي فقل انك في الاشياء ولو كانا غير متناهية في الاجتماع
في التحق لا يتبع تعلق العلم به غاية الامران قد يمتنع تعلقه به بوجه واحد
لان كل وجه كان من بعض الناطق وتبع بعض الفاضل من هذا الكلام في التعلق
اي هذا التفصيل كلام في دفع فذو التسلسل في العلاقات سواء كانت تعلقاً
العلم او تعلقاً غير من الذرة والارادة وكيفية من العلاقات الغير
المتناهية ولما لم يستلزم هذا دفع المحذور والمعلوم بانها لو كانت تعلقاً امر
اعتبارياً والمقتضيات امر موجود او حاول بيان دفعه في المعلوم فقال
ولما المعلوم في الاعراض بها اي الاعراض فيها اذا كانت غير متناهية في
يلزم التمسك المحال فلا يكون غير متناهية بالفعل بل تكون غير متناهية
بالنوع فيبطل ما ادعيت بانها غير متناهية بالفعل كما ان تعلقاً بها

عليه السلام
قوله واختلف بدور العلم ان يكون العلم النفساني
الفاضل كنباني وما حصل له في وقت بين الحالتين
كان الاول اقادة الوجود بخلاف الثاني فليكن العلم
الاجمالي واما في الاول فلا يلزم من العلم النفساني ان يتناول
وبهذا يبطل ما قاله الحكماء من ان علمه تعالى اجمالي يتناول

مث قال قال اول فخص بالصفات باعتبار تعلقها واما
اشياء فيخرج في نفس الصفات كما استغنى عن المواقف
منط
كل تعلق العلم بمتنطوقا وتعلقه بغيره
معلومة مفهوما مثله

خلاصة الحكم انما هي ان العلم الواحد لا يكون علما بعلته
 كثيرة بل كجب ان يكون لكل صورة وحاصل جوابه قدس سره
 انما قدس سره كل شئ في صورته بالاسكان العام فلا شك انما
 حكما على جميع افراد شئ فلا بد ان يكون معلومة لنا ولا علم
 بها في هذه الحالة انما باعتبار مفهوم الشئ الشامل لربها
 باسمها فان عقل جعل هذا المعلوم الى الملازمة تلك الا
 حتى يمكن الحكم عليها ان شئها ولا يخفى عليك ان معنى كونه
 هو ان شئ معلومة لنا باعتبار مفهوم شئنا انما يكونا
 معلومة لنا باعتبار كونهما انما يكونا معلومة لنا
 معلومة لنا بتعريفه لا شئنا بل جميع ما كونه معلومة بالوقوف
 وقد اعترف قدس سره في بعض كتبه ستمت ان ذلك علم
 العقل فلو علم باعتبار كونه شئنا ميراث بالاسكان العام
 ولا يعلم ان حقيقة كونه شئنا ما في فيلزم اجمل من ذلك
 جنة ولا يحيط عن هذه الريبة الا بالان يقال كجب لكل فرد
 صورة شئ علمه كمنصوره وهذا معنى العلم التفضيلي وظن
 انما سئل انعام هو صواب والعلم عند الله الملك
 الوهاب منزه

غير متناهية بالعقل فلا يجري جواب هنا على الاعتراض بالتعلق
 لانها امور اعتبارية والمعلوما ليست كذلك بل هي موجودة
 انما يرد اي ذلك الاعتراض على من ذهب الى ان العلم هو الصورة
 الحاصلة في العقل فان الظاهر ان يكون علمه تعالى بالاشياء بصورة
 مفصلة متعقدة فيلزم التسليم المحال فتكون معلومات الله تعالى متناهية
 والا انتقض برهان التطبيق الذي هو الرد في ابطال التسليم لان
 ح كبرى في معلومات الله تعالى انه مختلف عنه حكم مدعاه ومثل هذا
 البرهان يكون بالاطلاق عند ارباب العقول وانما قلنا فان الظاهر حينئذ
 ان يكون اذ اختار بعضهم ان علمه تعالى بالاشياء اجمالي فلا قدرة في المعلوما
 فلا يجري برهان التطبيق فلا ينتقض فلا يرد الاعتراض المذكور على من
 ذهب الى ان العلم هو الصورة ايضا لكنه خلاف الظاهر فان المظالم المراد في
 العلم وان اجاب عنه قدس سره في شرح المواقف فالعلم اجمالي
 على تقدير كونه علما وان لم يكن نقضنا لكنه في حقه تعالى شئنا نقض
 كجب تنزيهه تعالى عنه وهو مذهب الفلاسفة اي المختار الاصح من مذهب
 الفلاسفة ولذا قال قدس سره في خاتمة المطالع انه المذهب المنصور
 فلي هذا يكون العلم من مقوله الكيف واما القول بان العلم من مقولة
 الانفعال لانه عبارة عن قبول الصورة من المبدأ الفياض والقول بان
 ايضا بانه من مقولة الاضافة وانه عبارة عن اضافة خصوصية بين العلم
 والمعلوم فتضعف والذالم يلتفت اليه وقال مذهب الفلاسفة ولم يبره
 بالبعض توهمنا لمذهبين الاخيرين فان قيل ففي هذين المذهبين
 الاخيرين هل يرد الاعتراض المذكور ايضا قلنا نعم اذ الصورة المفصلة
 موجودة في الذهن ايضا وان لم يكن علما والبيان على القول الاول
 فاذا كان من متناهية ووثاقة وحقا والمفلسفة ومنهم اجمال الدواعي

قال الفصل

قال المناضل عبد الرحمن الامدي في تعليقه على بحث حدوث من شرح العقائد
 المضدية اذ عرفت ان الشارح المحقق فاضل الوجود الذهني وان العلم هي
 الصورة الحاصلة عند الإدراك كما ذهب اليه اهلنا في الاضافة ولا صفة
 حقيقية ذات اضافة كما ذهب اليه المتكلمون النافون لوجود الذهني هذا
 انتهى يقول الفقير جامع هذه الاوراق هذا منتهى ما يستقل من الدواعي
 من الاعتراض الى كبار الأئمة الاعالي فانه طالع كتب الفلاسفة واشرب
 في قلبه حب سلكهم المزعومة ولم يلتفت الى تحقيق اهل الله والشرقة و
 وقع في هذه الورطة العظيمة وعند جمهورنا فينا من المتكلمين من انه الحقبة
 والثاففة في شرح المواقف عند قول صاحب المواقف واجوب منع لزوم
 التعريفية بل في الاضافة لان العلم عندنا اضافة حقيقة او صفة حقيقية
 ذات اضافة انتهى وسيد المحققين من كبار الأئمة الحقبة فاما ما ذهب اليه
 ان لا يذكر نفس الاضافة بل ان يلتقي بكونه صفة حقيقية ذات اضافة
 اذ نفس الاضافة لا يكون صفة له تعالى اذ العلم من الصفات الموجودة
 القديمة وكلام قدس سره فيهم خلافه العلم صفة حقيقية ذات اضافة
 هذا مختار صاحب المواقف كما صرح به في اوائل المواقف وقال قدس سره
 في بحث العلم والقائل به جماعة من الاشاعرة وهم الذين عرفوه بانه صفة
 توجب تميز الاجمل النقيض وقد عرفت انه المختار من ترفيقاته عند المصنف
 او نفس اضافة الى العلم ليس عبارة عن حقيقة ذات اضافة بل هو عبارة
 عن نفس اضافة اي نسبة خصوصية بين العلم والمعلوم بها يكون العالم
 عالما بانه كذا المعلوم والمعلوم معلوم فاذ لك العالم وهو الذي نسبته
 نحن معشر المتكلمين العقل في المواقف قال اولم يثبت غيره بدليل انه
 فذلك ذهب جمهور المتكلمين انتهى وانت خبير بان كون العلم صفة
 موجودة في حقه تعالى مما ثبت بدليل واجمع عليه بل سنة فلهذا جماعة

من المتكلمين غير ذلك لان العلم هو صفة او صفة
 باوجود الذهني ايضا كونه العلم هو صفة او صفة
 لا صفة او صفة حقيقة وقد صرح به الامام في كتابه
 قدس سره في بحث العلم من شرح المواقف انتهى
 للوجود الذهني والعالمون بالوجود الذهني من المتكلمين
 اجمال الدواعي ومن تبعه ذهبوا الى ان العلم هو صفة ذات
 اضافة ونفس اضافة كما قلناه عن الامام في شرح
 هذا الشرح فالاولى استقام قوله ان اضافة للوجود الذهني
 اضافة او نفس اضافة قدس سره
 ان نسبة على ذلك لانه واجب تنبيه عليه وقدس سره
 عن التنبيه المذكور المحققين
 وما ذكره المتكلمين هنا من تعاليه وهو كذا ولا يخفى
 ايضا من التعريف والارادة وغيرهما من الصفات الحقيقية
 اضافة كذا في المبدأ تميزا لغيره من الصفات
 قال او نفس الاضافة
 اضافة والقائل به جماعة من المتكلمين وهم الذين عرفوه
 بانه اضافة توجب تميز الاجمل النقيض فالمراد بجمهور
 المتكلمين المذكورين المتكلمين ما يقابل الذهنيين في الوجود
 الذهني والمراد بهم هنا ما يقابل جماعة من الاشاعرة
 فلا شك

اما من خالف اهل السنة في صفاته تعالى لم يكن نفاة لها او مرادهم هذا في
 علم غيره تعالى ولا اقدم التعريف الاول وقال في التعريف الثاني لكن لا
 لا يثبت في علمه تعالى كونه اضافة لكونها من الامور الاعتبارية التي تقبل
 التغير والتبدل فعلمه تعالى صفة موجودة قائمة بذاته تعالى ذات اضافة
 فلا يجوز في نفسه التغير بل في اضافة كونه كونه في نفسه ولم يعرض شرح هذا
 المقام لحل هذا الكلام مع الواجب محلي دفعا للاوهام والاهتمام فانه يترتب
 على كون العلم نفس الاضافة فقط انه امر اعتباري ويجوز فيه التغير
 والتبدل في عدم وجوده في الخارج وعدم اضافة بالعلم بالشيء
 فلما سطر صاحب هذا التعريف على هذه المذكورات في علم الملك العلم
 فكل وجب هذا التوجيه في كلام الفاضل انما يفي في بحث السوفسطائية من قوله
 ويرد عليه انه لا وجود للعلم في الخارج عند كثير من المتكلمين فانه لا يصح
 في شأن احكامها كالمين بقى هنا اشكال آخر غير الاعتراض بوقوع التسلسل
 في العلاقات والمعلوبات ولما وقع هذا الاعتراض تصدى لبيان اشكال
 اخر ذكره الناس منه اي من الاشكال الباقي بغير لصعوبة دفعه وعدم الحل
 فاحذ حله واما بعض النظار الواقفين لاشارة الماهرين من المتكلمين
 فلا يخبر لهم بل لهم مشرب يتفهم وانما يشتم وهو بالاشكال انه انما
 كيف يتعلق العلم بالمعدوم في الصفة كما فهم من التعريف السابق حيث قال
 فالاعتراض بها يرد فانه فهم منه انه انما يرد على من ذهب الى الوجود الذاتي
 واما من نفى الوجود الذهني واشار الى العلم صفة حقيقية فلا يرد عليه
 ذلك الاعتراض فيستوجب الاشكال المذكور عليه بانه كيف يتعلق العلم بغير انكار
 كيفية تعلق العلم بها ظاهر لكن المراد انكار تعلق العلم بها بطريق الكسبية
 اذ تعلق العلم بها لو تعلق لا ينفك عن حال وصفه فاذا انكر تعلقه حالة
 يوجد عليها استلزام تكماله وجوده في الوجود والى في انكار التعلق من قوله استلزام

وهم الذين عرّفوا بانه اضافة مخصوصة بين العالم و
 المعلوم
 يتفهم ان يتوسع وفي قوله وانما يترشح استقارة
 غريبة

وان مثل هذا ان يشيخ ايضا وفي قوله تعالى كيف
 تعلق به بانه انتم موتا

العلم

العلم بها مع انها غير موجودة بمنزلة البيان لكونها معدومة صفة حقيقة
 فلو قال لانها غير موجودة لكان اوضح بياننا واصح سببا حينئذ اي حين كونه
 العلم صفة حقيقية مع انكار الوجود الذهني فلما بد من ملاحظة ذلك والافلا تم
 كونها غير موجودة في الفعل حينئذ كونه لم يعرض لظهوره من سوق الكلام في العلم
 اي في الذهن كالم كمن موجودة في الخارج اما الكلام في المعلوما التي لم تنصف بالوجود
 الخاوي فان العلاقات القديمة بانها مستوجبة لا يكون الا في تلك العلومات
 واما المعلوما بالتعلق احدثه بانها وجدت الان او قبل فهي موجودة في
 الخارج فان هذه العلاقات لا توجد الا بعد وجودها في الخارج فلا كلام فيها
 فان العلاقات القديمة التي انشئت بها مستقيمة فالاشكال المذكور نقض شبيه
 او معارضة تذبذبية وتزوير بها واضح لمن له سليقة سليمة ودفعه على ما مضى
 اي على ما حققته سيرة المحققين وسند المدققين في شرح المواضع في المقصد الاول
 اللفظ انه بدل البعض اي في المقصد الاول الكائن في شرح المواضع من النوع ان
 من الانواع الخمسة للكيفيات النفسانية اي المعقودة لبيان كيفيات النفس
 بان الاضافة لكونها عبارة عن النسبة والتعلق لا يتوقف على الامتياز اي
 امتياز كل واحد من المعلوما عن الاخر الذي يتوقف على وجود التمايز بين اما
 في الخارج او في الذهن استثنى ما قاله الشريف قدس سره ولما كان فيه نوع اجمال
 ونسب من الابهال قال وتوضيحه اي ما قاله قدس سره ان العلم عندنا اي عند
 جماعة من الاشاعرة كما عرفت في الدرس السابق صفة اي امر قائم بغيره ذات
 اضافة اجرة عن صفة محضة ليس لها اضافة وتعلق كالكسبية فانها صفة
 لا تعلق لها اصلا وانما اعتراض هذا التعريف مع انه قول بعضهم وعند جمهور
 المتكلمين العلم عبارة عن اضافة بين العالم والمعلوم كما عرفت سابقا
 من انه لا يصح في شأنه تعالى والكلام هنا في علمه تعالى بالمعدوم والاضافة الى سببه
 والتعلق بين العالم والمعلوم فتدبر به لاشارة الى انها تعلق مخصوص بين

فان العلاقات القديمة الخ اشار به الى انه مورد السؤال
 اثبات العلاقات القديمة

وانما تفرغ عليه الامتياز اذ بعد حصول التعلق
 يختار بعض العلوم عن بعض اخر وقد مر التفصيل
 وفي نسخة بانه الاضافة متوقفة على
 الامتياز الذي لا يتوقف على وجود التمايز بين
 اما في الخارج او في الذهن استثنى لكن لا يكفي ما فيه
 من الاضطراب فالقول على ما ذكر في الاصل

شفا الرازي في الباري في فوائده
في هذا الفن بحسب الكونهم

العاطل والمفقول نسبة بينهما وان كان التقاير بينهما بالاعتبار فيستدفع
الاشكال بعلم الشيء بنفسه وجه الاشكال ان الاضافة لكونه نسبة لا يتصور
الا بين شيئين فلا يتصور بهذا في علم الشيء بنفسه لعدم الاشئنية ووجه اللذلة
هو ان التقاير بالاعتبار كاف لتوقف النسبة ولا يتوقف على التقاير بالذات
وتصور التقاير بالاعتباري هنا انه ان الشيء من حيث انه صالح لان يكون عالما
بشيء من الاشياء مقارن نفسه من حيث انه صالح لان يكون معلوما بشيء
من الاشياء فاحفظ هذا التصویر فانه يتفكك في مواضع عديدة باجرائه
مثلا في كل موضع اعتبر فيه التقاير الاعتباري بما اى تلك النسبة لا بغيرها
يكون العالم اى من شأنه ان يكون عالما اى بالعلل بالشيء سواء كان
معدوما مستقلا او ممكن او موجودا فالنقيض بالشيء هنا للتعليم المذكور ان المراد
بالشيء المعنى القوي اى ما يصح ان نكره بعلم وتجبر عنه ويصير ذلك الشيء معلوما
اى للعالم وايراد يكون اوله ويصير ثانيا لمحور النقض لا يتوقف خبر لقوله و
الاضافة على الاستبان المذكور اى استبان بعض المعلوم اى من شأنه ان يكون
معلوما عن بعض اى عن بعض آخر من شأنه ان يعلم وان تفرع على تلك
الاضافة والاعتبار فالفرق بين اللازم الخارج والموقوف عليه المتقدم
واضح والاستبان لازم من خارج عنها وليس بموقوف عليه متقدم عليها فمن
ادعى انه موقوف عليه والمميز الشيء عن غيره لم يتوقف العلم به فعليها
بالمرهاا وايضا لو توقف الاضافة على الاستبان الذي يتوقف على وجود
المتمايزين اما في الخارج او في الذهن لتوقف الوجود الذهني ايضا على الاستبان
الذي يتوقف على وجود المتمايزين اما في الخارج او في الذهن والمعدوم سواء
كان مستقلا او ممكن ليس له وجود في الخارج وهو ظاهر ولا وجود في الذهن
قبل وجوده في الذهن خصوصا اذا كان العلم عبارة عن الوجود الذهني
فيتوقف الوجود الذهني على نفسه فاما وجودكم فتوجبنا الاستبان في علمكم

باری تعالیٰ عبادکم
 وقع فی شرح الموقوف ان النفس من حيث انما اصطلاحه واما لم يكن
 بهذا معنا ولا العلم البار بها بقا بذاته عن غيرت عبادته وقلت
 ان الشئ مفسر

اشارة الى ان العالم وكذا المعلوم حياز باختيار ما يؤهل
اليه ولا كان ذكرا لما ومعلوم اننا غير معقيد **مكلم**

الباري أي خالق الأشياء برسمين التقاوت ومميزاً حتى بعضاً عن بعض بصورة
وهيئة مختلفة فإيه لا يتوقف أي علم تعالى على ما يتوقف عليه علمنا لقصور علمنا
وضيق أدراكنا من الآلات كالحواس السدنة الظاهرة والنفوس المدركة والسباب
كثيرة مثل الحيز الصادق والمفعل وكدر السر والنجوة وغيره وأما علمه تعالى أنه لا يتوقف
من الأسباب فإن صفاته تعالى خالقة بالحقائق لصفاتها كما في المواقف فثبت
أنه تعالى سميع بصير فمن أين شبهه فجواز تعلف علمه تعالى بالمعدوم الصرف على الوجه المحتر
سابقاً فيشكل عليه اثبات صفاته تعالى مثلاً أو أقبل أن السمع والبصر تأثيرهما
عن المسموع والبصير أو مشروطان به كسائر الالفاظ شأنه أي التأثير فحقه تعالى
فإذا اجيب فيصعب عليه الامران لم يذهب إلى أن صفاته تعالى مخالفة بالحقائق
لصفاتها بل نقول أن تعلف العلم بالمعدوم الصرف متأجم عليه أئمة الموحدين
ورضيه به كبار مشايخ المسلمين ومن خالفه وقع في خرق إجماع المجتهدين ومما
يؤيد هذا أن الخطاب بلفظ كمن جاز تعلفه بالمعدوم الصرف توصيفه أن كمن
في قوله تعالى أنا نقول لنبي إذا أرادنا أن نزل من السماء نريك فيكون ذهب أكثر المتعدين
بوضعهم العلامة البيضاء إلى أن هذا الكلام مجاز عن سرعة الإياد وسرولته
على الله تعالى وكما في قدرته وليس المراد به حقيقة أو امتثال بل تمثيل حصول تعلف
أرادته بلا ملة بطاعة الأمور المطيع لا يتوقف وليس هناك لولا الكلام وأما
وجود الأشياء بالكنف والتكوين من قولنا بالعلم والقدرة والارادة واليه هذا
قال الشيخ في القصور المأزود بما رجمه الله تعالى وذهب بعضهم إلى أنه حقيقة وإن
الله تعالى أقرى عبادته وتكوين الأشياء وإن يكونها بهذه الحكمة وأن لم يمتنع به
تكوينها بغيرها والمعنى أحدث فيحدث عقيبه وهذا مختار في حق الإسلام والله هذا
المذهب أشد رسلته الله تعالى بقوله على رأي بعض أئمة الأصول لكن المراد الكلام
اللازم لأنهم بذاته تعالى لا الكلام اللفظي المركب من الحروف والاصوات لأنه حادث
فيحتاج للاخطاب أو فيتمسك وبالم يتوقف الامور التكوينية على التزم جاز

[illegible]

الليالي

تعلق بالمعروف الصريح بل خطاب التكليفي ليعرف ان يتعلق بالمعروف
الصريح على معنى ان الشخص الذي يتوحد كما هو في كذا كذا في التوضيح
والسلوك فاذا جاز تعلق الامر التكويني بل التكليفي ايضاً بالمعروف مع ان المتبادر
منه توقعه على العلم لاجل الاجابة وان كان الصواب عدم توقعه عليه فيخلق
العلم بالمعروف الصريح لعدم توقعه على العلم والاجابة بديهية واتفاقا اولي وظهر
من ان يخفى ولذا قال فما ضحك بكوار تعلق العلم بالمعروف الصريح بل حصوله في الله
بتحقيق لا يخفى ان العلم تعلقات قد كثر غير متناهية بالفعول وانا تعلق العلم
صحيح بالمعروف الصريح والمعنى وبهذا المذكور في التحقيق لا يغيره الذي هو من
انوار التوفيق اي التوفيق كالانوار في اشارة سبيل الرشاد والاياء عن الشكوك
الاطريق الفساد فالاضافة من قبيل اضافة المشبه الى المشبه والافراد
في المشبه والجمع في المشبه اما لان التوفيق من نظم القليل والكثير اولا
التوفيق ولو اريد الاحتواء النجاة عن ظلمات كثيرة كما اوضح في حكم الجمع و
التعدد ويكوز ان يكون الكلام استعارة مكنته وتخييله شبه التوفيق لا ينش
بالزمن واشتبه ما هو مرادف ولازم من التوفيق المستعار بالكتابة لفظ التوفيق
الاستعارة للمشبه اعني التوفيق في النفس المراد به بذكر لادته من غير تدبير
في نظم الكلام وذكر اللازم قرينة على قصد من عرض الكلام والاستعارة
التخييلية اثبات الانوار التي من خواص المشبه به للتوفيق وذلك لانوار مستقلة
في معانيها الحقيقية واما المجاز في اثباتها له هذا مذهب صاحب الكشاف اختير
بها سلامة عن الاعتناء في مثل وفيه استعارة لطيفة دقيقة فكيف على بصيرة
ما ورد في المتن بجلال مدوات بفتح الدال وتخفيف الواو قرينة من قرين كاذبون
في كنه الدوات من شرح العقائد الفصحية حيث قال واعلم ان المتكلمين
يطلقون معرفة المبدأ والمعاد وبيان احداهما طريق اهل النظر والاستدلال
وتأنيها طريق اهل الرياضة والمجاهدات والكون للطريقة الاولى

اشارة الى ان توفيق المعقول لا فائدة القصر والاشارة
لقضية هذا الى المتعبد للمأذون والمذكور وكونه **سهل**

وفيه بالغة حيث اشبه ان التوفيق الواحد ما كان في حكم
المستعد كما كان كافيا في حصول الطالب فما ضحك بانواع التوفيق **سهل**

فيكون في اعقليا اذ الجواز المعقولة جاز في الاضافة ايضه
لكن له تقابل كل قليل والشاركون في مضافة الى غير
ما في له **سهل** اذ مشكك الساكن في الاستعارة
التي لا يخلو عن دغدغة كاذبة في قوله ومثل ذلك
المتفحص لا يخلو عن تعلق **سهل**

المرم

ان الرمز ملة من ملل الانبياء عليهم السلام فهم الحكماء والاشقياء الحكماء
المشاؤون والكون للطريقة الثانية ان واقفوا في رياضتهم فهم الصوفية
المتشبهون والاشقياء الحكماء الاشترافيون كذا في قاضية المطالع لكن الراد
بالحكماء ههنا هم الذين الرمز ملة من ملل الانبياء عليهم السلام سواء
كانوا من الحكماء من النظر والاستدلال او من الحكماء من الرياضة فهم
في مثل هذا المقام مقابلون للحكماء مطلقا لا مقابلا للصوفية كما اوضحه سابقا
قدس سره وايضا المراد بهم جمهور الحكماء فان بعضهم واقفوا الى الحكماء في الوجود
الذهني منهم الامام الرازي والمعنى واعلم ان جمهور الحكماء يتفوقوا في معرفة
ازالة التكاليف اللازمة للشيء واما اختاره ليجس القابل لقوله ويشنون علم الله
الوجود الذهني لکنهم يشنون الوجود العيني كما صرح به مولانا حسن طبع
في قاضية السلوك وما وقع في كلام بعض مشايخنا من التقييد بالوجود الذهني
في قول على الوجود العيني والقول بانه محمول على انه اعترف به بعيدا كثيرا ما يقع
في كلامهم ويحمل على القول النادر ليس مستحسن واما انما بالنسب والذهني
مثل انبياء والوفاء والسنن ومثل النبي وحده والكبر غيرهما من اخصا لا يبد
والاخلاق الرديئة فلا تسببه وجودا وذهنيا اذ المراد بالوجود الذهني وجود
ظلي غير اصلي واحصا لجملة المذكور في موجودة بوجوه اصيلة
فلا نزاع في وجودها الواحد من العقلاء ويشنون علم الله تعالى بامور الدين
المتناهيه لتطهير النصوص العقلية والعقلية على ان تعاليم لا يذهب عن علمه
مشغال ذرة في الارض ولا في السماء كما فصلت في موضعه والمراد بالحوادث
في مثل هذا المقام امورات التي تتوحد في مجاز اولي وان عرفت اليها واليه
امورات التي دجيت في عموم المجاز والمراد بالغير المتناهيه الغير المتناهيه
بالفعل وهذا مشا اعترضه كما استفت عليه ولا لان من اهل البدن المراد
باجل جسد الاضافة ليجس نفس او قال من التبعية عليه ان التعلق

اضحام شريفة

عل لكن الامام الرازي ومن تبعه ذهبوا الى ان العلم هو اضافة
مخصوصة لاصور عقلية وانا ذهبوا الى الوجود الذهني
فالذهنيون الى الوجود الذهني من الحكماء فزعموا ان
منهم من افترض كون العلم صورة عقلية ومنهم اكمل
الدواني ومنهم من افترض كون العلم اضافة لمخصوصة
كالامام الرازي **سهل**

عل فانما كليات نفسانية موجودة في خارج قائمة بانفس
ومما جملة النصوص العقلية والله بكل شيء عليم كما مر
بيانه ومن النصوص العقلية ان الافعال المتقنة
على النمط البدع والاسلوب العجيب تدل على علم
فاعلموا ووجدوها **سهل**

أي إعادة المعلومات الدينية بفتح الدال العادية والمخرج
المخلوب

بهي العالم والمعلوم الحرف محال أو عاء البديهة لترويج سقطاته لما هو
ويذكر المحجوبين في بيان ترهاته السجاني القول بأنه تعلق العلم بالحوادث
أنما يتحقق وقت وجودها وهذا ليس على ما ذكرنا من أن المراد بالحوادث
هنا المعدومات وإطلاق الحوادث عليها مجاز أو في الحوادث ما يكون وجوده
مستبعدا بالعدم سببا زمانيا وتعيم الوجود إلى الوجود في المستقبل اعتراف
بالمجاز وإن المراد بالعين المتناهية العقل المتناهي بالفعل فإنه لما كان المراد
بالحوادث المعدومات فلا ريب في أنها غير متناهية بالفعل وإن صفة العلم
قديمة والتعلق حادث أي قلقة حادث فقط وليس له تعلق قديم فلزم عليهم
ما لم يقلوا اشتوائا للعلم تعلقا قديما بالحوادث أيضا لم يرد عليهم شيء
هنا من الدواني لكنه لم يصل إلى الاماني وانت تعلم أن العلم ما لم يتحقق
بشيء لم يصرف ذلك الشيء معلوما أو العلم كما عرفت صفة حقيقة ذات إضافة
وتعلق فالمتعلق بشيء لم يتحقق العلم به فلا يصير صاحب تلك الصفة عالما
ولا ذلك الشيء معلوما فيلزم عليهم أي على جمهور الحكماء والتغيير على وجه
ظاهر أن لا يكون الله تعالى عالما في الازل بالحوادث بل لا يكون تعالى عالما بالحوادث
قبل وجودها وهذا هو اللام لقوله بأن تعلق العلم بالحوادث أنما يتحقق
وقت وجودها تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا وقد رتب بين معناه شيئا
باهر ثم قال وفيما ذكرنا تخلص عن ذلك استمرى والمراد بما ذكرنا أن العلم
تعالى واحد بسيط فلا تعدد في المعلومات بحسب علمه تعالى ولذلك ذهب
الفلاسفة إلى أن علمه تعالى إجمالي وقد عرفت فيما سبق أن الإمام الرازي
قد انفرد بكون العلم الإجمالي علما بالفعل وطمع أنه صواب كما هو حقيقة من
الحوادث في يلزم عليه ما زعم أنه يلزم على أولي الأبواب من أنه تعالى لا يعلم
الأشياء قبل وقوعها علما بالفعل وهذا نقض أيضا كذب تنزيه الله تعالى
عنه ثم زاد في أساءة الأدب الزيادة تستعمل ناقضا مثل زياد المال

ومتعبا

قوله وانت تعلم تديم المسند اليه على كبر الفعل للثبوتية
ورادة العقر ليت يناسب هنا

قوله وهذا هو اللام لتعلقه بأنه تعلق الخ لا عدم كونه
تعالى عالما بها في الازل اعلم بحسب المعلوم من عدم كونه
تعالى عالما بها قبل وجودها أي يجوز عدم كونه تعالى عالما
بها في الازل وكونه تعالى عالما بها قبل وجودها وهذا ليس
بمقصود

أي في هاتين كتاب

ومتعبا فيجوز حذف مفعوليه أو أحدهما اختصارا مثل زدت زيدا ومثل زدت
مالا فحذف في الأول ما زيد وفي الثاني من زاده وهذا يستعمل مستقديا إذا نقض
كالقائه في قوله عليه السلام إن امرأة عذبت في هرة أحييت أي زاده إلا أنها
الأدب فاللام للعاقبة أو في شأن أساءة الأدب تشبيها للمشايخ ويجوز
أن يكون في الصلة فيكون مفعولا أولا والثاني في حذف أي زاد الله وإني
أساءة الأدب المشايخ العظام والأئمة النخام أشار إليه بقوله مع من هم
في توفيق الرتب ولهم سادات أئمة الشريعة الأفراد المتمكنون بالآلة
الحنيفية البسيطة في إيراد لفظة في واختيار الرب من بين الأسامي التي
مبالغة لطيفة وإشارة إلى أن التوفيق من آثار الربوبية والترتبة وتوضيح
بأن المعترف بعيد عن التوفيق فإنه من الله الذي جعله أذنة التحقيق في بحث
العلم متعلق بزاد وقال الأولي فقال بالعادة لأنه تفصيل لقوله زاد والمتداول
في مثله إيراد الكلام بالعادة وما يقول اختصارا لصيغة المستقبل للاستمرار أو الحكاية
أحوال الماضية الظاهر بكون من الحكماء وهذا من أساءة الأدب فإنه في
الماضي لم ينالوا التحقيق بالاعتقوا بظاهر المقال ولم يصلوا إلى التدقيق وكثيرا
يعبر بالفلاسفة والمتفلسفة بالمتحققين مع أنهم في وارد الضلال يسمون
وضيعوا أوقاتهم فيما لا يعنون من أن العلم قديم والتعلق حادث لا يسمون
ولا يفهم من جوع والظاهر أن الكلام استعارة تمثيلية شبه الهيئة المنتزعة
من الحكماء ومسلكتهم الذي هو أن العلم قديم والتعلق حادث وعدم
ترتب الفائدة المقصودة من كلامهم عليه وهو أنه تعالى يعلم الأشياء كلها
بالهيئة المأخوذة من الطعام ومن طعام الذي لا يسمون ولا يفهم من جوع
كالضرب وعدم ترتيب الشيع الذي هو المقصود من الطعام عليه فذكر
ما هو موضح للهيئة المشبهة بها وإيراد الهيئة المشبهة وجه الشبه عدم
ترتيب ما هو المقصود مطلقا فلا مجاز في معنى ذاته ويمكن أن يكون كناية

قوله فاللام للعاقبة أي العاقلة لا يريد أساءة الأدب
كون ينسب على فعله وصنعه فيكون عاقبة أمر ذلك
وأن قد رأت أن فلا يحتاج إلى جعل الفاء بفتح اللام

قوله وانت تعلم تديم المسند اليه على كبر الفعل للثبوتية
ورادة العقر ليت يناسب هنا

قوله وهذا هو اللام لتعلقه بأنه تعلق الخ لا عدم كونه
تعالى عالما بها في الازل اعلم بحسب المعلوم من عدم كونه
تعالى عالما بها قبل وجودها أي يجوز عدم كونه تعالى عالما
بها في الازل وكونه تعالى عالما بها قبل وجودها وهذا ليس
بمقصود

قوله ويمكن أن يكون كناية الخ إشارة إلى ضعفه إذا ما
أمكن الاستعارة التمثيلية لا يصح الارتفاع عنها

فانه اريد به لازم معناه وهو انتفاء الغرض المقصود منه واما الاستقارة
 في معنى ذاته فتشكك فيحتاج الى اعتدال في امر ما قاله ولم ينقل تمامه لانه حين ما
 ذكره في بحث كنهه فلا ينفذ الفكر ان بل يؤدي الى الملاا قال جامع بهذه
 الاوراق اصل الله حاله وماله في عيون الاوقات ولا ينفذ عليك ان في كلام
 اي في كلام الدواني خلافا اي فان اصل لكل الترجمة التي بين الشئين
 وشاع في الضعيف والفاد وعدم التمام في اداء المراد فتوجب فيه باعتبار
 اللقبة وحقيقة بالنظر الى الاصطلاح من وجوه جمع وجه في النظر والظهور
 شتى جمع مشتبه كمرجع جمع مريض وجرحى جمع جريح اما اوله وزنه افضل كما
 هو المختار لا قول كاذب اليه البعض لمجي الاول في مؤنثه والاول في جمع
 مؤنثه ثم المختار ان اصله اول لانه من ذل وجوده الاصول واول
 ثم واول ثم لام فادعت الفاء في العين فصار اول وعلى هذا اصل ادني
 واولي قلبت الواو الاولى لحمزة لزوما وان كانت الثانية ساكنة حملا على
 الاول جمع الاول وتفصيل المذهب في شرح الشافية للفاضل الجاربردي
 ثم اذ جعلته صفة لم تفرقه بقول لقيه عاما اول اي عاما موصوفا بكونه
 اول من عامنا الذي كان فيه واذ لم يجعله صفة صرفة بقول لقيه عاما اول
 اي عاما قبل عامنا هذا فيكون منصوبا على الظرفية وهن جعل ظر فاستقر
 لاصفة والمعنى اما بيان فاده اول اي قبل بيان ضعفه الا في وفاد
 الباقي فلان قوله ان التعلق بين العالم والمعدوم الصرف في حال بناء على الذا
 اي على العقلية عما حقه سيد المحققين قدس سره في شرح المواقف من اية
 الاضافة لا تتوقف على الاشياء الذي يتوقف على وجود المتمايزين اما
 في الخارج او في الذهن قال الامام الاعظم في الفقه الاكبر الا في علم الله
 المعدوم في حال عدمه معدوما وسره ما حقه سيد المدققين في بيان
 احد على خطه رئيس المجتهدين لا سيما لم يتعلم من احد من المسلمين

هذا الوزن من اجمع فتشكك في معنى المفعول فاذ اجمع
 فاعل على هذا الوزن على هذا الوزن على هذا الوزن على هذا الوزن
 الذي اجمع على هذا الوزن كمرضى جمع مريض بمعنى فاعل
 لانه يجوز على جرحى والظاهر ان شتى جمع مشتبه بمعنى
 مفعول اي موقوف وما قبل في تسمية متفرقة فتوسا
 حاصل المعنى ان الموقوف والمتفرقة متحدان في ذات متعارفة
 متوفا كالمتوفا والمتوفا

فانه قال الامام الاعظم في الغرض من هذا النقل
 تايسر لصحة التعلق العلم بالمعدوم الصرف

في لفته للامام بل واقعة كل من وصل اليه من العظماء المدققين فانفقوا لاجماع على
 تلك المسئلة المتيقن والركون اليها الى مسلك الفلاسفة والمفسرين من ان
 تعلق العلم بالشي لا بد من وجوده اما في الخارج او في الكائن وقد فصل في موضعه
 ما فيه وما عليه لكن المحقق الدواني ومن تبعه اتفقوا انهم واشتاقوا الى مشركهم
 وشية والادكان بنيتهم تجوز الله تعالى عنهم واما ثانيا اي بيان ظل كلام
 في المرتبة الثانية وهو انية منصوب بنزع ثمانية فلا في قوله النجاء اي الحكيم
 الى القول بان تعلق العلم بالحوادث اما يتحقق وقت وجودها افتراء على ما في
 الدين واد باب حق اليقين جسيم اي عظيم بحيث تكاد استقامت منه وتختصر
 اجمال الصمم هذا وجب في مثل هذا مستغارا وانك عظيم اي كذب في غير بحث
 تكاد الارض شتى من شفا وهذا القول منه من حيث انه كذب على الغير غير منه
 بالا فتراء ومن حيث انه غير مطابق للواقع في نفسه مع قطع النظر عن نسبة الى
 الغير غير بالا فك قال افتراء اخص من الكذب لما ذكره ولا في الافتراء الكذب عند
 واما الكذب فلا يعتبر فيه المد والاعظيم في مثل هذا من امكان مستعار اي شبيهها
 للمقول بالمحسوس فان مرادهم اي مرادنا يتنازل ذلك التعلق اي بان تعلق
 العلم بالحوادث اما يتحقق وقت وجودها التعلق ما دلت الذي يتحقق ذلك
 التعلق باعتبار ان حوادث قد وجدت الان لوقيل كما هو تفصيله في صدره
 الرسالة والذي يترتب عليه اجزاء فيما هو من جنس العمل سواء كان خلاصا الى او شيا
 اعتقادا كان او خلقا او عمل ايجز وارجح وسواء كان ذلك اجزاء جزاء حسنة او سيئة
 قال العلامة البيضاوي في تفسير قوله تعالى ويعلم الله الذين امنوا منكم اليه وقيل معنى
 يعلمهم علما يتعلق به اجزاء وهو العلم بالشيء موجودا اشياء ان هذا
 التعلق حادث فيجوز ان يكون حصوله متوطا بوجوده حادثا وقيل عليه نظائر
 فلا اشكال بان علمه تعالى قديم فكيف يكون حصوله متوطا بوجوده شي آخر وقيل
 بذلك الاشكال في قوله تعالى ويعلم الله الذين جاء بهدوا منهم لانه تعالى

فانه النعمان فيقول بمعنى مفعول يتوحي في الذكر والوثق
 المسئلة المسئلة
 ما في ذلك من ثمانية صلب واشتد مه

فانه قال الاخص في اخص الى فالاولي ان يذكر انك عظيم
 او لا حتى لا يتوهم الاستدراك كمن كونه افتراء الله فلهذا قد
 وذكر انك لم تجز وناكية الذم وان اعني الاخص عن ذكره لا نعم
 في التعلق ما دلت بقية انهم انفقوا قدما كما حقه صرا
 تفصيله كمن الدواني العلم النفاة الى كلام الشاخي لم يطالع عليه
 ونجا بل عنه

يعلم الاشياء كلها فكيف يحسن نفي العلم عنه تعالى وجه الانحلال ان المجاهدة لا لم يرد
منهم لا يصدق ان يقال انه تعالى علم المجاهدة فيجب ان المجاهدة ونحوها ما لم يوجد
في الخارج لا يتعلق علمه تعالى بانها وجدت الا ان قيل وانما تعلفه بانها لا توجد
من قوم كذا فثبت ان لا وابد وقته فقرر ان علمه تعالى بالاشياء كلها متعلق
على الوجه الذي يليق به فان نفي شيء بوجه فثبت له من وجه آخر وهذا معنى
قوله تعالى لا يغرب عنه مثقال ذرة الآية لا مطلق العلقى اي ليس مراد اننا نذكر
مطلق العلقى سواء تعلقت بانها وجدت الا ان اوانها ستوجد وهذا اي هذه القول
انهم التجاوا الى من الدواني بناء على انحصار العلقى على التعلق الحادث وهذا
وهم منه بل سره بوقا عش ومو حش اذ لم يجد في كلامهم ما يوجب ذلك فضلا عن ان
لا يصح ولا اشارة ولا اقتضاء بل اطلاق ذلك على خلاف ذلك قال الشيخ ايضا
في تفسيره في قوله تعالى وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها الا هو الآية وفيه دليل على انه تعالى
يعلم الاشياء قبل وقوعها من ابي قول ايها المتشبه باذيال الفلاسفة ان علماء
الشريعة التجاوا الى القول المح في المواقف وشروا اشارة الى التعلق القديم وقدم
به الفاضل كمال في تفسيره الله العالي والى هذا اشار بقوله اذ التعلق القديم على ما
قررناه سابقا من ان تعلق علمه تعالى بالحوادث باعتبار انها ستوجد قديم
فما صرح به الفاضل كمال في بحث العلم في حاشية على شرح العقائد النسفية
واشار اليه بعض الاعالي وهو الشريف كبرجله حيث قال في شرح المواقف
في بحث قدرته تعالى يعني ان كل واحد من سائر الصفات قديمة فصفا العلم قد
وغير متناهية تعلقا بمعنى انبات الانشائي في تعلقه بالفعل والادارة ايضا كذلك
لكن تعلقا غير متناه بالحق كما في القدرة اشترى مخصصا ثبت للعلم تعلقا غير
متناه بالفعل والادارة والقدرة تعلقا غير متناه بالقوة ولا ريب في ان التعلق
الغير المتناهي بالفعل لا يكون الا تعلقا قديما وقد ذكرناه ام سابقا وانما ثلث اي
وانما يباين في المراتب الثلاثة فلو لم يفرق عليهم اي على المتكلمين وكان

فاحفظ هذا البيان فانه مما يشترح به ههنا

قوله قال الشيخ البضاوي في بيان لا يطلع المذكور فان كلام
البضاوي صريح في خلاف ذلك

قوله بمعنى انبات الانشائي اخر زيه عن كونها غير متناهية
بمعنى سلب الانشائي فانه بهذا المعنى يوجد في نفس الصفة
ايضا قد مر البيان فيه

المكرر

لم يفرقه ان لا يكون الله تعالى عالما بالحوادث وهو حيال ونقص يجب تنزيه الله
عنه بناء على القول القاسم والراي القاسم اي بناء على قوله الحارث واعتقاده
الباطل بناء على عدم تدربه وتصحيح كلامهم في تنزيههم وتبيين مذهبهم
واشار بذلك التفسير الى ان القاسم مستعار في مثل هذا المقام من ان تعلق
العلم بالحوادث انما يخفى وقت وجودها فقط ولم يتعلق العلم بها قبل وجودها
بوجه من الوجوه وقد بابه خلافة اي وقد ظهر خلاف ما زعمه وما اختلفه حيث
ظهر انه يعلم الاشياء في الازل بانها ستوجد كل في وقته المستى له وعلى وجه
قوله وانما عدم تعلق علمه بانها وجدت فلا خيرة فيه بل المحذور في تعلقه
ولما كان اتمل الثالث متفرعا على اتمل الثاني ومبني عليه وان فاد المبني
عليه يستلزم فاد المبني كما ان صحة ينفع ما يستلزم عليه كبناء النمرة على الشجرة
ونفرها عليها وان الشجرة الطيبة تنبئ ان ثمرها هي الثمرة النافعة وان
الشجرة الكينية تنبئ ان ثمرها ثمره ولان ثمرها ثمره ليس لها منفعة قال
سلم الله تعالى الشجرة تنبئ عن الثمرة تنبئها على ان الكلام استقارة له
تمثيلية او حرفة استقارة وهو صريح الاستقارة التمثيلية قد بينم من ثمرنا
وتنبرر الاستقارة في معنى انه ان المبني عليه شبه بالشجرة في بناء الشيء عليه
والمبني شبه بالثمر في ثمرها على العود الشبه به فحسوس والمبني معقول
وهذا يقتضي ان يكون المبني عليه مشبها مطلقا صحيحا كما او فاسد لكن
المتعارف المتداول تشبه المبني عليه الفاسد بالشجرة والمبني الباطل بالثمر
المرغ البشعة وفي كلام اي كلام الدواني اشارة الى ان كبار المتكلمين يترجم
اي يجمعهم الوقت بالضم في الاصل قطعة جبل والاصل فيه انه دفع رجل الي
آخر بغير جبل في حقه فقبل له اعطى البعير برته ثم قبل الحمار من وقع شيئا الى
اخر بجملة اعطاه برته كذا في الصحاح والاصل انه في مثل هذا المقام كناية عن
الجملة والجميع فغلوا عن هذا التزام فانهم لو لم يغفلوا عنه لا ذهبوا الى ان صفة

شبه الرهبة المستترعة عن المبني عليه والمبني وبنوا المبني
على المبني عليه واستعار فاد المبني عليه فاد المبني بالرهبة
المستترعة عن الشجرة ونثر ثمرها وبنوا الثمرة عليها وبنوا
الشجرة عن الثمرة نافعة او مضرة فذكر ما هو موضوع
للمشبه به واد بالمشبه

العلم قديمه والتعلق حادث ففقط ولقد تم تفتظهم بذلك اللزوم اقدموا على هذا القول
 وما يترتب عليه من الاحد العظيم وهو ان كشي عليهم الكفر بقوله منه بانه الكبير
 وعن هذا قال سلمة بن اسلم عن ابي ذر حاشا لا يستشأ ما يولد عما قبله ومغنا
 تنزيه المستثنى عما يشبهه والاشي ان في تنزيه قوله تعالى قلن حاشا لله
 فاجاب بشرا الاية وهو حرف يفيد معنى التنزيه في باب الاستشأ فوضع موضع
 التنزيه استراى اي جرت للتنزيه ووضع موضعها لا يكون فيه استشأ فجعل سما بين
 التنزيه بعد ان كان حرفي استشأ ولم يتون في مثل قوله تعالى قلن حاشا لله الاية
 حراعاة لاصل المنقول عنه من ان ليس الاستشأ بل وضع موضع التبرئة والتنزيه
 والمعنى انزه المشايخ العظام عن ذلك الذم لولم عن اللزوم المذكور لانها تهم في
 القديم بالنظر القوم ومبرون عما هناك كاستكيد ما سبق والواجب على العاقل فيه
 نفي نفي بعض المحققين الذي ان لا يثبت مثل هذه الشبهة الشفاء من قبل ظل ظليل
 وبليل ايل في صف الشبهة بالشفاء في زعمه للمبالغة في مناهي تلك الشبهة
 كما انها بلغت في التوجه الى مرتبة حيث جمع انصافا بالتوجه فاشتقت منها مشتق فوصفت
المشايخ الشريفة ان ينبغي ان ينبغي الكلامهم محملا صحيحي ومثاقنا حسنا
 المشايخ جمع شيخ على خلاف القياس والمراد شيخوخة علمه لو كان شيئا ساد هو
 ابن اربعين اولا الشريعة في الاصل الطريقة الى الماء شبه بها الدين لانه طريق
 الى ما هو سبب الحياة الابدية كما ان طريق الماء طريق الى ما هو سبب حياة الحيوانية
 الغائية والاضافة لندبتهم بها وحفظهم اياها عن المعاصن واشكال الملاعن
 الغفارة وثابت الاشر من الغفرة وهي في الاصل البياض الذي في جبهة الخرس
 ثم استعمل لخاصة اخرج معروف قوله محملا صحيحي كما سعت ما القينا عليك من ان
 حل بهم بان العلم قديم والتعلق حادث الذي حصل وقت وجود
توالت لا مطلق التعلق ولا ابتداء راء وينبغي ان لا يبتدأ الى كطنة علماء
 اهل مكة ان ولو بعضهم فضلا عن جميعهم وجمهورهم لا سيما اذا كان الطاعن

المراد من بالشيء من العلامة الزمخشري والامام البيضاوي
 مفه

اشياء
 البياض

من

من زمرتهم ومن اتقوا الزمخشري وشذخ بشريتهم فان الخطئة منه من اعجب
 العجائب ومنع العايب ميلا الى مذيب الملاسة اشارة الى سبب الخطئة
 واما طبعهم المزخرفة وهي كون العلم المتصور في حاشية وان للاشياء وجودا
 ذهنيًا طبعيا وان العدم الصرف لا يتعلق به علم ابا طبل جمع على غير المفرد فاما
 المحقق بما يروي فكان ابا طبل جمع بطبل وحاصله انما جمع باطل على خلاف
 الفيس للمزخرفة اي المزورة الموهمة كانها ظاهرها جيد وباطنها
 ردي على كالمزوف الموهمة بالذهب ففهم استغارة باعتبار اصله ثم شغل
 في شئ ردي ساقط الاعتبار مطروح في الانظار فحينئذ توصيف الاباطيل بها
 لمجرد الذم وان اعتبر المعنى الاصلي فالوصف لا يترتب عن الاباطيل التي ليست
 بمزخرفة موهمة بل اطلالها ظاهر الحلي ناظر وملح فيكون المراد بالاباطيل
 الموصوفة بالمزخرفة هي التي ترى حقا في بادي النظر والاطلاع على بطلانها
 بعد تحقق العذر والتبر وهذا هو الاولى كما لا يخفى فان قيل اللزوم غير لازم
 الكفر في اللزوم بل في الالتزام اعترض على قوله وما يترتب عليه من الامر العظيم
 متشأوه كون المراد به ان كشي عليهم الكفر كما صرح به في الشرح فاصلة انه لا سلم
 ترتب الامر العظيم على هذا اللزوم وما يترتب عليه لولم يترتب المشايخ ذلك و
 التواني لم يدع الالتزام من المتكلمين بل ادعى انه لازم لمسلهم فلا يكون خطئة
 مشعرة بانهم كشي عليهم الكفر فلو جبه لهذا الاستعجاب والاستعجاب من
 تحت خطئة عظماء المتكلمين فلما ان لزوم الكفر المعلوم كذا يصح اي كما يكون التزام
 كفر كما صرح به الفاضل المحياي في بحث اوائل الصفات اي اذا كان الكفر من قبيل
 ما علم من الدين ضرورة فانه يحسن ولا يعذر بالحيل ونحن كذلك كما اشار
 اليه بقوله ولا شك في اثبات عدم العلم له تعالى ولا ريب في اثبات الحيل
 له تعالى عن ذلك علوا كبيرا ولم يعبر بالحيل ناديا فلا يشكل بان الاشياء
 لا يروى على العدم بل على النبوت اذ المراد لا زعمه بانحواد على تقدير انحصار

على
 كما قيل في قوله تعالى فاجت تجارهم اي خسرت تجارهم
 وله نظائر كثيرة في مقامهم ولذا كان سناد ما ذكرت
 مجازا عقليا مفه

هذا هو حاصل
البحث في
الاعتقادات
والفكرات

يقين علمنا بالعلق الحارث ولا يكون اي وعي تدبر ان لا يكون له علم
تعلق فيهم كما زعم الحق الدواني ولا يفي عليك ان اثبات لعلنا علم
ان يكون كمن امن الدين ضرورة اذا عرفت ذلك فاعلم ان هذه التخطئة منه
تما يستعرب ويستعجب فانه يجوز في الاكباد ويقطع القواد ومن هنا قال فيما
سباني ولعمري ان هذا الشنيع الجرح حاصل في جواب ابطال عدم كون لزوم الكفر
كون مطلقا باثبات ان لزوم الكفر المعلوم كمن وان قرر اسئلة لطريق المعارضة
فيكون جواب منع عدم كونه لزوم الكفر كمن مطلقا بهذا ويمكن جواب عن اعتراض
اجلال الدواني على جمهور المسلمين باختيار الوجود الذهني قال قدس سره في شرح
المواقف واما الاشكال عليه في العلم بالعدومات الخارجية فانما يندفع عنه
اما باختيار الوجود الذهني كما ذهب اليه الامام الرازي في المباحث المشتملة
وآدمي ان العلم اضافة مخصوصة لاصورة عقلية وتبان الاضافة لا توقف
على الامتياز الذي يتوقف على وجود التمايزين اما في الخارج او في ذهن اشياء
يقول الفقيه انما اختير في هذه الرسالة جواب الشك وشيئا كانه واستحقاقهم
بنبائه لان جواب الاول لا يدفع الاعتراض عن جمهور المسلمين قائم بكون
الوجود الذهني واعتراض الدواني عليهم لا على من يشبهه كالامام وغيره فلا
قابلة هنا في ابراده بل من قبل الاستغناء بالابعية واما اجواب بان المسلمين
قاطية قائلون بالوجود الذهني كانهل عن بعض الافاضل في حجة جدا
قان الكتب المعبرية مشحونة بان جمهور المسلمين ينكرون تعقل العالمون
منهم شذوذة قليلون كما صرح به العلماء الاقدمون ولعمري العرف العرف واحد
الا انهم خصوا القسم بالمتنوع لا يشار لاختلاف فيه وذلك لانه اختلف كثير الدور
على السنتهم ولذلك حذفوا خبر تذبذبه لعمري مما قسم به كما حذفوا الفعل في قوله
بانه وحاصل اقسر كماله في حق ان هذا الشنيع من الدواني امر عجيب
بالشديد وهو يبلغ من التحريف اي امر بالغ في العجب الى غاية حيث شنيع

وهو مولانا صاحب زادته

كافة علماء الاسلام وسادات الانام بل هذا شنيع نفسه من حيث لا يشعر لذي
اولي الاطلاع فانه ممن سلك مسلكهم وشكيب من ثابرهم يستفهمه العباد والبنات
بل الشجر والادوات تنفرا ببلاد والجماد للبانة في بيان كمال شنيع بحيث كانه
تأثر البلاد والجماد من شنيعه فتشبهت فلا يقدر فيه المضاف لانه يخرج من
المبالغة والبلاغة وشكيب فيه ان يقب في شأنه لولا جمل العبارات اي الامور
في عموم الادقات حيث تبدوا لظهوره في اعد الاسلام وما الى ما اختلفت كما
حرفات الادهام والله الهادي اي لاهادي غيرهم تقابضه الا بصل الى البنية
والمطلوب فقرب خبر لعقل المسند على المسند اليه الى سبيل الرشاد الى طريق
الحق والسداد والرشاد اصابة الحق وقدرته الى ان الوصول الى الصواب ليس
الا بتوفيق الله الملك الوهاب وفضل الله تعالى توفيقه من يشاء من اولي الابواب
وكوكان مستوعان الباب وقد من الله تعالى على هذا العبد الادني الحق في به
النادية الزلني والبادية القصوي حيث وفقني لخبر هذه الرسالة وشرحها
حاليا على مثل مشكلات الفضلاء في صفة العلم من الصفات العلية بل جامعها
ليبان احوال ساوا صاغة كسني وقد بذلت مجهودي في التوضيح والتفصيل و
تتبع اقوال المشايخ العظام والاعراض عن سقطات القلاسة والكماء ولقد كان
وقت احصاء وتضات القوى والالات ودني حيوة الشمس الى الغروب و
الوقوف بين يدي الملك السلام الغيوب فيا له من لاقات من ريان عزمي
في الهوي وبيا سني على ما فرطت في حبب الله المولى الاعلى لعل الله برحمته ويعفو
ما صدر مني قيامه فانه لفقار لمن باب وآمن وعمل صالي ثم مهتدي ثم
ما يتعلق بهذا المرام بالتوفيق الرباني وحسن العناية الصمداني بين الصلايين
في يوم الخميس من اواخر شعبان في سنة ثمانين ومائة والتم من الالهية النبوية
عليه افضل الصلوات واكمل التحيات وعلى اله واصحابه اعلي السليمان

لشديته بما يدبون ولعكوفه على ما يمتد دون

العموم مستفاد من صيغة المضارع المعينة للاستمرار
التجدي

اي صنعتت يقال ضلّ ضلالة يقع الضاد ومد المد
من الباب اني مس اي صنعت ضعفا

